المركـــز القطـــري للصحافة
QATAR PRESS CENTER

اليوم العالمي لحرية الصحافة

تحديات حرية الصحافة في عصر الذكاء الاصطناعي

مايو 2026

إصدارات جديدة للمركز القطري للصحافة

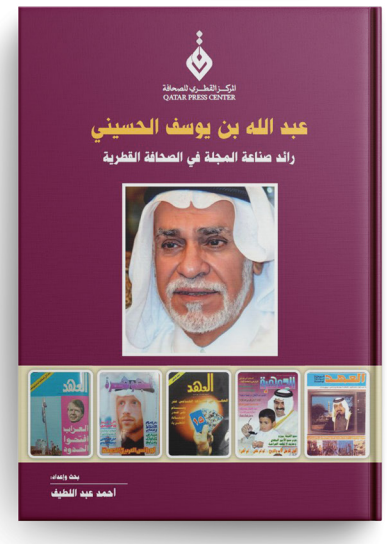

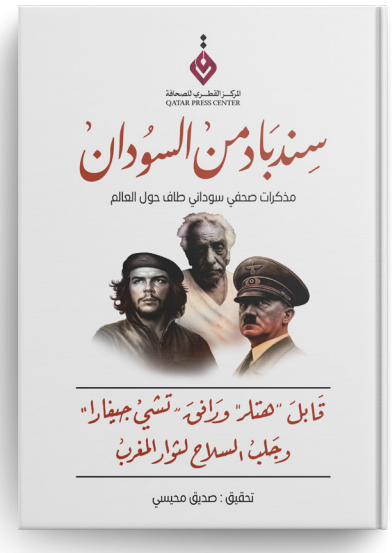

الفهـــــرس

المقدمة.....05

الذكاء الاصطناعي كأداة تمكين للصحافة.....11

الوجه الآخر للذكاء الاصطناعي.....25

الحقوق الرقمية للصحفيين.. أساس الحماية الجديدة.....42

تقاطع الذكاء الاصطناعي مع الحقوق الرقمية.....56

الذكاء الاصطناعي والمراقبة الجماعية.. من جمع البيانات إلى هندسة المجال العام.....67

الأطر القانونية والأخلاقية.....79

اقتصادات الذكاء الاصطناعي والفجوة الرقمية في الإعلام.....90

تجارب ونماذج واقعية.....99

مستقبل الصحافة في ظل الذكاء الاصطناعي.....109

الأمن النفسي للصحفي في العصر الرقمي.....119

التوصيات.....126

مراجع ومصادر.....131

المركـــز القطـــري للصحافة

QATAR PRESS CENTER

المقدمة:

يأتي هذا التقرير الذي يصدره المركز القطري للصحافة بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة، الذي يوافق الثالث من مايو من كل عام

في لحظة تبدو فيها المهنة أمام منعطف تاريخي يتجاوز التحديات التقليدية التي اعتادها العمل الصحفي، ليدخل إلى مساحة أكثر تعقيدًا وتشابكًا، تتداخل فيها التكنولوجيا مع حرية التعبير، وتتقاطع فيها أدوات الإنتاج الإعلامي مع أسئلة الحقوق والحماية والمساءلة. ولم تعد حرية الصحافة اليومَ قضية ترتبط فقط بقدرة الصحفي على الوصول إلى المعلومة أو العمل في بيئة آمنة ميدانيًا، بل أصبحت مرتبطة أيضًا بقدرته على العمل داخل فضاء رقمي متغير، تحكمه الخوارزميات، وتؤثر فيه المنصات، وتتسع داخله أدوات الذكاء الاصطناعي والمراقبة والتضليل على نحو غير مسبوقٍ.

يكتسب اختيار هذا الموضوع خصوصيته من طبيعة النقاش العالمي المتصاعد حول مستقبل الصحافة في ظل التحولات الرقمية المتسارعة، لا سيما مع التوجه الذي يطرحه المؤتمر العالمي لليوم العالمي لحرية الصحافة لعام 2026، الذي يجمع بين المدافعين عن حرية الصحافة ومجتمعات الحقوق الرقمية، في وقت تتزايد فيه أوجه التداخل بين الصحافة والتكنولوجيا والحيز المدني وحقوق الإنسان. فهذه المقاربة لا تنظر إلى حرية الصحافة بوصفها قضية مهنية معزولة، بل باعتبارها جزءًا من منظومة أوسع تشمل الحق في الوصول إلى المعلومات، والحق في الخصوصية، وحماية المجال العام، وضمان بيئة رقمية لا تتحول فيها الأدوات الذكية إلى وسائل جديدة للضغط أو الإقصاء أو إعادة تشكيل الحقيقة وفق منطق تقني بحت.

وقد شهدت الصحافة خلال السنوات الأخيرة تحولات عميقة أعادت تعريف كثير من مفاهيمها وأدواتها ومجالات عملها؛ فالمؤسسة الإعلامية لم تعد تعمل وفق الإيقاع التقليدي نفسه، ولم يعد الصحفي مجرد ناقل للمعلومة أو صائغ للنص، بل أصبح يعمل داخل بيئة متدفقة من البيانات، ومتصلة على مدار الساعة بمنصات النشر والتفاعل، ومطالبة في كل لحظة بأن توازن بين السرعة والدقة، وبين الوصول والتأثير، وبين الابتكار والحذر. وفي قلب هذه التحولات برز الذكاء الاصطناعي بوصفه فاعلًا مؤثرًا لا مجرد أداة مساعدة؛ إذ دخل إلى صلب العمل الصحفي عبر الترجمة الفورية، وتلخيص الوثائق، وتحليل قواعد البيانات، واكتشاف الأنماط، واقتراح العناوين، وتحسين الوصول إلى الجمهور، بل والمساهمة في بعض مراحل إنتاج المحتوى ذاته.

وفي المقابل، لا يقتصر أثر هذه الأدوات على ما تتيحه من كفاءة وسرعة، بل يمتد أيضًا إلى ما تفرضه من تحديات

جديدة، فالذكاء الاصطناعي نفسه قادر على إنتاج محتوى مضلل، وصور مفبركة، ومقاطع صوتية ومرئية مزيفة، كما يمكن توظيفه في مراقبة الصحفيين، وتحليل سلوكهم الرقمي، وتتبع تحركاتهم ومصادرهم، وتوسيع نطاق الحملات المنظمة ضدهم. وهنا تتغير طبيعة التهديد: فلم تعد المسألة مرتبطة فقط بمنع تغطية، أو حجب معلومة، أو التضييق المباشر في الميدان، بل أصبحت ترتبط كذلك بمن يملك البنية التقنية، ومن يتحكم في تدفق المعلومات، ومن يستطيع التأثير في الرأي العام أو تشويه الحقيقة أو إسكات الصوت المهني بوسائل رقمية أقل ظهورًا وأكثر تعقيدًا.

ومن هنا، يلامس التقرير في جوهره الأسئلة الجديدة التي تواجه الصحافة في العصر الرقمي: كيف يمكن للمهنة أن تستفيد من الذكاء الاصطناعي دون أن تفقد استقلالها؟ وكيف يمكن للصحفي أن يوظف الأدوات الذكية في الترجمة والتحليل والتحقق والوصول إلى الجمهور، دون أن يتحول هو نفسه إلى طرف أضعف في معادلة تسيطر عليها المنصات والخوارزميات والجهات المالكة للتقنية؟ والأهم من ذلك: كيف يمكن الحديث عن حرية صحافة حقيقية في بيئة أصبحت فيها المخاطر لا تأتي فقط من الميدان، بل من الشاشة، ومن الحسابات المخترقة، ومن تتبع البيانات، ومن استهداف المصادر، ومن حملات التشهير المنظمة، ومن المحتوى المولد آليًا الذي يستطيع تقويض الثقة العامة في غضون دقائق؟

وعلى هذا الأساس، تنبع أهمية التقرير من أنه لا يعالج الذكاء الاصطناعي بوصفه عنوانًا تقنيًا منفصلًا عن قضايا حرية الصحافة،

ولا يتناول الحقوق الرقمية بوصفها ملفًا تقنيًا خاصًا بالمتخصصين فقط، بل ينظر إلى المسألتين باعتبارهما متصلتين اتصالًا مباشرًا بمستقبل العمل الصحفي نفسه. فالصحافة التي تعتمد اليوم على المنصات الرقمية للوصول، وعلى الأدوات الذكية لتحليل البيانات وإدارة المحتوى، لا يمكنها أن تفصل بين التطور المهني من جهة، ومتطلبات الحماية والخصوصية وسلامة المصادر والمسؤولية الأخلاقية من جهة أخرى.

وانطلاقًا من هذا الفهم، يسعى التقرير إلى تحقيق جملة من الأهداف المترابطة، تبدأ بقراءة التحولات التي طرأت على الصحافة في العصر الرقمي، ورصد الكيفية التي غيّر بها الذكاء الاصطناعي أدوات العمل الصحفي ومهامه وأدواره، ثم تحليل الوجه المزدوج لهذه التقنية بوصفها أداة تمكين مهني من جهة، ووسيلة قد تُستخدم في التضليل والمراقبة والضغط وتقويض الثقة من جهة أخرى.

كما يهدف إلى إبراز أن حماية الصحفي في المرحلة الراهنة لم تعد تقتصر على شروط السلامة الميدانية، بل أصبحت تمتد إلى حماية الحسابات، وتأمين الأجهزة، وصون سرية المصادر، ومواجهة الاختراقات، والوعي بالمخاطر التي تنتجها المنصات والأنظمة الذكية، إلى جانب تناول الأطر القانونية والأخلاقية ذات الصلة، وبحث مدى كفاية التشريعات القائمة، واستعراض نماذج وتجارب واقعية تكشف حجم التحول الذي تعيشه المهنة عالميًا.

ولا ينطلق التقرير من موقف يرفض التقنية أو يحتفي بها على نحو مطلقٍ، بل من محاولة لقراءة المشهد كما هو: مشهد تتقدم فيه الأدوات الذكية بسرعة لافتة، بينما تحاول الصحافة أن تحافظ على جوهرها المهني والإنساني في بيئة تتغير باستمرار.

وبين هذين المسارين، تبرز الحاجة إلى فهم أعمق، وإلى سياسات أكثر وعيًا، وإلى مؤسسات إعلامية قادرة على توظيف الذكاء الاصطناعي دون أن تسلم له قرارها التحريري، وعلى حماية صحفييها رقميًا دون أن تتأخر عن مواكبة أدوات العصر.

ولهذا السبب تحديدًا، يأتي هذا التقرير ليؤكد أن الدفاع عن حرية الصحافة اليوم لم يعد ينفصل عن الدفاع عن الحقوق الرقمية، وأن مستقبل المهنة لن يتحدد فقط بما تستطيع التقنية أن تفعله، بل أيضًا بما تستطيع الصحافة أن تضعه من معايير وضوابط ورؤية مهنية تحفظ الحقيقة وتحمي من ينتجونها.

الذكاء الاصطناعي كأداة تمكين للصحافة

تسريع العمل الصحفي

أولى صور التمكين التي يقدمها الذكاء الاصطناعي للصحافة تتمثل في اختصار الزمن المهني بين المادة الخام والنص القابل للتحرير، ففي بيئة إعلامية تعمل على مدار الساعة، لم يعد التأخير في معالجة المقابلات والوثائق والبيانات مجرد مسألة تنظيمية، بل قد ينعكس مباشرة على القدرة على المنافسة، وعلى مساحة الوقت المتاحة للتحقق والتفسير.

وهنا تظهر أهمية الأدوات الذكية في تولي الجزء الروتيني من العمل كتفريغ المقابلات الطويلة، تحويل التسجيلات إلى نصوص، ترجمة المواد بسرعة، تلخيص المستندات المعقدة، واقتراح صيغ أولية تساعد المحرر على البدء. وقد سمحت أسوشيتد برس، في تحديث معاييرها الخاصة بالذكاء الاصطناعي في مايو 2024، بالتجريب في ثلاث مساحات محددة: ترجمة القصص من الإنجليزية إلى الإسبانية، وإنشاء ملخصات للقصص بعد كتابتها من صحفي بشري، واقتراح عناوين لبعض القصص، على أن يبدأ المحتوى دومًا من عمل صحفي بشري وأن يخضع للتحرير والمراجعة قبل النشر.

وتكتسب الترجمة الفورية متعددة اللغات أهمية خاصة في السياق الصحفي؛ لأنها لا توسّع الوصول إلى الجمهور فحسب، بل تساعد أيضًا على تقليل الفجوة بين اللغة التي يُنتج بها الخبر واللغة التي يُستهلك بها، وهذا مهم خصوصًا في البيئات العابرة للحدود، وفي الملفات الدولية والاقتصادية والحقوقية التي تعتمد على وثائق وتقارير متعددة اللغات. والميزة الحقيقية هنا ليست أن الأداة "تترجم"

فقط، بل إنها تتيح للصحفي المرور الأوَّلي السريع على كمّ كبير من المواد بلغات مختلفة، بحيث يحدد ما يستحق القراءة المتأنية وما يمكن استبعاده منذ البداية، غير أن التمكين هنا يظل مهنيًا فقط عندما تبقى الترجمة أداة مساعدة لا بديلاً عن التحقق الدلالي، لأن المصطلحات السياسية والقانونية والحقوقية كثيرًا ما تحمل ظلالًا لا يمكن تركها لقرار آلي صرف. وهذا المعنى نفسه يبرز في المواد المرفوعة التي تربط فائدة الترجمة والتلخيص بتقليل الزمن الضائع في المهام الروتينية، لكنها تنبّه في الوقت ذاته إلى خطر حذف السياق أو تشويه المعنى إن غاب التدقيق التحريري.

أما تلخيص الوثائق والتقارير الطويلة فهو من أكثر الاستخدامات التي تكشف كيف يمكن للذكاء الاصطناعي أن يحرر الصحفي من العمل الاستهلاكي، لا من العمل المهني نفسه؛ فالصحفي اليوم قد يتعامل مع مئات الصفحات من الأحكام القضائية، وتقارير الشركات، والموازنات، وتسريبات البريد الإلكتروني، والمراسلات الداخلية، ووثائق السياسات العامة.

وفي هذه الحالة لا تكمن قيمة الأداة في أنها تفهم الملف كاملًا بدل الصحفي، بل في أنها تساعده على فرز المواد، واستخراج النقاط الأوّلية، ومقارنة النسخ، وتحديد الموضوعات المتكررة، بما يتيح له تخصيص وقته للقراءة العميقة والتحليل والمقابلات. ولهذا السبب تحديدًا، فإن التلخيص الجيد داخل الصحافة ليس ذلك الذي يختصر النص فقط، بل الذي يعيد ترتيب مساحة اهتمام الصحفي بحيث يذهب مباشرة إلى الفجوات، والتناقضات، والمواضع التي تحتاج إلى فحص بشري أعمق.

وتؤكد اليونسكو في موجزها حول مستقبل الصحافة أن التلخيص من بين المهام الأساسية التي باتت النماذج اللغوية تؤديها، بينما تشير التقارير المهنية المرفوعة إلى أن المشكلة تبدأ حين يتحول التلخيص من أداة قراءة إلى بديل عن القراءة نفسها.

وفي السياق نفسه، تبرز كتابة المسودات الأوّلية للأخبار بوصفها واحدة من أكثر الوظائف إغراءً داخل غرف الأخبار، لأنها توفّر وقتًا كبيرًا في بناء الهيكل الأوّلي للمادة، لكن القيمة التحريرية الحقيقية للمسودة الأوّلية لا تكمن في استخدامها كنص نهائي، بل كنقطة انطلاق تُبنى عليها معالجة بشرية واعية؛ فالصحفي يستطيع عبر هذه الأدوات، أن ينظم مادة خبرية أولية من بيان رسمي، أو أن يحول مجموعة نقاط إلى صياغة مبدئية، أو أن يطلب اقتراح عناوين وزوايا تمهيدية، ثم يعيد تفكيك ذلك كله وفقًا للسياق وأهمية الزاوية، واعتبارات الدقة، والعدالة.

ولهذا السبب تتمسك المؤسسات المهنية مثل أسوشيتد برس، بمبدأ واضح "يبدأ المحتوى من عمل صحفي بشري، وتبقى المساءلة النهائية بيد الصحفي والمؤسسة، لا بيد الأداة".

وإذا نظرنا إلى هذا المستوى من الاستخدام من زاوية أوسع، نجد أن الذكاء الاصطناعي لا يسرّع العمل الصحفي فقط، بل يعيد توزيع الوقت داخله.

فبدل أن يستهلك الصحفي ساعات طويلة في نسخ المقابلات، أو تلخيص التقارير، أو تحويل البيانات الخام إلى نص أوّلي، يستطيع أن يوجه هذا الوقت إلى ما هو أعلى قيمة مثل التحقق، وإجراء المقابلات، وبناء الخلفيات، واختبار الفرضيات، وصياغة الأسئلة التي لا تستطيع الآلة طرحها من تلقاء نفسها، هنا يصبح الذكاء الاصطناعي أداة لتحسين نوعية العمل، لا مجرد وسيلة لتسريع الإنتاج. وهذا ينسجم مع ما تخلص إليه المواد المرفوعة من أن المؤسسة الحديثة لا تبحث فقط عن خبر أسرع، بل عن إدارة أذكى للمحتوى، وعن كفاءة لا تفصل بين السرعة والدقة.

دعم التحقيقات والتحليل

إذا كان الوجه الأول للتمكين يتمثل في السرعة، فإن الوجه الأعمق يتمثل في توسيع القدرة الاستقصائية والتحليلية للصحفي؛ فالتحقيق الصحفي المعاصر لم يعد يدور فقط حول الوصول إلى مصدر أو وثيقة، بل حول القدرة على التعامل مع كميات ضخمة من المواد، واكتشاف الأنماط داخلها، وربط بيانات متفرقة بملفات أشمل، ثم بناء رواية مهنية قابلة للدفاع.

وفي هذا المستوى تحديدًا يبرز الذكاء الاصطناعي بوصفه ذراعًا تحليلية يمكنها أن تساعد في قراءة الوثائق، وتصنيف الكيانات، وربط الأسماء، واكتشاف العلاقات بين الرسائل والمرفقات والجداول وقواعد البيانات، بما يجعل الصحفي أكثر قدرة على رؤية الصورة الكبرى التي قد تضيع داخل الكمّ الهائل من التفاصيل.

وتؤكد المواد المرجعية المرفوعة أن "التفكير بالبيانات" أصبح من مهارات الصحفي الجديدة، وأن الصحفي الذي لا يفهم كيف تُقرأ الجداول ولا كيف تُستخدم الأرقام في السرد قد يصبح ضحية لها بدل أن يكون مفسرًا لها.

وتظهر أهمية صحافة البيانات هنا بوصفها المساحة التي يلتقي فيها الحس التحريري بالأدوات الحسابية، فالذكاء الاصطناعي لا يحل محل الصحافة البيانية، لكنه يجعلها أكثر قدرة على التعامل مع التعقيد، ويمكنه مثلًا المساعدة في فرز مجموعات ضخمة من الوثائق، واستخراج الكيانات المسماة، والتعرف على الأنماط المتكررة، وتحديد العلاقات التي تستحق المتابعة البشرية.

وهـذا مـا يفعلـه الاتحـاد الدولـي للصحفييـن الاسـتقصائيين (ICIJ) فـي أدواتـه الخاصـة، إذ يصـف برنامـج "Datashare" بأنـه برنامـج مجانـي ومفتـوح المصـدر يسـاعد علـى تحليـل الوثائـق بصيـغ متعـددة، واسـتخراج الأسـماء والأماكـن والمؤسسـات وعناويـن البريـد الإلكترونـي، مـع ميـزة أساسـية هـي أنـه يعمـل محليًـا ويمكـن اسـتخدامه دون إرسـال البيانـات إلـى جهـة خارجيـة، وهـو مـا يحـد مـن خطـر الاعتـراض عنـد التعامـل مـع الوثائـق الحساسـة، كمـا يوضـح الاتحـاد الدولـي أن هـذه الأداة بُنيـت أساسًـا لخدمـة التحقيقـات الصحفية الثقيلـة المعتمدة علـى المسـتندات.

ولا يقـف الأمـر عنـد حـدود الفـرز والتنظيـم، بـل يمتـد إلـى اكتشـاف الأنمـاط والفسـاد داخـل المـواد المعقـدة؛ ففـي مايـو 2025 شـرح الاتحـاد الدولـي للصحفييـن الاسـتقصائيين كيـف اسـتخدم أداة مبنيـة علـى التعلـم الآلـي لاكتشـاف جـوازات السـفر داخـل مجموعـات ضخمـة مـن الوثائـق، بمـا سـمح للمحققيـن بالعثـور سـريعًا علـى الأشـخاص ذوي الصلـة العامـة وتحديـد أجـزاء مـن التسـريب تسـتحق الفحـص اليـدوي.

والأهم من ذلك أن المؤسسة لم تقدم هذه التجربة بوصفها استبدالًا للتحقيق البشري، بل بوصفها مثالًا على "التعلم الآلي مع الإنسان داخل الحلقة"، أي أن الأداة تقلص زمن البحث وتوسّع الرؤية، فيما يبقى القرار الصحفي والتحقق والتحليل مسؤولية بشرية. كما شددت المؤسسة على أن حساسية هذه البيانات فرضت بنية أمان صارمة، وأن أي بيانات لم تغادر البنية التحتية الداخلية أثناء التطوير أو الاستخدام.

وهنا تظهر قيمة أخرى للذكاء الاصطناعي في الصحافة، وهي تتبع الأخبار عبر مصادر متعددة، ففي البيئات التي تتدفق فيها المواد من منصات مختلفة، ومن قواعد بيانات، ومن وثائق مسربة، ومن أرشيفات، ومن حسابات رسمية وغير رسمية، يصبح جمع الخيوط ومقارنتها عملية تستنزف وقتًا هائلًا. ويمكن للذكاء الاصطناعي أن يساعد في هذه المرحلة عبر تجميع المؤشرات، واكتشاف التكرارات، والتقاط الكلمات المفتاحية، وربط المواد التي تبدو منفصلة، لكنه، مرة أخرى، لا يملك وحده القدرة على الفصل بين الترابط الدلالي والترابط المضلل، ولا بين المصادفة والنمط الحقيقي، ولا بين الإشارة والاتهام؛

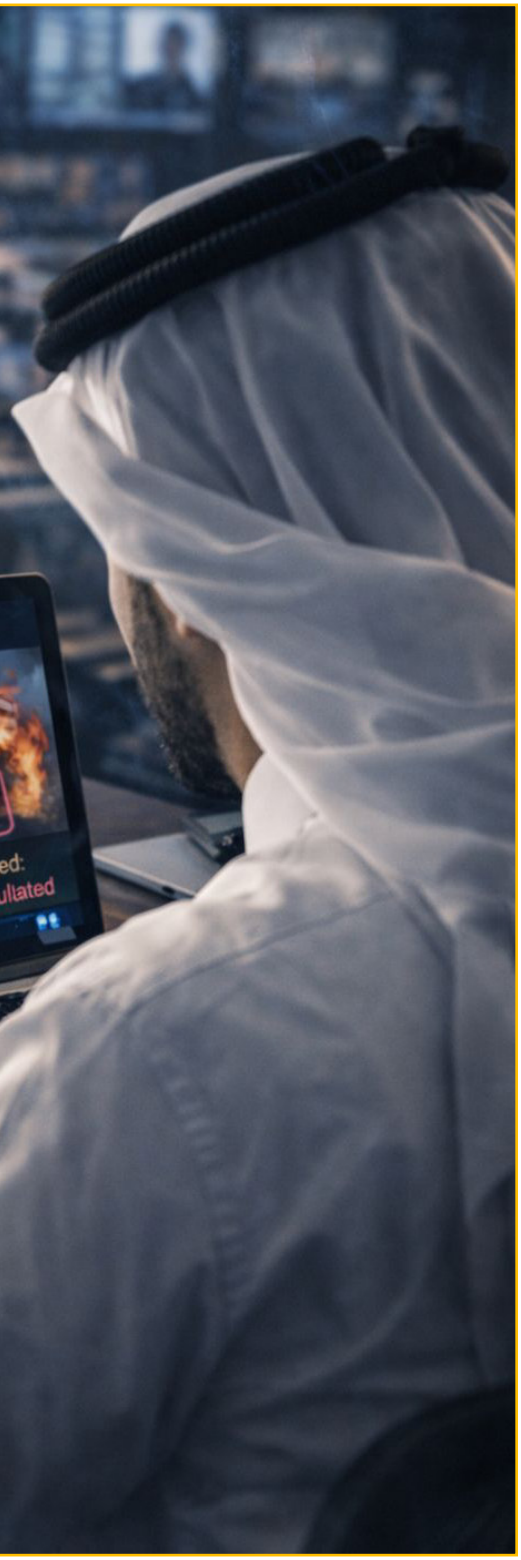

ولهذا فإن أفضل استخدام تحقيقي لهذه الأدوات هو ذلك الذي يُخضع النتائج الأوّلية لاختبار بشري صارم: هل العلاقة حقيقية؟ هل الرقم موثوق؟ هل النمط يستند إلى دليل أم إلى تكرار شكلي فقط؟ هنا بالتحديد تتقدم الصحافة على البرمجيات، لأن الصحفي لا يبحث عن تجميع الوقائع فقط، بل عن معناها العام وأثرها ومشروعيتها العامة.

ومن المهم في هذا السياق التمييز بين مرحلتين: مرحلة الاكتشاف الآلي ومرحلة الحكم التحريري، ففي الأولى يكون الذكاء الاصطناعي بالغ الفاعلية في التقاط ما يصعب على العين البشرية المرور عليه بسرعة، وفي الثانية، يعود العمل إلى المسطرة الصحفية التقليدية: التحقق، والاتصال، والمقارنة، وفهم الخلفية، وتقدير الأثر العام، وصياغة القصة بشكل منصف. وإذا أسيء الخلط بين المرحلتين، يتحوّل الذكاء الاصطناعي من أداة كشف إلى أداة تضخيم، ومن مساعد على التحليل إلى منتج لاستنتاجات متسرعة، أما إذا فُهمت حدوده، فإنه يرفع قدرة الصحفي على الاستقصاء ويزيد من فرص الوصول إلى قصص لم تكن لتظهر بسهولة في بيئة مشبعة بالوثائق والبيانات.

التحقق من المعلومات

لم تعد قوة الصحافة في الآونة الأخيرة تُقاس فقط

بقدرتها على الوصول إلى المعلومة، بل أيضًا بقدرتها على إثبات أصالة ما يصل إليها. وهنا تبرز إحدى أهم المساحات التي يمكن للذكاء الاصطناعي أن يخدم فيها العمل الصحفي: التحقق من الصور، والفيديوهات، والوثائق، والمحتوى المتداول بسرعة عالية.

فمع اتساع المحتوى المولد آليًا، وازدياد واقعية الصور والفيديوهات المفبركة، لم يعد التحقق مسألة لاحقة للنشر، بل صار جزءًا من قرار النشر نفسه. وتؤكد أسوشيتد برس أن لديها فريقًا مخصصًا للتحقق من الأخبار المضللة والادعاءات الكاذبة، إلى جانب فريق آخر للتحقق من محتوى المستخدمين وتوثيق الصور والفيديوهات وشهادات العيان المستخدمة في التغطية، وهذا يدل على أن التحقق لم يعد مهمة فرعية، بل بنية مستقلة داخل المؤسسات الكبرى.

ولأن أخطر ما في المحتوى المولد آليًا أنه قد يبدو "واقعيًا وأصيلًا" من دون علامات تعديل واضحة، فقد شددت معايير أسوشيتد برس على أنها لا تسمح باستخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي لإضافة عناصر أو حذفها من الصور أو الفيديوهات أو الصوت، كما نبهت إلى أن هذه الأدوات تجعل نشر التضليل أسهل من خلال مواد تبدو شديدة الإقناع.

وتتمثل أهمية هذا التحديد في أنه يوضح أن المعركة ليست ضد التقنية ذاتها، بل ضد استخدامها خارج منطق الشفافية والتوثيق. ومن هنا تصبح أدوات التحليل البصري، ومقارنة الإطارات، وقراءة الظلال، والتدقيق في التوقيت والموقع، ومضاهاة المادة مع الأرشيف، عناصر أساسية في غرفة الأخبار الحديثة، حتى عندما يُستخدم الذكاء الاصطناعي نفسه لتسريع بعض مراحل التحليل.

كما تبرز هنا أهمية تحليل الفيديوهات في السياقات المتسارعة، خصوصًا أثناء الأزمات والنزاعات والكوارث، فالصحفي لا يواجه اليوم فقط احتمال أن يكون الفيديو قديمًا أو من مكان آخر، بل احتمال أن يكون قد عُدّل جزئيًا أو كليًا أو أُنتج أصلًا بوسائل توليدية. وفي هذا السياق، تكتسب معايير "إثبات الأصل" أهمية متزايدة.

فمواصفة C2PA (المعيار المفتوح لإثبات أصل المحتوى الرقمي وسجل تعديله) على سبيل المثال، تقدّم بنية تقنية لتسجيل تاريخ الأصل الرقمي للمادة والتعديلات التي طرأت عليها، من خلال "بيانات اعتماد المحتوى" التي تربط بالمادة بشكل مشفر وتوثق الأصل والتعديلات والأدوات المستخدمة، بما في ذلك ما إذا كان الذكاء الاصطناعي قد شارك في إنشائها أو تعديلها، لكنها توضح في الوقت نفسه أن هذه البيانات لا تصدر حكمًا على صدق المحتوى، بل تساعد في إثبات سلسلة المنشأ وتكشف العبث إن حدث، ولذلك فهي جزء من الحل وليست الحل كله، وتبقى بحاجة إلى تبنٍ واسع وإلى وعي من المستخدمين وإلى تكامل مع التحقق المهني ومحو الأمية الإعلامية.

ومن هذه الزاوية، لم يعد التحقق السريع من الأخبار المتداولة مجرد دفاع عن المؤسسة من الخطأ، بل خدمة عامة للجمهور؛ فعندما ينتشر مقطع أو صورة أو ادعاء بسرعة، لا تكون قيمة الصحفي في أن يعيد تداوله بعد الجميع، بل في أن يبطئ الإيقاع بما يكفي ليفحصه، ثم يعيده إلى المجال العام بعد أن يحدد: ما

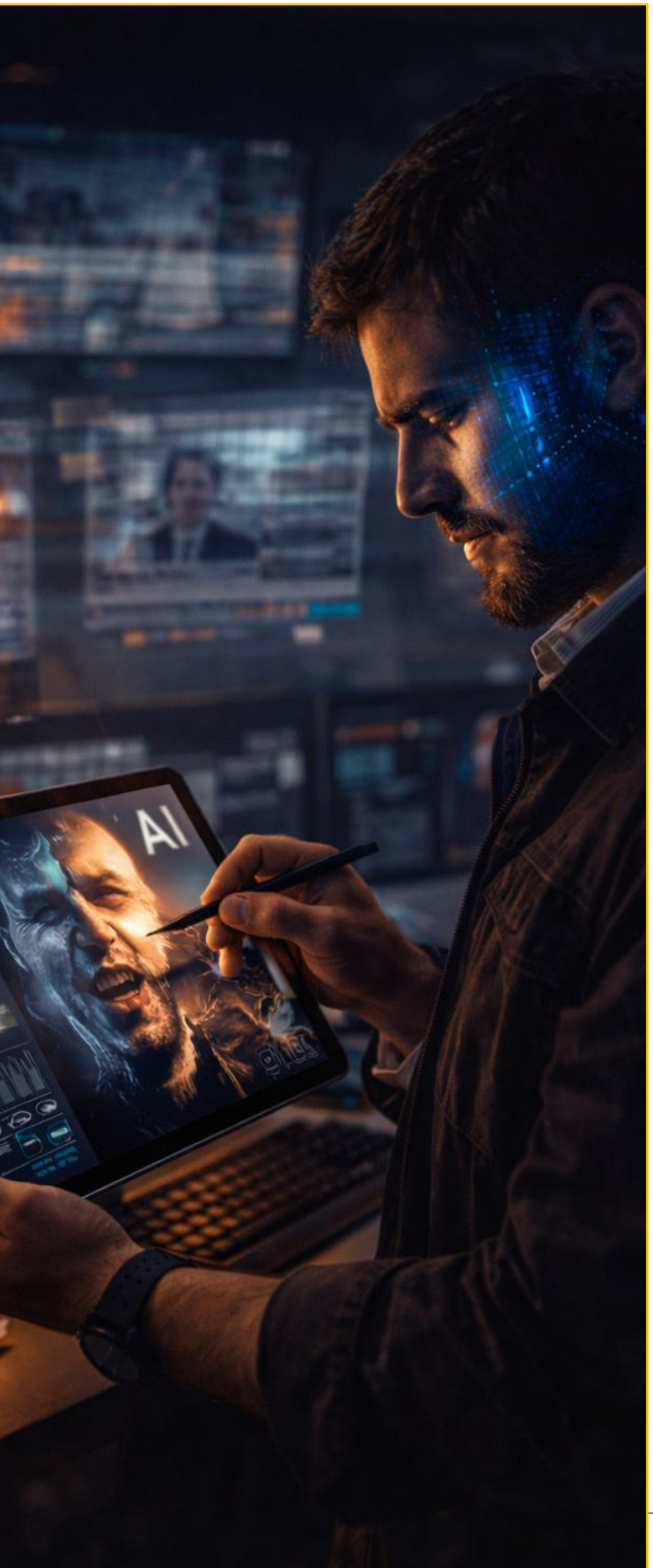

الـذي نعرفـه؟ ومـا الـذي لا نعرفـه بعـد؟ ومـا الـذي ثبـت خطـؤه؟، وقـد أظهـرت برامـج اليونسـكو التدريبيـة فـي التحقـق أن تطويـر مهـارات الصحفييـن فـي جمـع المعلومـات وفحصهـا ومشـاركتها بـات ضـرورة مباشـرة فـي بيئـة تنتشـر فيهـا المعلومـات المضللـة بسـرعة، كمـا تؤكـد أدبيـات اليونسـكو الخاصـة بالصحافـة المسـاعدة أن الـذكاء الاصطناعـي يمكـن أن يجعـل التحقـق مـن البيانـات والمصـادر أسـرع، شـريطة ألا يختلـط الـدور المسـاعد بالأحـكام النهائيـة.

كمـا أن المـواد المرجعيـة المرفوعـة تعـزز هـذا المنظـور عندمـا تؤكـد أن التحقـق أصبح متعـدد الطبقـات: تحقـق مـن الوثيقـة، ومـن الصـورة، ومـن الفيديـو، ومـن البيانـات، ومـن السـياق، لا مجـرد اتصـال بمصـدر واحـد.

وتلفـت أيضًـا إلـى أن "مدقـق المحتـوى" صـار خـط الدفـاع الأخيـر قبـل النشـر، فـي وقـت تتزايـد فيـه الشـائعات والمـواد غيـر الموثوقـة، مـا يعنـي أن التحقـق لـم يعـد فقـط مهـارة فرديـة، بـل وظيفـة مؤسسـية وشـرطًا مـن شـروط الشـرعية المهنيـة.

تحسين الوصول للجمهور

الوجه الرابع من أوجه التمكين يتعلق بالمسافة بين الصحافة والجمهور: كيف تصل المادة؟ وبأي لغة؟ وبأي صيغة؟ ولأي شريحة؟ وفي أي توقيت؟ هنا لا يعمل الذكاء الاصطناعي بصفته محررًا للنص فقط، بل بصفته أداة لفهم أنماط التلقي نفسها، فغرف الأخبار الحديثة لا تواجه مشكلة ندرة في النشر، بل مشكلة ازدحام وانتباه ومنافسة على الوقت.

ولذلك أصبح من الطبيعي أن تتجه المؤسسات إلى استخدام الذكاء الاصطناعي في تخصيص المحتوى، وتقديم نسخ مختصرة أو مترجمة أو معاد تنسيقها، واقتراح العناوين، وتحسين التوصيات، وتكييف طريقة العرض مع المنصة والسياق والجمهور المستهدف. ويشير معهد رويترز في تقريره الرقمي لعام 2025 إلى أن الملخصات والترجمات الخبرية جاءت في مقدمة أشكال التخصيص التي يبدي الجمهور اهتمامًا بها، تليها الصفحات الإخبارية المخصصة والتوصيات والتنبيهات.

كما يلفت إلى أن كثيرًا من الناشرين ينظرون إلى الذكاء الاصطناعي كوسيلة لتحسين تخصيص المحتوى واستعادة التفاعل، وإن كانت مواقف الجمهور من هذه التحولات لا تزال مختلطة في عددٍ من البلدان.

وهذا المعنى مهم جدًا، لأنه يوضح أن تحسين الوصول لا يعني فقط "زيادة الانتشار"، بل تقليل المسافة بين الخبر واحتياجات المتلقي، فبعض الجمهور يريد نسخة موجزة، وبعضه يحتاج ترجمة، وبعضه يفضّل تنبيهًا ذكيًا، وبعضه يريد مادة أعمق أو سياقًا إضافيًا.

وهنا يستطيع الذكاء الاصطناعي أن يساعد المؤسسة على إعادة تغليف المحتوى من دون أن تغير جوهره: تحويل القصة إلى ملخص، أو إلى شرح مبسط، أو إلى نسخة

أقصر للهواتف، أو إلى اقتراحات قراءة مرتبطة، أو إلى عناوين متعددة تخدم أكثر من منصة. لكن النجاح في هذه المرحلة لا يُقاس بعدد الصيغ التي تنتجها الأداة، بل بقدرة المؤسسة على منع التخصيص من التحول إلى تشويه، أو من اختزال الخبر إلى نسخة تفقد تعقيده الضروري.

ومن هنا يبرز دور فهم سلوك الجمهور بوصفه جزءًا من العمل التحريري الجديد. وتظهر المواد المرجعية المرفوعة أن "محلل الجمهور" لم يعد مجرد موظف يتابع الأرقام، بل فاعل يقرأ أنماط التفاعل، ويفهم تفضيلات المتلقين، ويحلل ما الذي يصل وما الذي يفشل ولماذا، بما يساعد المؤسسة على اتخاذ قرارات أكثر وعيًا في النشر والوصول.

وتؤكد هذه المواد أن الجمهور لم يعد كتلة واحدة تستقبل المادة بالطريقة نفسها، بل جماعات مختلفة في أنماط التلقي والمنصات والتوقعات، ما يفرض على الصحافة الحديثة أن تعرف جمهورها بقدر ما تعرف مادتها.

ومع ذلك، فإن تحسين الوصول يظل تمكينًا مهنيًا فقط إذا لم يتحول إلى خضوع كامل لمنطق المنصة، فحين تستخدم المؤسسة الذكاء الاصطناعي لفهم الجمهور، فإن الهدف المهني ليس مطاردة ما يحقق أعلى تفاعل في اللحظة، بل معرفة كيف يمكن للمادة الدقيقة والمسؤولة أن تصل إلى الناس بوضوح وفاعلية.

وهنا تعود القاعدة نفسها التي تكررت في المواد المرفوعة: الأداة تقترح، لكن المحرر يقرر؛ والتفاعل مؤشر مهم، لكنه ليس المعيار الوحيد للأهمية. لذلك يجب أن يبقى التخصيص خادمًا للرسالة الصحفية، لا محددًا لها.

وتنسجم هذه الفكرة مع ما يورده معهد رويترز من أن الاستخدامات الموجهة للجمهور للذكاء الاصطناعي ستتوسع، وخاصة في تخصيص الصيغة والأسلوب

والعمق، لكن هذا التوسع يرافقه قلق من فوات القصص المهمة أو تضييق الأفق المعرفي حين يصبح كل شيء مصممًا وفق سلوك المستخدم السابق فقط.

الذكاء الاصطناعي حين يُستخدم داخل حدود مهنية واضحة، لا يعمل بوصفه خصمًا للصحافة بقدر ما يعمل بوصفه مضاعفًا لقدراتها؛ فهو يختصر الزمن في المهام الروتينية، ويفتح للصحفي بابًا أوسع للتعامل مع الوثائق والبيانات، ويعزز القدرة على التحقق، ويوسع إمكانات الوصول إلى الجمهور وتخصيص الخدمة الإخبارية.

لكنه لا ينجح في أي من هذه المساحات وحده؛ إذ تبقى القيمة الفعلية مرهونة بوجود صحفي يعرف متى يثق بالأداة ومتى يشك فيها، ومتى يستخدم اقتراحاتها ومتى يرفضها، ومتى يحوّل السرعة إلى خدمة للدقة لا إلى خصم لها. ولهذا فإن جوهر التمكين هنا لا يتمثل في أن الذكاء الاصطناعي "يكتب" أو "يلخص" أو "يقترح"، بل في أنه يمنح الصحافة وقتًا إضافيًا كي تمارس ما لا يمكن التفريط فيه: التحقق، والتفسير، وبناء السياق، وخدمة الجمهور بمنهج واضح ومسؤول.

الوجه الآخر للذكاء الاصطناعي

إذا كان الذكاء الاصطناعي قد دخل غرف الأخبار بوصفه أداة تسريع وتحليل وتنظيم، فإن الوجه المقابل له يكشف مساحة أكثر تعقيدًا وخطورة؛ لأن التقنية نفسها التي تساعد الصحفي على الفرز والبحث والتحقق يمكن أن تُستخدم، في اللحظة ذاتها، لإغراق الفضاء العام بمحتوى زائف، أو لتضخيم رواية منحازة، أو لإرباك الجمهور، أو لإضعاف الثقة بالمؤسسات الإعلامية وبفكرة الحقيقة نفسها.

ولهذا فإن النقاش المهني الرصين حول الذكاء الاصطناعي لا يكتمل بالاحتفاء بوظائفه الإجرائية داخل التحرير، بل لا بد أن يمر أيضًا عبر مساءلة أثره في بيئة المعلومات، وفي المجال العام، وفي قدرة الصحافة على الاحتفاظ بوظيفتها الأساسية: التحقق، والتمييز، وتقديم رواية قابلة للفحص والمسؤولية.

ويزداد هذا الوجه قتامة في أزمنة الحروب والنزاعات، لأن الصراع لا يجري فقط على الأرض، بل على الصورة، واللقطة، والهاشتاج، والمقطع الصوتي، والتفسير الأول للحدث.

وفي هذا السياق، لم يعد التضليل مجرد منتج جانبي للفوضى، بل أصبح في كثير من الحالات جزءًا من بنية الصراع نفسه.

ولا تبدو هذه المخاطر نظرية أو مؤجلة؛ فالتقارير الدولية الحديثة تتعامل مع المعلومات المضللة بوصفها من أبرز المخاطر قصيرة الأمد على التماسك الاجتماعي والحكم الرشيد، بعدما بقيت في صدارة تقرير المخاطر العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2025 للسنة الثانية على التوالي، بسبب قدرتها على تقويض الثقة وتعميق الانقسامات داخل المجتمعات، وبين الدول.

وفي الميدان الصحفي تحديدًا، يوضح تقرير الأخبار الرقمية لمعهد رويترز لعام 2025 أن أكثر من نصف العينة العالمية، بنسبة 58%، باتوا قلقين من قدرتهم على التمييز بين ما هو حقيقي وما هو زائف في الأخبار على الإنترنت، فيما بقيت الثقة العامة في الأخبار عند 40% فقط، وهي نسبة مستقرة لكنها منخفضة قياسًا بما كانت عليه أثناء ذروة الجائحة.

هذه المعطيات لا تشير فقط إلى أزمة معلومات، بل إلى بيئة أصبح فيها الشك هو القاعدة، وأصبحت فيها الصحافة مطالبة بإثبات أصالتها في كل مرة تقريبًا.

صناعة التضليل

أخطر ما فعله الذكاء الاصطناعي في المجال الإعلامي أنه نقل التضليل من مستوى "الكذبة المفردة" إلى مستوى "المنظومة القابلة للإنتاج الصناعي"، ففي السابق، كان إنتاج مادة مفبركة يتطلب وقتًا وخبرة ومهارة فنية وقدرًا من المخاطرة، أما اليوم فقد بات من الممكن، بأدوات متاحة على نطاق واسع، إنتاج صورة تبدو واقعية، أو مقطع صوتي يحاكي شخصية عامة، أو فيديو قصير يوحي بحدث لم يقع أصلًا، أو نص خبري مكتوب بلغة واثقة ومقنعة، ثم دفع هذا كله إلى منصات قادرة على

تعميمه بسرعة غير مسبوقة. ولهذا تحذر مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من أن الذكاء الاصطناعي التوليدي يضاعف المخاطر القائمة أصلًا؛ لأنه يتيح إنتاج محتوى كاذب لكنه مقنع على نطاق واسع، ويمكن أن يُستخدم لتأجيج العنف، أو استهداف جماعات بعينها، أو شن حملات إساءة وتشويه ضد صحفيين وناشطين وشخصيات عامة.

كما يؤكد الاتحاد الدولي للاتصالات، في تقرير أوردته رويترز، أن " Deepfake التزييف العميق "والمحتوى المولد آليًا باتا يشكلان خطرًا متصاعدًا يتطلب أدوات تحقق ومعايير منشأ رقمية أكثر صرامة.

ومن هنا تبرز تقنيات التزييف العميق باعتبارها التعبير الأوضح عن هذا التحول. فالخطر لم يعد محصورًا في صورة "مركبة" أو فيديو "مقتطع"، بل في مواد مصنعة بالكامل قادرة على محاكاة الواقعية بدرجة تربك العين المجردة، وأحيانًا تربك حتى الجمهور المتمرس.

وتشرح AP أن الحرب الأمريكية - الإسرائيلية على إيران في 28 فبراير 2026 شهدت "عددًا غير مسبوق" من الصور والمقاطع المضللة المولدة بالذكاء الاصطناعي، بينها مشاهد لقصف لم يحدث، وصور لجنود قيل إنهم أُسروا، ومقاطع دعائية مصممة للتأثير السريع في المتلقين.

والأخطر من ذلك أن هذه المواد لم تبقَ هامشية أو محصورة في حسابات معزولة، بل انتشرت من خلال حسابات موثقة وعلى نطاق جماهيري هائل، ما يوضح أن خطورة التزييف العميق لا تكمن فقط في قدرته على الخداع، بل في اندماجه السريع بمنظومات التوزيع القائمة أصلًا.

وفي الحرب الإعلامية المرتبطة بفلسطين، ظهرت هذه الإشكالية مبكرًا وبصورة لافتة، فقد رصدت رويترز ووكالة أسوشيتد برس، منذ الأسابيع الأولى للحرب على

غـزة فـي أكتوبـر 2023، فيضًـا مـن المـواد المضللـة التـي خلطـت بيـن صـور ومقاطـع قديمـة أو مولـدة بالـذكاء الاصطناعـي ومشـاهد الحـرب الحقيقيـة. وأشـارت AP إلـى أن الحـرب فـي غـزة مثّلـت سـاحة مبكـرة أظهـرت كيـف يمكـن للـذكاء الاصطناعـي أن يرفـع مسـتوى الإيهـام البصـري، ويمنـح دعـاة التضليـل قـدرة أكبـر علـى إنتـاج صـور عاطفيـة وصادمـة تسـتهدف تعبئـة الجمهـور لا إخبـاره. كمـا وثقـت رويتـرز صـورة مولـدة بالـذكاء الاصطناعـي تُظهـر حشـودًا تهتـف للجيـش الإسـرائيلي وتلـوّح بـالأعلام، وقـد جـرى تداولهـا علـى أنهـا مشـهد واقعـي قبـل أن يتضـح أن منشـئها نفسـه وصفهـا بأنهـا صـورة مصنوعـة "لأغـراض إلهاميـة". هنـا لا يعمـل الـذكاء الاصطناعـي فقـط علـى تصنيـع الكـذب، بـل علـى تغليفـه بلغـة بصريـة تسـتعير شـكل الوثيقـة والشـهادة.

ولعـل المثـال الأكثـر دلالـة فـي السـياق الفلسـطيني هـو أن الـذكاء الاصطناعـي لـم يُسـتخدم فقـط فـي إنتـاج التضليـل، بـل أيضًـا فـي التشـكيك فـي الوقائـع الحقيقيـة.

فمع تصاعد الشحن العاطفي والتسييس الحاد للمشاهد القادمة من الحرب، تحوّل مجرد الادعاء بأن صورة أو فيديو "مولد بالذكاء الاصطناعي" إلى أداة إنكار بحد ذاته. وهذا ما يجعل معضلة اليوم أشد تعقيدًا من الماضي: لم يعد السؤال فقط كيف نكشف الزائف، بل كيف نحمي الحقيقي من أن يُسحق داخل مناخ عام يرى كل شيء قابلاً للشك.

وتصف اليونسكو هذا الوضع بأنه "أزمة معرفة"، حيث لم يعد التحدي في كشف التزييف وحسب، بل في تعليم الجمهور والصحفيين كيف يتعاملون مع عالم باتت فيه الوسائط نفسها موضع نزاع، وأصبحت فيه الواقعية البصرية أقل قدرة على إثبات الصدق من قبل.

أما في السودان، فقد اتخذت الحرب الإعلامية شكلًا مختلفًا لكنه لا يقل خطورة، فبدل التركيز فقط على الصور المولدة أو المقاطع المضللة المرتبطة بالمعارك، وثقت مؤسسة تومسون فاونديشن في يناير 2026 أن التلاعب بالمعلومات أصبح عنصرًا متكررًا في الصراع السوداني منذ اندلاع الحرب في أبريل 2023، وأنه لم يعد أثرًا جانبيًا للفوضى، بل جزءًا من استراتيجية تؤثر في المدنيين، والمساعدات الإنسانية، وفرص السلام نفسها. وتذهب المؤسسة أبعد من ذلك حين تنقل عن مسؤوليها أن "التلاعب بالمعلومات ليس أثرًا جانبيًا للحرب، بل جزءًا من استراتيجيتها".

كما يوضح تقرير ACAPS حول "الأضرار الرقمية في مناطق النزاع" أن حملات المعلومات المضللة وخطاب الكراهية في السودان استهدفت حتى مجموعات الإغاثة وغرف الطوارئ، واتهمتها بالتعاون مع أطراف مسلحة، بما أضعف الثقة في العمل الإنساني وعرّض العاملين فيه للخطر.

في هذه الحالة، لا يقتصر التضليل على تضبيب مشهد المعركة، بل يمتد إلى تخريب شبكات النجاة المدنية نفسها.

ومـن المهـم الانتبـاه إلـى أن الـذكاء الاصطناعـي، فـي مثـل هـذه البيئـات، لا يعمـل منفـردًا؛ بـل يتكامـل مـع الجيـوش الإلكترونيـة وشـبكات الحسـابات شـبه المنظمـة التـي تعيـد تدويـر المحتـوى نفسـه عبـر صيـغ متنوعـة.

ففـي الحـرب الحاليـة علـى إيـران، نقلـت AP عـن معهـد الحـوار الاسـتراتيجي أن نحـو عشـرين حسـابًا تقريبًـا علـى منصـة X كانـت تنشـر بشـكل منتظـم محتـوى مولـدًا بالـذكاء الاصطناعـي، وأن هـذه الحسـابات مجتمعـة حصـدت أكثـر مـن مليـار مشـاهدة منـذ بدايـة الصـراع، وكان كثيـر منهـا يحمـل علامـة التوثيـق الزرقـاء. هـذا الرقـم لا يعنـي فقـط أن هنـاك محتـوى مضـللًا، بـل أن هنـاك بنيـة توزيـع فعالـة، ومخزونًـا مـن الحسـابات الجاهـزة، وخوارزميـات تكافـئ السـرعة والانفعـال والتكـرار.

والنتيجـة أن مـا كان يمكـن أن يبقـى "فبركـة هامشـية" يتحـول خلال سـاعات إلـى مشـهد عـام يتفاعـل معـه النـاس والمسـؤولون وربمـا بعـض وسـائل الإعلام قبـل التحقـق.

وهنـا نصـل إلـى مـا يمكـن وصفـه، فـي التحليـل الإعلامـي، بـ "فضيحـة الخبـراء الإعلامييـن"، والمقصـود هنـا ليـس حادثـة واحـدة بعينهـا، بـل ظاهـرة تتسـع كلمـا ضعفـت الحـدود بيـن المعرفـة الفعليـة والـرأي السـريع، وبيـن الخبـرة المهنيـة والوصـول الخوارزمـي.

فمعهـد رويتـرز يلاحـظ فـي اتجاهـات 2026 صعـود منظومـة إعلام بديلـة مـن المؤثريـن والبودكاسـترز والشـخصيات الرقميـة، ويشـير فـي تقريـر الأخبـار الرقميـة 2025 إلـى أن المؤثريـن والشـخصيات الرقميـة يُنظـر إليهـم عالميًـا، إلـى جانـب السياسـيين، بوصفهـم مـن أكبـر مصـادر المعلومـات المضللـة. وفـي الحـرب، تتضاعـف خطـورة هـذه الظاهـرة لأن صاحـب المتابعيـن الكُثـر قـد يتحـول فـي لحظـة إلـى "خبيـر نزاعـات" أو "محلـل عسـكري" أو "محقـق بصـري" مـن دون أن يمتلـك أدوات التحقـق أو حتـى المعاييـر المهنيـة الأساسـية.

وحيـن يقتـرن هـذا المشـهد بـأدوات ذكاء اصطناعـي تُنتـج صـورًا ونصوصًـا وتسـجيلات مقنعـة، تصبـح "الخبـرة" نفسـها قابلـة للتصنيـع والتمثيـل، لا للاكتسـاب.

وتتجسـد هـذه الظاهـرة بوضـوح فـي أمثلـة الحـرب الإيرانيـة -الخليجيـة الجاريـة. فقـد وثّقـت Full Fact فـي مـارس 2026 موجـة واسـعة مـن المـواد المضللـة المرتبطـة بالصـراع، بينهـا صـور مزيفـة للمرشـد الإيرانـي مدفونًـا تحـت الأنقـاض، وصـور زعمـت احتـراق بـرج خليفـة وحاملـة الطائـرات USS Abraham Lincoln، فـضلًا عـن فيديوهـات قديمـة أُعيـد تدويرهـا علـى أنهـا ضربـات علـى تـل أبيـب أو قواعـد أمريكيـة فـي الخليـج أو هجمـات علـى الإمـارات.

وبيّنـت المؤسسـة أن بعـض المقاطـع المتداولـة باعتبارهـا " قصفًـا علـى قواعـد أمريكيـة فـي الخليـج" يعـود فـي الأصـل إلـى بدايـة حـرب العـراق عـام 2003، كمـا أُعيـد تدويـر لقطـات احتفـالات رياضيـة قديمـة وأُلبسـت سـياقًا حربيًـا جديـدًا.

هـذا المثـال يوضـح أن الجيـوش الإلكترونيـة لا تحتـاج دومًـا إلـى اختـراع مشـهد جديـد كليًـا؛ أحيانًـا يكفيهـا أن تعيـد تسـمية الأرشـيف، وأن تضعـه فـي توقيـت مشـحون، وأن تدفعـه عبـر الحسـابات الصحيحـة.

فـي الحـرب علـى غـزة أيضًـا، أشـارت رويتـرز إلـى أن الانفجـار المعلوماتـي لـم يكـن مجـرد تراكـم لشـائعات متناثـرة، بـل "ضبابًـا إلكترونيًـا

للحرب" تغذيه الأطراف والمناصرون من الجانبين، مع خطر حقيقي في أن يؤدي هذا التشويه الرقمي إلى تعميق الكراهية وإشعال التوتر خارج ساحة النزاع نفسها.

وهذا جانب بالغ الأهمية للصحافة: فالمشكلة ليست فقط أن الجمهور قد يصدق مادة مزيفة، بل إن التضليل الحربي يعيد تشكيل المزاج العام، ويضغط على غرف الأخبار لتلحق بسرعة التدفق، ويخلق بيئة يصبح فيها النشر السريع مكافأته أعلى من التحقق البطيء. وبهذا المعنى، فإن الذكاء الاصطناعي لا يهدد الحقيقة لأنه يصنع الأكاذيب فقط، بل لأنه يغير أيضًا اقتصاد الانتباه حولها.

تآكل الثقة بالإعلام

النتيجة المباشرة لكل ما سبق هي تآكل الثقة؛ ليس فقط ثقة الجمهور بالمحتوى المتداول، بل ثقته أيضًا بالمؤسسات الإعلامية ذاتها. فعندما يعيش الجمهور في بيئة تغمرها الصور المصممة، والفيديوهات المشكوك فيها، واللقطات المقتطعة، والادعاءات السريعة، ثم يشاهد في المقابل مؤسسات إعلامية تخطئ أحيانًا في التقاط الفروق أو تكرر روايات غير متحققة تحت ضغط السبق، فإن الثقة لا تنكسر لأن وسيلة واحدة أخطأت، بل لأن فكرة "المعلومة القابلة للاعتماد" نفسها تصبح أضعف.

ولهذا لا تبدو الأرقام الواردة في تقرير الأخبار الرقمية لمعهد رويترز مجرد مؤشرات استطلاعية عابرة؛ إذ إن قلق 58% من الناس بشأن التمييز بين الحقيقي والزائف، مع بقاء الثقة في الأخبار عند 40% فقط، يعني أن الصحافة تدخل مرحلة لا يكفي فيها أن تكون صحيحة، بل عليها أن تثبت لماذا هي صحيحة وكيف وصلت إلى ذلك.

وتزداد هذه الأزمة حدة حين يصبح التمييز بين الحقيقي والمفبرك صعبًا حتى

على المتابع المنخرط في الشأن العام، لا على الجمهور العام فقط. فـAP، في إرشاداتها الخاصة بالتحقق من المحتوى المولد آليًا، تؤكد أن العلامات التقليدية التي كان يمكن اكتشاف التزييف من خلالها، مثل الأصابع المشوهة أو النصوص غير المنطقية أو الأخطاء البصرية الفادحة، لم تعد دائمًا واضحة كما كانت، بل إن بعض المواد الحالية تبدو "أكثر لمعانًا" و" أكثر إقناعًا" من الواقع نفسه، ما يجعل الحس البصري وحده غير كافٍ.

وفي الحرب على إيران، أشارت الوكالة إلى أن المواد المضللة المولدة بالذكاء الاصطناعي انتشرت من "عدد لا نهائي من المصادر تقريبًا" وبسرعة غير مسبوقة. ومع تكرار هذا النمط، لم يعد السؤال الجماهيري: "هل هذا الخبر صحيح؟ «، بل" هل يمكن الوثوق بأي شيء أصلًا ؟."

وهنا تظهر مفارقة خطيرة: الذكاء الاصطناعي لا يضعف الثقة فقط عبر الزائف، بل أيضًا عبر إرهاق الحقيقي. فحين يصبح الجمهور محاطًا بمواد متناقضة، وباتهامات متبادلة بالتزييف، وبصور يُقال عن بعضها إنها مولدة وببعضها الآخر إنها "واقعية جدًا لتكون حقيقية"، فإنه قد ينزلق إلى لا مبالاة معرفية، أي إلى حالة لا يهم فيها كثيرًا ما إذا كانت المادة صحيحة أم لا، بقدر ما يهم أنها توافق الانحياز المسبق أو تمنح شحنة عاطفية سريعة.

ولهذا تصف اليونسكو المسألة بأنها "أزمة معرفة" لا "أزمة تقنية" فقط؛ لأن المجتمع، في نهاية المطاف، لا يحتاج إلى أدوات لكشف الصور فقط، بل إلى ثقافة تحقق وتريث ومنهجية عامة لإعطاء الحقيقة فرصة في بيئة تصرخ فيها الأكاذيب بصوت أعلى.

وفي السياق الفلسطيني، تبدو أزمة الثقة مضاعفة، فمن جهة، هناك فيض من المحتوى المضلل أو غير المتحقق المرتبط بالمعارك، ومن جهة أخرى هناك اتهامات

مستمرة للصور الحقيقية بأنها "مولدة" أو "مفبركة" لمجرد أنها صادمة أو لا تلائم الرواية المرغوبة. كما رصدت تقارير مختلفة منذ 2023 أن بعض المزاعم البصرية المتداولة حول غزة لم تكن مزيفة بالكامل، بل قديمة أو منزوعة السياق أو منتزعة من ألعاب أو حوادث أخرى، في حين أُسيء أحيانًا استخدام أدوات كشف الذكاء الاصطناعي للتشكيك في مواد حقيقية.

وهذا يخلق وضعًا بالغ الخطورة على الصحافة: كل صورة تحتاج إلى دفاع، وكل فيديو يحتاج إلى نسب، وكل توثيق يحتاج إلى شرح إضافي. أي أن عبء الإثبات يرتفع باستمرار، بينما تظل المنصات تكافئ المادة الأسرع والأكثر إثارة لا الأكثر تدقيقًا.

أما في السودان، فإن تآكل الثقة لا يصيب الإعلام فقط، بل يضرب البنية المدنية الأوسع، فحين تُتهم غرف الطوارئ والمبادرات المدنية والمنظمات الإنسانية بالتواطؤ عبر حملات تضليل منظمة، كما يوثق تقرير ACAPS، فإن الضحية ليست صورة مؤسسة إعلامية بعينها، بل قدرة المجتمع كله على تصديق شبكات الإغاثة والإنذار والمساندة. ومن هنا تصبح الأخبار الكاذبة في الحرب أخطر من مجرد " سوء معلومة "؛ إذ قد تمنع الناس من طلب المساعدة، أو تدفعهم إلى تجنب ممر آمن، أو تنشر وصمًا جماعيًا بحق فئة مدنية، أو تعطي غطاءً لخطاب كراهية قد يفضي إلى عنف مباشر.

الثقة هنا ليست مفهومًا إعلاميًا مجردًا، بل شرطًا للحياة اليومية وللنجاة في ظروف الانهيار.

ومن هذا المنظور، فإن فقدان مصداقية المؤسسات الإعلامية لا يأتي فقط من أخطائها، بل من عجزها عن فرض معيار مهني واضح وسط بيئة يغلب فيها الالتباس.

وهنا تبرز قيمة ما تشير إليه الملفات المرجعية المرفوعة عن "الشرعية المهنية" بوصفها عقدًا يقوم على الدقة، والتحقق، وتحمل المسؤولية عند الخطأ. ففي زمن المنصات والذكاء الاصطناعي، لا تكفي شهرة المؤسسة أو تاريخها وحدهما؛ بل تصبح الشرعية مرتبطة بقدرتها على التمييز بين الخبر والرأي، وعلى الاعتراف السريع بالخطأ، وعلى إظهار منهج التحقق للجمهور، لا الاكتفاء بادعائه. هذا المعنى يزداد حرجًا عندما يدخل الذكاء الاصطناعي طرفًا في صناعة المحتوى أو تحريره أو توزيعه، لأن الجمهور لا يريد فقط معرفة "ما الخبر؟" بل "كيف صُنع هذا الخبر؟."

الاعتماد المفرط على التقنية

الخطر الثالث لا يأتي من الخصوم الخارجيين فقط، بل من داخل المؤسسات الإعلامية نفسها، حين يتحول الذكاء الاصطناعي من أداة مساعدة إلى مرجعية بديلة، ومن وسيلة لتوفير الوقت إلى وسيلة للتخلي عن بعض المهارات الصحفية الجوهرية.

فالمشكلة لا تبدأ عندما يستخدم الصحفي أداة تلخيص أو ترجمة أو تفريغ؛ هذه استخدامات معقولة ومفيدة، لكنها تبدأ حين يتراجع الحس التحريري أمام راحة الأداة، أو حين يصبح النص الأوّلي الناتج عنها هو النص الذي يُنشر مع تعديلات طفيفة، أو حين تتحول سرعة الوصول إلى بديل عن اختبار الدليل، أو حين يفقد الصحفي تدريجيًا مهارة القراءة الطويلة، ومقارنة الروايات، وصياغة السؤال، والشك المنهجي الذي يسبق الثقة في أي معلومة. وهنا يصبح الذكاء الاصطناعي، في صورته المؤسسية، خطرًا ناعمًا: لا يستبدل الصحفي فجأة، لكنه قد يُضعِف أدواته ببطء.

ولهذا السبب تصر المؤسسات المهنية الكبرى على الإنسان داخل الحلقة، فأسوشيتد برس، مثلًا، تكرر في معاييرها أن دور الصحفي في جمع الوقائع وتقييمها وترتيبها لا يتغير، وأن الذكاء الاصطناعي لا يُنظر إليه بوصفه بديلًا للصحفي.

كما أن تحديثاتها على معايير الذكاء الاصطناعي تشترط أن يبدأ المحتوى من عمل صحفي بشري، وأن يراجَع ويُدقَّق قبل النشر. مغزى هذا الشرط ليس تنظيميًا فحسب، بل معرفيًا أيضًا: لأن الآلة تستطيع أن تعيد تشكيل المادة، لكنها لا تتحمل مسؤولية المعنى ولا تعرف تبعات الخطأ في السياقات الحساسة.

وفي النزاعات والحروب تحديدًا، قد تؤدي صياغة واحدة خاطئة، أو تلخيص ناقص، أو وصف غير دقيق، إلى تضليل الجمهور أو تعريض أشخاص للخطر.

كما أن الأدلة الحديثة على أخطاء الذكاء الاصطناعي في التعامل مع الأخبار باتت كافية لإثبات أن التعويل الكامل عليه مقامرة مهنية. فقد نقلت رويترز في أكتوبر 2025 عن دراسة مشتركة بين هيئة الإذاعة البريطانية BBC واتحاد البث الأوروبي EBU أن نحو 45% من إجابات أبرز المساعدات الذكية عن أسئلة متعلقة بالأخبار تضمنت أخطاء جوهرية، وأن 81% من الإجابات اشتملت على نوع من المشكلات، بينها أخطاء في الإسناد والمصدر والتحديث. كما شملت الدراسة 14 لغة و3000 إجابة، وبيّنت أن بعض الأدوات نسبت معلومات إلى مصادر لا تقول بها، أو قدمت معلومات قديمة على أنها راهنة، أو خلطت بين الرأي والخبر.

هذه النتائج ليست هامشية بالنسبة للصحافة؛ لأنها تعني أن من يتعامل مع المساعدات الذكية بوصفها "محرك بحث موثوقًا" أو "محررًا أوّليًا مأمونًا" قد ينقل أخطاءً يصعب اكتشافها لأنها تأتي في هيئة لغة واثقة ومتماسكة.

وتزداد المشكلة حين يقود الاعتماد المفرط على الأدوات إلى تراجع المهارات الصحفية التقليدية، فالمهارة الصحفية لا تُختزل في "إنتاج نص صحيح نحويًا"، بل تشمل قراءة السياق، وفهم الصمت داخل الوثيقة، واكتشاف التناقض بين البيان والواقع، والقدرة على ملاحظة ما لم يُقل بعد. وهذه مهارات لا تنتج عن الأتمتة، بل عن المران والتحقق والخبرة والمخالطة اليومية للمصادر والوقائع. وإذا اعتادت

غرف الأخبار على تسليم المراحل الأولى من العمل التحريري للأداة بلا رقابة صارمة، فقد ينشأ جيل من الصحفيين يجيد "تشغيل النماذج" أكثر مما يجيد بناء الفرضية، أو امتحان الشاهد، أو قراءة الفجوات بين الروايات.

ولهذا تبدو الوظائف الجديدة التي تبرزها الملفات المرجعية، مثل مدقق المحتوى ومحرر الذكاء الاصطناعي، مهمة من زاوية دفاعية أيضًا: فهي محاولة لإعادة إدخال الرقابة البشرية المنظمة إلى بيئة تتوسع فيها الأتمتة بسرعة.

ويمكن رؤية هذا الخطر بوضوح في التغطيات الحربية تحديدًا، ففي النزاعات، يكون الصحفي أصلًا تحت ضغط الوقت، وشح الوصول، وكثرة الادعاءات، وضبابية الرواية الرسمية، واندفاع الجمهور نحو الصور الصادمة.

وإذا أُضيف إلى ذلك اعتمادٌ مرتفع على أدوات تنتج ملخصات ونصوصًا أوّلية بسرعة، فقد تميل بعض المؤسسات أو الأفراد إلى نشر مواد لم تمر بالقدر الكافي من المقارنة والتحقق. وفي مثل هذه السياقات، لا تظهر أخطاء الذكاء الاصطناعي دائمًا بوصفها "هلوسة فاضحة"، بل أحيانًا بوصفها إغفالًا للسياق، أو دمجًا بين حدثين، أو إسنادًا غير دقيق، أو تلخيصًا يسقط منه العنصر الأهم.

وهذه الأخطاء، وإن بدت صغيرة منفردة، فإنها في الحرب قد تغيّر دلالة التغطية كاملة. ولهذا لا يبدو الخطر الحقيقي في أن "الآلة تخطئ" فقط، بل في أن الصحفي قد يتوقف عن التعامل مع المخرجات الأولى بوصفها مجرد اقتراحات تستحق الشك.

ومن هنا يمكن القول إن الاعتماد المفرط على التقنية لا يهدد الصحافة لأنه يختصر الجهد، بل لأنه قد يعيد تشكيل عاداتها الذهنية، فإذا اعتادت المؤسسة على أن الأداة ستلخص، وتعيد الصياغة، وتقترح الزاوية، وتنتقي العنوان، وتلخص الوثيقة، وتنتج الصورة، وتحدد ما يفضله الجمهور، فإن السؤال المهني القديم

"ماذا نعرف؟ وكيف نعرفه؟" قد يُستبدل تدريجيًا بسؤال وظيفي أفقر: "ماذا يمكن أن ننتجه بسرعة؟". وعند هذه النقطة لا يكون الخطر تقنيًا بحتًا، بل يصبح تهديدًا مباشرًا لجوهر الصحافة بوصفها ممارسة قائمة على الشك والاختبار لا على الإنتاج الآلي المتتابع.

التحيزات الخوارزمية

الوجه الرابع من أوجه الخطر يتعلق بـ التحيزات الخوارزمية، وهي من أكثر المساحات حساسية لأن خطرها لا يظهر دائمًا على شكل كذبة واضحة يمكن كشفها، بل على شكل انحراف صامت في التمثيل، والترتيب، والإظهار، والإخفاء. فالخوارزمية قد لا تقول للجمهور "هذا غير صحيح"، لكنها قد تعطيه نسخة ناقصة، أو تقدم له رأيًا بوصفه تفسيرًا طبيعيًا، أو ترجّح محتوى معينًا على آخر، أو تعاقب لغة بعينها، أو تضعف وصول سرديات محددة عبر الترتيب والتوصية والتصنيف والاعتدال الآلي.

ولهذا تشدد مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على أن مخرجات الذكاء الاصطناعي التوليدي معروفة بانعكاس التحيزات الثقافية الموجودة في بيانات التدريب، وأن هذه التحيزات تمس الحق في المساواة، والخصوصية، وحرية التعبير، والوصول إلى المعلومات، بل ويمكن أن تؤثر في تكوين الرأي نفسه حين يعتمد المستخدمون على أنظمة لا تفصح بوضوح عن حدود بياناتها أو عن ميلها إلى تفضيل وجهات نظر معينة.

وتبدو القضية أكثر حساسية في الحالة الفلسطينية؛ فالتقرير الصادر عن"حملة"- المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي- حول آثار تقنيات الذكاء الاصطناعي على حياة الفلسطينيين وسردياتهم يوضح أن التحيز لا يتعلق فقط بمجال المراقبة أو الاستهداف، بل يمتد أيضًا إلى المحتوى الاصطناعي، والاعتدال الآلي، ومحركات البحث، وأنظمة التوصية. ويوثق التقرير أمثلة على مخرجات ذات انحيازات معادية

للفلسطينيين في أدوات شعبية، وعلى مخاطر تتعلق بالمبالغة في تقييد المحتوى العربي مقابل ضعف تقييد المحتوى العبري، وعلى أنظمة بحث وتوصية يمكن أن تعيد إنتاج الانحياز الإعلامي القائم أصلًا وتوسعه على نطاق أكبر. كما يحذر من أن الأتمتة السريعة للاعتدال قد تؤدي إلى مزيد من الحجب الصامت، وحذف الحسابات، وتقليص الوصول إلى السرديات الفلسطينية والحقوقية. وهنا لا يكون الضرر مجرد "محتوى سيئ"، بل خللًا بنيويًا في شروط الظهور والتمثيل داخل الفضاء الرقمي.

ومن زاوية صحفية، فإن هذا النوع من التحيز أشد خطورة من الخطأ المباشر، لأنه يصوغ السرد قبل أن يصل إلى القارئ.

فإذا كانت الخوارزمية تمنح الأفضلية للمحتوى الأكثر إثارة، أو للمصادر الأعلى حضورًا سياسيًا أو تمويليًا، أو للغات الأعلى تمثيلًا في بيانات التدريب، فإنها لا تعكس الواقع كما هو، بل تعيد هندسة فرص الظهور داخله.

ولهـذا تذكـر مفوضيـة الأمـم المتحـدة أن الأنظمـة التوليديـة قـد تعانـي مـن ضعـف الأداء مـع اللغـات منخفضـة المـوارد، وأن هـذا قـد يفاقـم الفجـوات الرقميـة ويحـد مـن القـدرة علـى الوصـول إلـى المعلومـات. كمـا يشـير التقريـر نفسـه إلـى أن الغمـوض بشـأن بيانـات التدريـب ووجهـات النظـر التـي تعطيهـا النمـاذج أولويـة قـد يؤثـر سـلبًا فـي حريـة الـرأي والتعبيـر، لأن المسـتخدم قـد يشـكل موقفـه علـى أسـاس نظـام لا يعـرف أنـه منحـاز أو ناقـص أو متأخـر زمنيًـا.

وفـي السـياق الإخبـاري، يتصـل هـذا مباشـرة بالسـرد الإعلامـي فـي الحـروب، فالسـرد لا يُبنـى فقـط مـن خلال مـا يُكتـب فـي المقـالات، بـل أيضًـا عبـر مـا يظهـر أولًا فـي نتائـج البحـث، ومـا يعلـو فـي المنصـة، ومـا يُمنـح قابليـة مشـاركة أوسـع، ومـا يظـل مدفونًـا فـي الأسـفل.

ولهـذا لا يكـون الانحيـاز الخوارزمـي مجـرد عيـب تقنـي؛ بـل يصبـح أداة قـوة ناعمـة تحـدد مـن يملـك أولويـة الشـرح ومـن تظـل روايتـه فـي موقـع الدفـاع أو التأخيـر.

وفـي الحـروب التـي تتداخـل فيهـا كثافـة المشـهد الإنسـاني مع الاسـتقطاب السياسـي، كمـا فـي فلسـطين والسـودان وإيـران، يكـون أي ميـل خوارزمـي نحـو المشـهد الأكثـر إثـارة أو الروايـة الأسـهل تـداولًا أو اللغـة الأوضـح للمنصـة، مـيلًا ذا أثـر سياسـي ومعرفـي مباشـر.

وهنـا يصبـح دور الصحافـة المسـتقلة أكثـر أهميـة، لأنهـا أحـد الفاعليـن القلائـل القادريـن نظريًـا علـى مقاومـة الترتيـب الخوارزمـي بالتحقـق والسـياق وإعـادة التـوازن.

كمـا أن تحيـز الخوارزميـات لا يتعلـق فقـط بالمحتـوى السياسـي الصريـح، بـل أيضًـا بمـا يمكـن تسـميته « تحيـز القيمـة الخبريـة». فالمنصـات تميـل إلـى مكافـأة مـا يثيـر، ويصدم، ويحفـز المشـاركة والانفعـال، لا مـا يحتـاج إلـى شـرح وصبـر وقـراءة متأنيـة. ومعهـد

رويترز يلفت إلى أن المؤثرين والشخصيات الرقمية يُنظر إليهم عالميًا من بين أكبر مصادر التضليل، فيما تتزايد مكانة المنظومة الإعلامية البديلة على حساب الوسائط التقليدية.

وهذا يعني أن الخوارزمية لا ترجّح فقط خطابًا أو دولة أو فئة، بل ترجّح نمطًا كاملًا من الخطاب: السريع، الحاد، الشخصي، والانفعالي. وحين يُسحب النقاش العام إلى هذا المستوى، تخسر الصحافة المهنية مساحتها الطبيعية القائمة على التدرج، والتحفظ، والتمييز بين ما ثبت وما لم يثبت، وبين الخبر والرأي، وبين الحدث وتفسيره.

وفي الحرب على إيران والخليج، يتجسد هذا النمط بوضوح، فالصور الزائفة التي أظهرت احتراق معالم كبرى أو قواعد عسكرية أو مراكز أمريكية في الخليج لم تكن أخطر لأنها "كاذبة" فحسب، بل لأنها صُممت لكي تكون مناسبة تمامًا لمنطق المنصة: مشهد نار كثيف، لقطة صادمة، عنوان مباشر، وانفعال فوري. وقد بيّنت Full Fact أن بعض أكثر المواد تداولًا في الأسابيع الأولى من التصعيد لم تكن جديدة أصلًا، بل مقاطع قديمة أُعيد تدويرها مع أوصاف جديدة. أي أن المنصة لا تكافئ "الحدث"، بل تكافئ قابلية المقطع للانتشار.

وهذا هو جوهر الانحياز الخوارزمي في النزاع: ليس فقط أن الجمهور قد يرى معلومة خاطئة، بل إن البنية التقنية نفسها تجعل المعلومة الأكثر قابلية للانتشار أسبق حضورًا من المعلومة الأكثر صدقًا.

الحقوق الرقمية للصحفيين.. أساس الحماية الجديدة

لم تعد سلامة الصحفي اليوم مسألة ترتبط فقط بالخوذة والسترة الواقية ومسارات الحركة في الميدان، بل أصبحت تتعلق كذلك بما يحمله في هاتفه، وما يتركه من أثر رقمي، وكيف يتواصل مع مصادره، وأين تُخزَّن ملفاته، ومن يستطيع الوصول إلى بياناته أو تتبع موقعه أو اختراق حساباته أو تعقب شبكة علاقاته المهنية. فالصحافة في العصر الرقمي تعمل داخل بيئة متصلة على مدار الساعة، ما يجعل التهديدات الرقمية جزءًا أصيلًا من مشهد المخاطر المهنية، لا ملحقًا تقنيًا يمكن تأجيله.

وتوضح اليونسكو أن التهديدات التي تواجه الصحفيين في البيئة الرقمية تشمل طيفًا واسعًا من الانتهاكات، من المراقبة غير القانونية أو التعسفية، إلى تتبع المواقع، والهجمات الخبيثة على الأجهزة، والتصيد، وانتحال النطاقات، وهجمات "الرجل في الوسط"، وحجب الخدمة. كما

أن الحماية المؤسسية بدأت تتطور على هذا الأساس؛ إذ أشارت اليونسكو في 2025 إلى وجود ما لا يقل عن 56 آلية وطنية لحماية الصحفيين و14 خطة عمل وطنية مطبقة عبر أكثر من 30 دولة، وهو تطور مهم، لكنه يكشف في الوقت نفسه أن المخاطر الرقمية باتت من الضخامة بحيث احتاجت إلى استجابة مؤسسية عابرة للتدريب الفردي.

ومن هنا تكتسب "الحقوق الرقمية" معناها بالنسبة إلى الصحفيين. فهي ليست حقوقًا جديدة منفصلة عن منظومة الحقوق الأساسية، بل امتدادًا عمليًا لحقوق قائمة أصلًا، مثل الحق في الخصوصية، وحرية الرأي والتعبير، وسرية الاتصالات، والوصول إلى المعلومات، وحماية البيانات، وعدم التعرض للمراقبة التعسفية.

ويؤكد مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان أن حماية الخصوصية وحرية التعبير تشمل الاتصالات الآمنة عبر الإنترنت، لا سيما التشفير وإخفاء الهوية، فيما شدد مجلس أوروبا على أن التشفير الطرفي ليس أداة تقنية ثانوية، بل أداة حقوقية لا غنى عنها لحماية سرية الاتصالات وسلامة الأفراد، وأن الصحفيين يعتمدون عليه لحماية مصادرهم والقيام بعملهم الذي يعد حيويًا للمجتمعات الديمقراطية. بهذا المعنى، فإن النقاش حول الحقوق الرقمية للصحفي لا يدور حول "مهارات تقنية" فقط، بل حول قدرة الصحافة ذاتها على الاستمرار بوصفها مهنة تحمي من يتكلمون معها ومن يكشفون لها المعلومات.

مفهوم الأمان الرقمي للصحفي

الأمان الرقمي للصحفي هو القدرة على تقليل المخاطر التي تهدد اتصالاته وبياناته وحساباته وأجهزته وشبكة مصادره أثناء ممارسة العمل الإعلامي. وهو يختلف عن الأمن السيبراني بمعناه التقني البحت، لأن الأمان الرقمي في السياق الصحفي يجمع بين الجانب التقني، والجانب التحريري، والقانوني، والتنظيمي.

فالصحفي لا يحتاج فقط إلى "برنامج حماية"، بل إلى وعي بمن يمكن أن يستهدفه، ولماذا، وما الذي قد يخسره إذا تعرض للاختراق، وكيف يمكن أن يتحول اختراق بسيط إلى كشف مصدر سري، أو إفشال تحقيق، أو تشويه سمعة، أو ترهيب فريق كامل. وتُظهر أدبيات اليونسكو أن السلامة الرقمية للصحافة لها آثار مباشرة على حرية التعبير، وحرية الصحافة، وحماية الخصوصية، لأن الصحفيين أصبحوا فاعلين رقميين بقدر ما هم فاعلون ميدانيون.

لهذا لم يعد الأمن الرقمي رفاهية للصحافة الاستقصائية فقط، بل بات ضرورة للعمل اليومي حتى في التغطيات العادية، لأن كل هاتف أو بريد أو تطبيق رسائل أو سجل مواقع قد يتحول إلى نقطة ضعف.

والتمييز بين الحماية الميدانية والحماية الرقمية ضروري هنا. فالحماية الميدانية تُعنى أساسًا بالمخاطر المرئية: إطلاق النار، الاعتقال، الاعتداء الجسدي، المخاطر البيئية، والتحرك في مناطق النزاع.

أما الحماية الرقمية فتعنى بالمخاطر غير المرئية: الاعتراض، والتجسس، واختراق الحسابات، وتسريب البيانات، والتشهير، والمراقبة الخوارزمية، وجمع البيانات الوصفية، وتعطيل الإنترنت، وإرهاق الصحفي بحملات تحرش منظمة. وفي كثير من الحالات، لا تعمل هاتان المساحتان منفصلتين؛ بل تتكاملان ضد الصحفي.

فقد أظهرت دراسة اليونسكو الجديدة حول العنف ضد النساء الصحفيات أن 75% من النساء الصحفيات اللواتي شملهن الاستطلاع في 2025 تعرّضن لعنف أو إساءة عبر الإنترنت أثناء أداء عملهن، وأن 42% منهن ربطن بين الهجمات الرقمية والأذى أو التحرش أو التهديد في العالم الواقعي، بينما قالت 19% من النساء الصحفيات والإعلاميات المشاركات إنهن تعرضن لعنف إلكتروني مدعوم بالذكاء الاصطناعي. هذه الأرقام تعني بوضوح أن العنف الرقمي لم يعد مجرد إزعاج معنوي، بل يمكن

أن يتحول إلى خطر فعلي يمهد لاستهداف جسدي أو مهني أو نفسي مباشر.

ويتضح من ذلك أن الأمان الرقمي للصحفي ليس فقط دفاعًا عن "الجهاز" أو "الحساب"، بل عن حقه في العمل دون مراقبة تعسفية أو ترهيب أو اختراق.

ومن الناحية العملية، فإن الصحفي اليومَ قد يكون محميًا نسبيًا في موقع الحدث بترتيبات المؤسسة أو بإجراءات السلامة التقليدية، لكنه يظل مكشوفًا إذا حمل هاتفًا غير مؤمَّن، أو احتفظ بقائمة مصادره على تطبيق عادي، أو استخدم خدمة غير مشفرة، أو دخل إلى حساباته من شبكات غير آمنة، أو احتفظ بنسخ غير محمية من وثائق حساسة.

لهذا فإن حماية الصحفي لم تعد تكتمل بالتدريب على الميدان وحده، بل يجب أن تشمل أيضًا هندسة يومه الرقمي بالكامل: كيف يتواصل، وكيف يحفظ، وكيف يحذف، وكيف يميز بين المخاطر العاجلة والمخاطر الصامتة التي تتراكم مع الوقت.

حماية الحسابات والبيانات

الحسابات والبيانات هي خط الدفاع الأول، لكنها في الوقت ذاته أول نقطة انهيار إذا أسيء التعامل معها، فالاختراق لا يبدأ دائمًا بعملية تجسس معقدة؛ أحيانًا يبدأ برسالة تصيد، أو رابط مزيف، أو كلمة مرور ضعيفة، أو نسخة احتياطية غير محمية، أو ملف مفتوح على جهاز مشترك، أو إعادة استخدام كلمة مرور واحدة عبر عدة خدمات. وتلفت اليونسكو إلى أن البيئة الرقمية للصحافة تتضمن على الأقل 12 فئة من التهديدات، من بينها البرمجيات الخبيثة، والمراقبة غير القانونية، وتتبع الموقع، والهجمات الوسيطة، والتصيد، وهجمات حجب الخدمة.

والمغزى هنا أن اختراق الصحفي لا يهدد "معلوماته الشخصية" فقط، بل قد يكشف شبكة كاملة من العلاقات المهنية، ويمنح المهاجمين وصولًا إلى وثائق

التحقيقات، وقوائم الاتصال، ورسائل البريد، وصور الهوية، والمراسلات مع المحررين، وربما مسودات لم تُنشر بعد. لهذا فإن حماية الحسابات والبيانات ليست شأنًا شخصيًا، بل مسألة تتعلق بسلامة العمل الصحفي برمته.

وهنا تظهر أهمية التشفير كحجر أساس لا كخيار إضافي، فمجلس أوروبا يصف التشفير الطرفي بأنه ضروري لحماية الحق في الخصوصية وحرية التعبير، ويؤكد أن أمن الاتصالات كثيرًا ما يعني أمن الأشخاص أنفسهم، كما يلفت إلى أن الصحفيين يعتمدون عليه لحماية مصادرهم.

وتوصي لجنة حماية الصحفيين بوضوح باستخدام تطبيقات مراسلة مشفرة طرفيًا عند التواصل مع المصادر متى أمكن، مثل Signal أو Wire أو WhatsApp، مع تفعيل الرسائل ذاتية الاختفاء في التطبيقات التي تتيح ذلك، ونقل المحادثات الحساسة سريعًا من القنوات غير المشفرة إلى القنوات المشفرة.

كما تنصح CPJ بتفعيل التشفير الكامل للأجهزة، لأن الوصول إلى جهاز غير مشفر قد يعني الوصول إلى كامل الأرشيف المهني المخزن فيه. والدرس هنا بسيط لكنه حاسم: الصحفي الذي يعمل بلا تشفير يعمل، عمليًا، على افتراض أن اتصالاته قد تُقرأ وأن ملفاته قد تُنسخ.

لكن حماية البيانات لا تتعلق بمحتوى الرسائل فقط، بل كذلك بما يُسمى البيانات الوصفية أو "الميتاداتا". وهذه لا تكشف بالضرورة ما قيل حرفيًا، لكنها تكشف مع من تواصلت، ومتى، وكم مرة، ومن أي مكان، ومدة المكالمة أو المحادثة، وربما نمط العلاقات بينك وبين المصادر. وتوضح CPJ أن الميتاداتا قد تُستخدم لرسم صورة واضحة عن شبكة اتصالات الصحفي، وأنها في كثير من الأحيان لا تكون مشفرة، ويمكن أن تطلبها جهات إنفاذ القانون أو تُستخلص من السجلات الرقمية. ولهذا السبب، فإن الصحفي الذي يظن أنه في أمان لأن "المحتوى" نفسه محمي

قـد يغفـل أن مـا يكفـي لكشـف مصـدره أحيانًـا ليـس نـص الرسـالة، بـل أثرهـا الخارجـي فقـط.

وتؤكـد دراسـة اليونسـكو حـول حمايـة مصـادر الصحافـة فـي العصـر الرقمـي أن الميتاداتـا والاحتفـاظ الإلزامـي بالبيانـات يشـكلان تهديـدًا مباشـرًا لسـرية المصـادر، لأن القـدرة علـى تحديـد مـن اتصـل بمـن ومتـى قـد تكـون كافيـة لكشـف العلاقـة بيـن الصحفـي ومصـدره حتـى دون فـك تشـفير المضمـون.

ومـن الوجهـة العمليـة، فـإن حمايـة الحسـابات لا تكتمـل مـن دون سياسـات داخليـة لإدارة البيانـات، فالمشـكلة فـي كثيـر مـن المؤسسـات ليسـت غيـاب الأدوات فقـط، بـل غيـاب البروتوكـولات: مـن يملـك حـق الوصـول إلـى الملفـات؟ أيـن تحفـظ النسـخ الاحتياطيـة؟ متـى تُحـذف الملفـات الحساسـة؟ هـل تُفصـل الأجهـزة الشـخصية عـن أجهـزة العمـل؟ كيـف تتصـرف المؤسسـة إذا تعـرّض صحفـي لاختـراق أو مصـادرة هاتـف أو فقـدان جهـاز؟ وتؤكـد اليونسـكو فـي موادهـا الحديثـة حـول حوكمـة البيانـات أن بروتوكـولات الحفـظ والأرشـفة والحـذف الآمـن تقلـل المخاطـر وتحمـي الامتثـال القانونـي وتحـد مـن التعـرّض غيـر الضـروري للبيانـات.

فـي العمـل الصحفـي، يصبـح هـذا المبـدأ أكثـر حساسـية، لأن "الاحتفـاظ بـكل شـيء" قـد يبـدو مفيـدًا مهنيًـا، لكنـه قـد يتحـول إلـى عـبء أمنـي إذا لـم يكـن مصحوبًـا بـإدارة صارمـة لحقـوق الوصـول والحـذف الآمـن والتخزيـن المشـفر.

كمـا أن حمايـة الحسـابات والبيانـات لا تنفصـل عـن البعـد النفسـي والمهنـي للاسـتهداف الرقمـي، فالحسـاب المختـرق ليـس مجـرد خسـارة فنيـة؛ بـل قـد يكـون أداة لتشـويه الصحفـي، أو ابتـزازه، أو انتحـال هويتـه، أو إرسـال رسـائل باسـمه، أو زرع مـواد كاذبـة فـي أرشـيفه. وفـي البيئـات المسـتقطبة، قـد يُسـتخدم الاختـراق أيضًـا لتجريـد الصحفـي مـن مصداقيتـه، عبـر تسـريب انتقائـي أو اجتزائـي لمراسلاتـه أو عبـر تصويـر الحادثـة نفسـها

على أنها "دليل تواطؤ" أو "فشل مهني"، لذلك فإن الحماية الرقمية الفاعلة يجب أن تُفهم باعتبارها جزءًا من حماية السمعة والتحرير والمصادر، لا مجرد حماية تقنية باردة. وهذا أحد الأسباب التي تجعل CPJ واليونسكو يعاملان السلامة الرقمية بوصفها جزءًا من السلامة المهنية الشاملة، لا مادة فرعية تدرَّس لمرة واحدة ثم تُنسى.

سرية المصادر

إذا كانت الخصوصية حقًا عامًا، فإن سرية المصادر هي القلب المهني للصحافة، فبدون قدرة الصحفي على حماية من يزوّده بالمعلومة الحساسة، تتراجع فرص الكشف عن الفساد والانتهاكات وسوء استخدام السلطة.

وفي العصر الرقمي أصبحت سرية المصدر أكثر هشاشة من أي وقت مضى، لأن كشف المصدر لم يعد يحتاج إلى اقتحام درج ورقي أو اعتراض مكالمة واحدة، بل قد يتحقق عبر تتبع سجلات الاتصال، أو تحليل بيانات الموقع، أو اختراق الهاتف، أو استرداد الرسائل المحذوفة، أو استخراج البيانات من نسخة احتياطية سحابية، أو حتى عبر مراقبة من يتصل بمن بانتظام.

ولهذا خلصت اليونسكو في دراستها حول حماية مصادر الصحافة في العصر الرقمي إلى أن الأطر القانونية التقليدية التي كانت تحمي المصادر أصبحت تحت ضغط كبير في البيئة الجديدة، وأن الميتاداتا والاحتفاظ بالبيانات يمثلان خطرًا مباشرًا على سرية المصدر حتى في الحالات التي لا يُكشف فيها مضمون الرسائل أو المكالمات.وهذا يعني أن حماية المصدر لم تعد تتحقق بمجرد "عدم ذكر الاسم" في النص المنشور، بل يجب أن تبدأ من لحظة الاتصال الأولى. وتنصح لجنة حماية الصحفيين بأن يُنقل التواصل مع المصدر، حين يكون ذلك ممكنًا، إلى تطبيقات مشفرة طرفيًا، وأن تُحذف الرسائل الأولى غير المشفرة من الطرفين، لأن بقاءها على خوادم الشركات أو في

الأرشيفات المحلية قد يخلق أثرًا يمكن استعادته. كما توصي باستخدام الأسماء الرمزية أو المستعارة في الملفات والملاحظات، وعدم تدوين الهوية الكاملة للمصدر متى لم تكن هناك ضرورة مهنية واضحة لذلك، بل إن دليل CPJ الأمني يلفت إلى أن بعض الصحفيين في مناطق الصراع يتجنبون أصلًا معرفة الاسم الحقيقي الكامل لمصادر لا ينوون الاقتباس عنها على السجل، لأن مجرد امتلاك هذه المعلومة قد يعرضهم ويعرض المصدر معًا للخطر عند المصادرة أو التفتيش أو الإكراه.

هذا تطور عميق في فهم المصدر: فالحماية لم تعد فقط في الوعد الأخلاقي، بل في تقليل ما يمكن كشفه من الأصل.

كما أن أدوات حماية التواصل أصبحت جزءًا من المهنية، لا مجرد تفضيل شخصي، فبعض البيئات الصحفية الحساسة تبنت منصات مثل SecureDrop، التي أشارت CPJ إلى أنها تمنح الصحفيين والمرسلين قناة تستند إلى إخفاء الهوية وتقلل أثر الميتاداتا، بحيث لا يختار الصحفي فقط ألا يكشف المصدر، بل يصبح من الصعب عليه وعلى المؤسسة نفسها معرفة هويته ما لم يفصح المصدر عنها بنفسه.

ويكتسب هذا النوع من الأدوات أهمية خاصة في التحقيقات المتعلقة بالفساد أو الأمن أو الانتهاكات الواسعة، لأن الخطر هنا لا يأتي من اعتراض رسالة واحدة فقط، بل من محاولة تعقب العلاقة المستمرة بين الصحفي والمصدر. ومع ذلك، تبقى الأداة وحدها غير كافية إن لم تُستخدم ضمن بروتوكول واضح: جهاز مخصص، شبكة آمنة، تجنب دمج الحياة الشخصية والمهنية، ووعي بأن المصدر نفسه قد يكون الحلقة الأضعف إذا لم يحصل على إرشاد كافٍ.

وفي السنوات الأخيرة، أصبح الخطر على المصادر أشد بسبب التجسس التجاري المتطور، فبرمجيات مثل Pegasus وPredatorg لا تهدد الصحفي وحده، بل كل من يمر عبر هاتفه أو يتصل به أو يرسل له وثيقة.

وقد أظهرت تحقيقات Citizen Lab وأمنستي أن هذا النوع من البرمجيات استُخدم ضد صحفيين ونشطاء وسياسيين وحقوقيين في بلدان عديدة، وأن خطورته تكمن في أنه يمنح المهاجم، بعد الاختراق، وصولًا كاملًا إلى الرسائل، والصور، والملفات، والميكروفون، والكاميرا، والموقع، وسجل الاتصالات.وبذلك يصبح هاتف الصحفي ليس وسيلة اتصال فقط، بل جهاز مراقبة محمولًا ضد صاحبه وضد مصادره في الوقت نفسه. لهذا فإن سرية المصدر لم تعد قضية قانونية أو أخلاقية وحسب، بل مسألة بنية تقنية كاملة: من الجهاز إلى التطبيق إلى النسخة السحابية إلى الميتاداتا إلى سياسات الاحتفاظ.

ومن اللافت أن تقارير اليونسكو وCPJ تتقاطع على نتيجة واحدة: أضعف نقطة في حماية المصدر ليست دائمًا مهارة الصحفي التقنية، بل غياب ثقافة مؤسسية تعتبر حماية المصدر جزءًا من عملية التحرير نفسها، فالمؤسسة التي لا تملك بروتوكولًا واضحًا لتصنيف المواد الحساسة، أو لا تخصص قنوات اتصال أكثر أمانًا، أو لا تدرّب صحفييها على تقييم المخاطر قبل التواصل، أو تسمح بخلط الأجهزة الشخصية بأرشيف العمل، إنما تترك مصادرها مكشوفة، حتى لو كانت نياتها المهنية سليمة.

ومن ثم فإن الدفاع عن سرية المصدر اليوم لا يكون فقط بالمرافعة القانونية أو بالنقاش الأخلاقي، بل كذلك ببناء سلوك رقمي منظم داخل غرفة الأخبار.

المراقبة والانتهاكات الرقمية

أخطر ما يواجه الصحفي رقميًا اليوم هو الانتقال من المراقبة التقليدية إلى المراقبة الخفية عالية الدقة، فالتجسس لم يعد يحتاج إلى استدعاء رسمي أو مراقبة ظاهرة أو مصادرة علنية؛ بل يمكن أن يجري عبر ثغرة صامتة في الهاتف، أو رسالة لا يُطلب من الضحية حتى أن يضغط عليها، أو أداة تحليل بيانات تربط حركة الجهاز بالموقع الجغرافي وسجل الاتصالات والمنصات المستخدمة. ويوضح مختبر Citizen Lab

بجامعة تورونتو في سلسلة تقاريره أن برمجية بيغاسوس استُخدمت ضد صحفيين وعلماء وسياسيين ونشطاء في دول متعددة، فيما وثقت "أمنستي" كشف تسريب يضم 50 ألف رقم هاتف أُختيرت كأهداف محتملة للمراقبة، بينها أرقام صحفيين وشخصيات عامة وقادة سياسيين. وبذلك انتقلت المراقبة من كونها استثناء إلى سوق دولية قائمة على أدوات مرتزقة رقمية تبيع إمكانات اختراق شديدة التوغل لجهات دولية أو لجهات مدعومة من دول.

والأمثلة الحديثة في المنطقة العربية تجعل هذا التهديد ملموسًا لا نظريًا. ففي الأردن، أكد سيتزن لاب في فبراير 2024 وجود 30 حالة مؤكدة من الإصابة أو الاستهداف ببرنامج بيغاسوس داخل مجتمع مدني محلي، مع تحليل إضافي لحالات أخرى طلب أصحابها إخفاء هوياتهم، وكان من بين الضحايا المؤكدين ما لا يقل عن 14 شخصًا يعملون في الإعلام، صحفيين أو موظفين إعلاميين. هذه الواقعة مهمة للغاية لسببين: أولًا لأنها تثبت أن الخطر يقع في الإقليم نفسه، لا في أمثلة بعيدة جغرافيًا فقط؛ وثانيًا لأنها تظهر أن الصحفيين لا يُستهدفون دومًا بصفتهم أفرادًا

مشـهورين، بـل كجـزء مـن شـبكات مدنيـة وإعلاميـة أوسـع، مـا يعنـي أن المراقبـة قـد تنـزل علـى مؤسسـة أو مجتمـع مهنـي بأكملـه لا علـى اسـم واحـد فقـط.

ولا يقتصـر الأمـر علـى المنطقـة العربيـة، فقـد وثـق سـيتزن لاب فـي مايـو 2024 ثمانـي حـالات لهجمـات برنامـج بيغاسـوس اسـتهدفت أصواتًـا معارضـة وإعلامًـا مسـتقلًا روسـيًّا وبيلاروسـيًّا فـي أوروبـا، وخلـص إلـى وجـود نمـط مـن القمـع الرقمـي العابـر للحـدود. وتكمـن خطـورة هـذا النـوع مـن الاسـتهداف فـي أنـه يوجّه رسـالة إلـى الصحفـي المنفي أو العامـل مـن الخـارج مفادهـا أن خروجـه مـن البلـد لا يعنـي خروجـه مـن مجـال المراقبـة.

وبالمثـل، أكـدت تحقيقـات سـيتزن لاب فـي المكسـيك وجـود إصابـات ببرنامـج بيغاسـوس بيـن 2019 و2021 طالـت صحفييـن يغطـون قضايـا فسـاد، حتـى بعـد وعـود رسـمية سـابقة بعـدم اسـتخدام البرنامـج مجـددًا. هـذه الحـالات مجتمعـة تكشـف أن التهديـد الرقمـي لا تحكمـه الجغرافيـا وحدهـا، بـل قـدرة الجهـات المسـتهدِفة علـى شـراء التكنولوجيـا وتوظيفهـا سياسـيًا أو أمنيًـا ضـد الصحافـة.

وفـي السـياق الإيرانـي، يقـدّم تقريـر "مراسـلون بلا حـدود" لعـام 2024 مثـالًا واضحًـا علـى تداخـل المراقبـة الرقميـة مـع الترهيـب العابـر للحـدود. فالتقريـر الخـاص بالصحفييـن الإيرانييـن فـي المملكـة المتحـدة يبيـن أن التهديـدات لـم تعـد جسـدية أو قانونيـة فحسـب، بـل أضيفـت إليهـا أسـاليب رقميـة متنوعـة، مـن التهديـدات عبـر الإنترنـت إلـى التحـرش المنظـم والتشـهير الجنسـي والتهديـدات بالاغتصـاب والقتـل، لا سـيما ضـد النسـاء الصحفيـات.

كمـا أشـار التقريـر إلـى أن ثلاثـة أربـاع المشـاركين فـي الاسـتطلاع قالـوا إنهـم تعرضـوا لضغـط نفسـي أو قلـق أو شـعور بالهشاشـة بسـبب هـذه التهديـدات، وأن 13% فقـط أبلغـوا الشـرطة عـن الإسـاءة خلال السـنوات الخمـس الأخيـرة، فـي ظـل شـعور واسـع بعـدم جـدوى التبليـغ أو بعـدم فهـم السـياق الكامـل للتهديـد.

هـذه الأرقـام تكشـف أن المراقبـة والانتهـاك الرقميـيـن لا يقتصـران على جمـع المعلومات، بـل يمتـدان إلـى إنهـاك الصحفـي نفسـيًا، ودفعـه إلـى الرقابـة الذاتيـة، أو الانسـحاب مـن المنصـات، أو تقليـص حضـوره العـام.

ويأخـذ التضييـق الرقمـي شـكلًا آخـر هـو قطـع الاتصـال نفسـه، فإيقـاف الإنترنـت أو تعطيـل خدمـات الاتصـال أو حجـب التطبيقـات لـم يعد مجـرد قـرار إداري يمس المسـتخدمين عمومًـا، بـل أصبـح أداة مباشـرة لإعاقـة الصحافـة وإضعـاف قـدرة المجتمعـات علـى التوثيـق. ويؤكـد مكتـب المفـوض السـامي لحقـوق الإنسـان أن قطـع الإنترنـت يقـوض طيفًـا واسـعًا مـن حقـوق الإنسـان، وعلـى رأسـها حريـة التعبيـر، كمـا ينقـل عـن خبـراء أن هـذا النـوع مـن الإغلاق يضـر بعمـل الصحفييـن والباحثيـن الذيـن يوثقـون الانتهـاكات لأنهـم يعتمـدون علـى الاتصـال بالمصـادر المحليـة.

وتوثـق Access Now أن عـام 2025 شـهد 313 حالـة قطـع متعمـد للإنترنت فـي 52 دولة، وهـو أعلـى رقـم يُسـجل منـذ 2016، وأن منطقـة الشـرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا وحدهـا شـهدت 52 حالـة فـي 15 دولـة. كمـا تسـجل المنظمـة أن الصـراع المسـلح كان المحـرك الأول لعمليـات القطـع فـي فلسـطين والسـودان وسـوريا واليمـن، وأن إيـران كانـت الأكثـر تنفيـذًا لعمليـات الإغلاق فـي المنطقـة بعـدد 11 حالـة خلال 2025. صحيـح أن هـذه الأرقـام لا تخـص الصحفييـن وحدهـم، لكنهـا تمسـهم بشـكل مضاعـف، لأنهـم يعتمـدون علـى الشـبكات للوصـول إلـى المصـادر ونقـل الشـهادات والتحقـق مـن المـواد ونشـر مـا يجـري فـي الوقـت المناسـب.

وفـي الحالـة الفلسـطينية، تظهـر خطـورة هـذا النمـط بوضـوح، فبحسـب Access Now، سُـجلت سـبع حـالات قطـع للإنترنـت فـي فلسـطين خلال 2025، وركـزت بشـكل خـاص علـى قطـاع غـزة. ومـن منظـور صحفـي، لا يعنـي ذلـك فقـط عرقلـة النشـر أو تأخيـر إرسـال الصـور، بـل تعطيـل البنيـة الأساسـية للشـهادة نفسـها: الاتصـال بالمصـادر، وتحديـد

المواقع، ومطابقة الوقائع، وإرسال المواد الخام، والقدرة على نقل ما يحدث إلى الخارج. وفي الحروب، يصبح قطع الإنترنت شكلًا من أشكال إعادة تشكيل الرواية، لأنه يضيق المجال أمام الشهود والمصورين والصحفيين المحليين، ويمنح الجهات الأقوى في البنية الاتصالية قدرة أكبر على فرض نسختها من الحدث.

ولهذا لا يمكن فصل الحقوق الرقمية للصحفي عن الحق العام للمجتمع في البقاء متصلًا، خصوصًا تحت النار أو في أوقات الطوارئ.

والأمر نفسه ينطبق على السودان، حيث وثقت Access Now ثلاث حالات قطع في 2025 في ظل الحرب الدائرة، إضافة إلى استخدامات مرتبطة بالامتحانات والتعطيل الدوري للاتصال. في بلد يمر أصلًا بانهيار أمني وإنساني، يصبح أي تعطيل إضافي للشبكة مضاعف الأثر على الصحافة: فهو يعزل الشهود المحليين، ويؤخر الوصول إلى الأدلة، ويزيد اعتماد الجمهور على الشائعات، ويجعل التوثيق أكثر كلفة وأكثر هشاشة.

وتوضح مفوضية الأمم المتحدة أن قطع الإنترنت كثيرًا ما يحدث في لحظات التوتر والانتهاكات لأنه يخفي ما يجري ويعوق المساءلة. وبالنسبة إلى الصحفيين، يعني ذلك أن الدفاع عن حرية العمل لم يعد منفصلًا عن الدفاع عن البنية التحتية للاتصال نفسها .

تُظهر هذه المعطيات أن الحقوق الرقمية للصحفيين لم تعد بندًا تقنيًا ثانويًا، بل أصبحت أساس الحماية الجديدة، فالصحفي اليوم يمكن أن يكون في مكتب آمن ظاهريًا، لكنه مكشوف بالكامل إذا كانت اتصالاته غير مشفرة، وأجهزته غير محصنة، وبياناته الوصفية مكشوفة، ومصادره تتواصل معه عبر قنوات ضعيفة، ومؤسسته لا تملك بروتوكولًا واضحًا للتعامل مع الاختراق، أو المصادرة، أو التسريب، أو انقطاع الإنترنت.

وفـي المقابـل، لا تكفـي الأدوات وحدهـا إذا غـاب عنهـا الوعـي المؤسسـي والمهنـي؛ لأن التهديـدات الرقميـة تتغيـر بسـرعة، وتنتقـل مـن الاختـراق إلـى التشـهير، ومـن جمـع البيانـات إلـى إسـكات الشـهود، ومـن المراقبـة إلـى قطـع الاتصـال نفسـه.

لهـذا فـإن حمايـة الصحفـي فـي العصـر الحالـي تبـدأ مـن الاعتـراف بـأن الخصوصيـة، والتشـفير، وسـرية المصـدر، وحريـة الوصـول إلـى الشـبكات، ليسـت ترفًـا حقوقيًـا، بـل شـروط عمـل ضروريـة لبقـاء الصحافـة نفسـها قـادرة علـى أداء دورهـا.

تقاطع الذكاء الاصطناعي مع الحقوق الرقمية

إذا كان الذكاء الاصطناعي قد قدّم للصحافة أدوات غير مسبوقة في السرعة، والتحليل، والفرز، والوصول إلى الجمهور، فإن أخطر ما يفرضه اليوم لا يتعلق فقط بما يستطيع أن ينجزه داخل غرفة الأخبار، بل بما يعيد تشكيله خارجها: بنية الخصوصية، وحدود المراقبة، وأمن الاتصالات، وحرية التعبير، وسلامة الصحفي والمصدر معًا؛ لذا يبدو هذا المحور قلب التقرير فعلًا، لأن نقطة التقاطع بين الذكاء الاصطناعي والحقوق الرقمية هي النقطة التي يتحول فيها السؤال من: كيف تساعدنا التقنية؟ إلى: ما الثمن الحقوقي الذي قد ندفعه إذا استخدمناها أو خضعنا لها بلا ضوابط؟ وتوضح المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن التقنيات كثيفة البيانات، ومنها تطبيقات الذكاء الاصطناعي، تسهم في خلق بيئة رقمية تستطيع فيها الدول والشركات على نحو متزايد أن تتعقب الناس، وتحللهم، وتتنبأ بسلوكهم، بل وأن تؤثر فيهم بدرجة غير مسبوقة، بما يحمل مخاطر كبيرة على الكرامة والاستقلالية والخصوصية والحقوق عمومًا.

كما تؤكد أن ثمة خطرًا في تشكل أنظمة "مراقبة وتحكم شاملين" قد تقوض نشوء مجتمعات حيوية تحترم الحقوق.

ولا يأتي هذا القلق من فراغ نظري، بل من سياق عالمي يتدهور فيه وضع حرية التعبير والصحافة أصلًا، فاليونسكو أفادت في تقريرها العالمي الأحدث بأن حرية التعبير تراجعت عالميًا بنسبة 10% بين 2012 و2024، وأن الرقابة الذاتية لدى الصحفيين ارتفعت 63% خلال الفترة نفسها، في وقت يتعرض فيه الصحفيون لهجمات جسدية ورقمية وقانونية متزايدة. هذه الخلفية مهمة هنا لأن الذكاء الاصطناعي لا يدخل إلى فضاء آمن ومحايد، بل إلى بيئة مهنية وسياسية ضاغطة أصلًا؛ ولذلك فإن أي

توسع غير منضبط في تحليلات البيانات، والمراقبة البيومترية، وأتمتة الاستهداف، أو تساهل في حوكمة النماذج، لا يخلق فقط مخاطر جديدة، بل يضاعف هشاشة قائمة بالفعل. ومن هذه الزاوية، لا تعود الحقوق الرقمية للصحفي موضوعًا منفصلًا عن الذكاء الاصطناعي، ولا يصبح الذكاء الاصطناعي مجرد بند إضافي في دليل السلامة الرقمية.

بل تلتقي القضيتان في مساحات محددة وحاسمة: حماية البيانات التي تدخل إلى النماذج، حماية المصادر من التحليل الآلي للاتصالات، منع تحويل غرف الأخبار إلى بيئات مكشوفة لشركات المنصات أو مزودي الخدمات السحابية، مقاومة الاستغلال السياسي للأدوات الذكية في المراقبة الجماعية، ثم تطوير سياسات استخدام تجعل الذكاء الاصطناعي أداة دعم لا أداة كشف، أو تعريض، أو ابتزاز، أو خطأ كارثي.

والملف الذي رفعته حول أفكار التقرير كان دقيقًا في وصف هذا المحور بأنه "قلب التقرير"، لأنه يضع المهنة أمام سؤالها الأكثر صعوبة: كيف تستفيد من التقنية من دون أن تسلّم لها مفاتيح الخصوصية والأمان والاستقلال؟

الذكاء الاصطناعي كسلاح مزدوج.. أداة حماية أم أداة اختراق؟

الذكاء الاصطناعي في المجال الأمني ليس خيرًا خالصًا ولا شرًا خالصًا، بل أداة "مزدوجة الاستخدام" بامتياز. وهذا التوصيف ليس بلاغيًا، بل تؤكده المؤسسات الأمنية والحقوقية معًا.

فالمركز الوطني البريطاني للأمن السيبراني NCSC يقر بأن الذكاء الاصطناعي يحمل فوائد مهمة، لكنه يشدد في الوقت نفسه على أن الفرص لن تتحقق إلا إذا طُوّرت الأنظمة وشُغّلت بصورة آمنة ومسؤولة، وأن الأمن السيبراني شرط مسبق للسلامة والمرونة والخصوصية والعدالة والموثوقية في نظم الذكاء الاصطناعي.

ويضيف المركز في تقييمه حتى عام 2027 أن أدوات الذكاء الاصطناعي ستجعل عمليات الاختراق أكثر فاعلية وكفاءة، بما يزيد من تكرار التهديدات السيبرانية وحدتها، لكنها في الوقت ذاته ستساعد مالكي الأنظمة والمطورين في تأمينها. بهذا المعنى، فإن التقنية نفسها تقوّي الدفاع والهجوم معًا.

في جانب الحماية، يستطيع الذكاء الاصطناعي أن يخفف العبء اليومي عن غرف الأخبار والفرق التقنية المرتبطة بها، فجزء مهم من العمل الدفاعي اليوم يقوم على فرز التنبيهات، ورصد السلوك غير المعتاد، واكتشاف الرسائل المشبوهة، وتحليل السجلات، وتحديد العلاقات غير الطبيعية بين الأجهزة والحسابات والخوادم.

وحين تُدار هذه العمليات يدويًا فقط، تتأخر الاستجابة وتزداد احتمالات السهو. أما حين تدخل النماذج الذكية في التحليل، فإنها تستطيع تسريع الكشف، ورفع حساسية المراقبة، وتقليص الزمن بين ظهور الخلل واتخاذ القرار. كما يشير الدليل المشترك الصادر في مايو 2025 عن جهات أمريكية أمنية، بينها CISA وNSA، إلى أن أمن البيانات في دورة حياة الذكاء الاصطناعي يجب أن يشمل التحقق من سلامة البيانات أثناء التخزين والنقل، واستخدام التوقيعات الرقمية، والبنى المبنية على مبدأ "صفر ثقة"، والاختبارات العدائية، والتقييم المستمر للمخاطر، لأن سلامة البيانات هي أساس دقة النتائج نفسها.

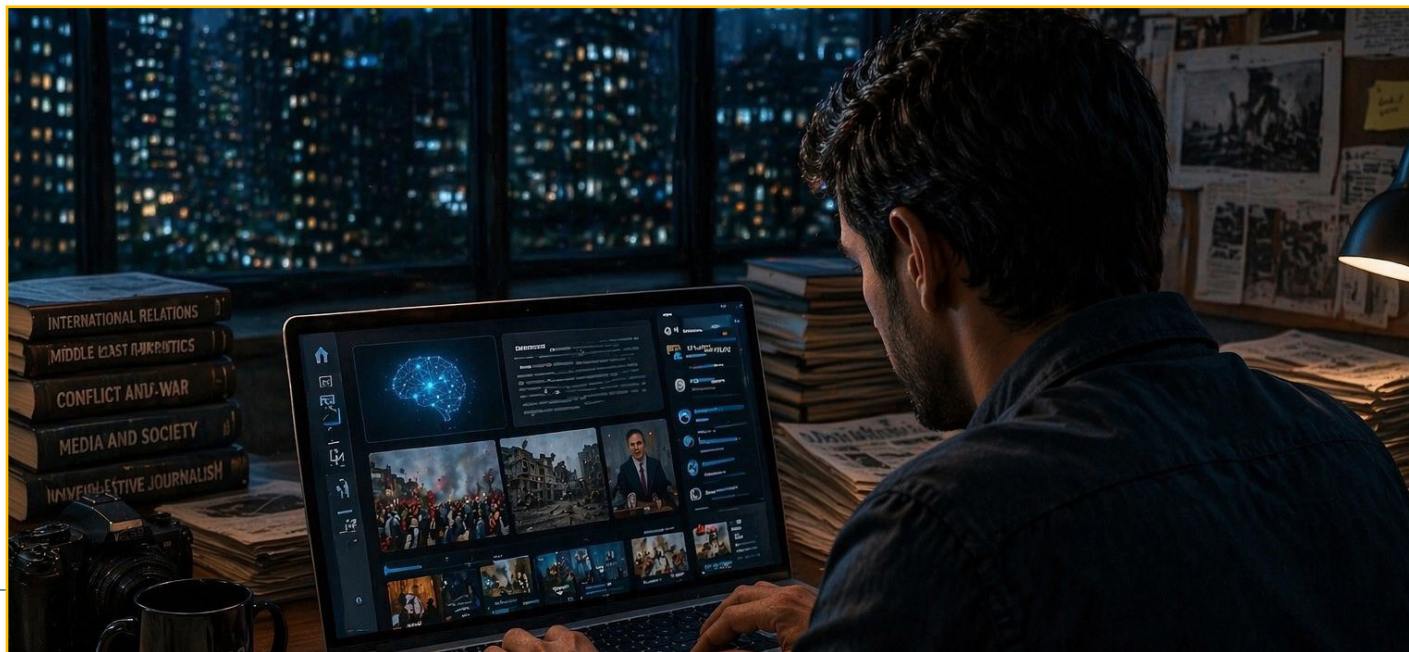

هـذه الرؤيـة مهمـة للصحافـة لأنهـا تعنـي أن الـذكاء الاصطناعـي، إذا اسـتُخدم بعقليـة دفاعيـة صحيحـة، يمكـن أن يسـاعد علـى حمايـة البنيـة التـي يعمـل عليهـا الصحفيـون وليـس فقـط علـى إنتـاج محتـوى أسـرع.

لكـن الوجـه المقابـل أكثـر إزعاجًـا، فالتقييـم نفسـه الصـادر عـن NCSC يذهـب إلـى أن الـذكاء الاصطناعـي سـيزيد بحلـول 2027 قـدرة الجهـات المعاديـة علـى اسـتغلال الثغـرات المعروفـة، ويقلـص الفتـرة الفاصلـة بيـن الإعلان عـن الثغـرة واسـتغلالها، ويرفـع قـدرة الفاعليـن المهـرة علـى أتمتـة أجـزاء مـن سلسـلة الهجـوم، مـن الاسـتطلاع الاجتماعـي إلـى تطويـر البرمجيـات الخبيثـة الأساسـية ومعالجـة البيانـات المسـرّبة.

كمـا يرجّـح أن يـؤدي انتشـار أدوات الاختـراق المدعومـة بالـذكاء الاصطناعـي إلـى توسـيع الوصـول إلـى القـدرات الهجوميـة ليشـمل طيفًـا أوسـع مـن الفاعليـن الدولييـن وغيـر الدولييـن.

أي أننـا لا نواجـه فقـط أدوات أقـوى فـي يـد الجهـات الخبيـرة، بـل أيضًـا انخفاضًـا فـي كلفـة الدخـول إلـى عالـم الهجـوم السـيبراني. بالنسـبة إلـى الصحفـي، يترجـم هـذا إلـى واقـع شـديد الخطـورة: المزيـد مـن حـملات التصيـد المقنعـة، المزيـد مـن محـاولات جمـع المعلومـات الشـخصية، والمزيـد مـن البرمجيـات أو الخدمـات "كأداة" التـي يمكـن تسـخيرها لاسـتهداف غـرف أخبـار صغيـرة أو صحفييـن مسـتقلين كانـوا فـي السـابق أقـل جذبًـا للهجمـات المتقدمـة.

والأهـم أن NCSC لا يحـذر فقـط مـن تطـور المهاجميـن، بـل مـن اتسـاع سـطح الهجـوم نفسـه مـع دمـج أدوات الـذكاء الاصطناعي فـي الأنظمـة والمنتجـات. فكلمـا زاد الاعتماد علـى نمـاذج متصلـة بالبيانـات الداخليـة، أو علـى واجهـات برمجة مفتوحـة، أو علـى مزودين سـحابيّين متعدديـن، أو علـى سلاسـل توريـد غيـر مرئيـة بالكامـل، زادت النقـاط التـي يمكـن استغلالها.

ويشير التقييم البريطاني إلى أن تقنيات مثل الحقن المباشر وغير المباشر للمحفزات، والثغرات البرمجية، وهجمات سلاسل الإمداد، أصبحت بالفعل قادرة على استغلال أنظمة الذكاء الاصطناعي لتسهيل الوصول إلى أنظمة أوسع.

كما يحذر من أن ضعف التشفير، وسوء إدارة الهوية، وجمع كميات كبيرة من بيانات المستخدمين، قد يجعل من السهل اعتراض البيانات أو سرقة الاعتمادات أو نزع صفة المجهول عن المستخدمين وتمكين الهجوم الموجه.

وهذه كلها نقاط تمس العمل الصحفي مباشرة، لأن الصحفي لا يتعامل عادة مع بيانات عادية، بل مع وثائق وملاحظات وسجلات مصادر ومسوّدات لم تنشر بعد.

ومن هنا يظهر المعنى الحقيقي "للسلاح المزدوج"، فالصحفي قد يستخدم نموذجًا ذكيًا محليًا أو مؤسسيًا لمراجعة بنية بيانات، أو لكشف نمط مشبوه في محاولات الولوج إلى الحسابات، أو لتمييز الرسائل الاحتيالية عالية الخطورة من الرسائل العادية، وهذا كله دفاع مشروع وضروري. لكن الصحفي نفسه، أو مؤسسته، قد يتحولان في المقابل إلى هدف لجهات تستخدم النماذج لتوليد رسائل تصيد أكثر إقناعًا، أو لصياغة انتحال هوية أكثر دقة، أو لفرز البيانات المسروقة واستخراج النقاط الحساسة منها بسرعة، أو لتضخيم حملات تشهير موجهة.

المفوضية السامية لحقوق الإنسان لفتت في تصنيفها لمخاطر الذكاء الاصطناعي التوليدي إلى أن هذه الأدوات تخفض بدرجة كبيرة صعوبة تحليل وتلخيص كتل ضخمة من النصوص، بما في ذلك محتوى وسائل التواصل الاجتماعي، وأن ذلك قد "يفرط في شحن" أنماط موجودة أصلًا من مراقبة الدولة واسعة النطاق. بمعنى آخر: نفس القدرة التي تساعد الصحفي على قراءة أرشيف من الوثائق، قد تساعد أيضًا جهة معادية على قراءة أرشيف من بياناته المسرّبة أو من منشوراته أو من علاقاته العامة والخاصة.

وتظهر هذه الازدواجية أيضًا في الحماية الشخصية للصحفيين، فبعض الاستخدامات الذكية يمكن أن تحسّن الأمان: تنبيه مبكر على رسائل مشبوهة، رصد تغييرات غير اعتيادية في الحسابات، تقييم أوّلي لسلامة الملفات قبل فتحها، أو إخفاء بعض السمات التعريفية في البيانات المستخدمة لتدريب أدوات داخلية.

لكن المجلس الأوروبي لحقوق الإنسان يذكر بوضوح أن التشفير يظل لا غنى عنه لحماية الخصوصية وحرية التعبير، وأن أمن الاتصالات يعني أحيانًا أمن الأشخاص أنفسهم، وأن الصحفيين يعتمدون على التشفير الطرفي لحماية مصادرهم، أي أن الذكاء الاصطناعي لا يلغي القواعد الأساسية للأمان، بل يجب أن يُبنى فوقها. والخطر يبدأ حين تُسوّق بعض الأدوات الذكية على أنها "بديل" عن التشفير، أو عن التحقق، أو عن الحذر التحريري، بينما هي في الواقع تحتاج إلى هذه الطبقات أكثر من غيرها.

كما أن الذكاء الاصطناعي صار جزءًا من العنف الموجه ضد الصحفيين أنفسهم، لا سيما الصحفيات، فاليونسكو أفادت في يناير 2026 بأن 24% من جميع المشاركين في استطلاعها العالمي، من صحفيين وكتاب ومدافعين عن حقوق الإنسان، قالوا إنهم تعرضوا لعنف إلكتروني مدعوم بالذكاء الاصطناعي، وأن النسبة بين الصحفيات والعاملات في الإعلام بلغت 19%، فيما قالت 75% من النساء الصحفيات إنهن تعرضن لعنف عبر الإنترنت أثناء عملهن في 2025، وربطت 42% منهن هذا العنف الرقمي بأذى أو تحرش أو اعتداء في العالم الواقعي.

هذه الأرقام تجعل "السلاح المزدوج" أكثر وضوحًا: فالذكاء الاصطناعي لا يحمي الصحفي فقط إذا استُخدم جيدًا، بل يمكن أن يتحول إلى مولد إساءة، وتزييف، وتحريض، وتشويه سمعة، وتهديدات مصممة على المقاس.

لهذا لا يمكن مقاربة الذكاء الاصطناعي أمنيًا بمنطق الأدوات وحده.

المسألة تتعلق بالحوكمة، من يملك الأداة؟ أين تعمل؟ ما الذي تحتفظ به؟ من يراجع المخرجات؟ هل تُبنى داخل المؤسسة أم تُستورد كسحابة سوداء؟ ما حدود البيانات المسموح بإدخالها؟ ما الذي يُحظر تمامًا؟ هذا البعد المؤسسي بالغ الأهمية، وقد انعكس في المواد المرجعية التي رفعتها سابقًا حين شددت على أن غرفة الأخبار لا تحتاج فقط إلى أداة، بل إلى سياسة: متى نستخدم؟ متى نمنع؟ كيف نتحقق؟ من يراجع؟ وما السجل الذي يسمح بالتعلم من الخطأ بدل تكراره؟

تهديد الخصوصية.. حين تتحول البيانات إلى نقطة ضعف دائمة

الخصوصية في بيئة الذكاء الاصطناعي لم تعد تعني فقط "من قرأ رسالتي؟"، بل صارت تعني أيضًا: من خزّن سلوكي؟ من حلّل أنماط عملي؟ من رأى كم محادثاتي، ومحفزاتي، وأسئلتي، وسجلّاتي؟ ومن يستطيع، بعد ذلك، أن يستنتج منها ما لم أقله صراحة؟ تصنيف المفوضية السامية لمخاطر الذكاء الاصطناعي التوليدي يوضح أن هناك عدة مصادر للخطر في الحق في الخصوصية: كميات ضخمة من بيانات التدريب المجمَّعة من الإنترنت، اعتماد بعض النماذج على المدخلات التي يكتبها المستخدمون أنفسهم، وإمكان إنشاء محتوى كاذب ومقنع قد يهاجم خصوصية الفرد أو سمعته مباشرة.

كما يشير إلى أن بيانات التدريب قد تحتوي على معلومات شخصية حساسة، وأن قدرة المستخدمين على إعطاء موافقة واعية على جمع البيانات واستخدامها وتخزينها قد تتقوض عندما تُبنى النماذج على بيانات مكشوطة من الويب.

ويضيف أن البيانات التي يدخلها المستخدمون في المحفزات قد يُعاد استخدامها في إعادة تدريب النماذج، وأنه غير واضح دائمًا إلى أي حد قد تعاود هذه المعلومات الظهور لاحقًا في مخرجات أخرى.

بالنسبة إلى الصحفي، هذه ليست مسألة نظرية أبدًا، فالصحفي يتعامل بطبيعته مع مواد غير منشورة، وأسماء غير معلنة، ووثائق أوّلية، وملاحظات حساسة، ومسارات تحقيق لم تُختبر بعد. وإذا أدخل هذه المواد، أو أجزاء منها، في أداة عامة لا يفهم سياساتها بدقة، فإنه لا يعرض فقط بياناته الشخصية للخطر، بل قد يكشف بغير قصد خريطة تحقيق كامل: أسماء أشخاص، مؤسسات، مواقع، تواريخ، افتراضات، وثغرات، وربما علاقات بين مصادر لا ينبغي أن تلتقي داخل أي منصة خارجية. والأسوأ أن بعض الأضرار لا تقع لحظة الإدخال نفسها، بل لاحقًا عندما تتراكم المحفزات والملفات والسجلات وتصبح مادة يمكن تحليلها، أو اختراقها، أو طلبها قانونيًا، أو بيعها، أو استنتاج أنماط منها. لهذا يصبح "تنظيف المدخلات" في العمل الصحفي أمرًا لا يقل أهمية عن التحقق من المخرجات.

وتتسع المشكلة لأن الذكاء الاصطناعي لا يجمع المحتوى فحسب، بل يضاعف القدرة على تحليل البيانات الشخصية واستنتاج السلوك. تؤكد المفوضية السامية أن التطبيقات كثيفة البيانات تجعل الدول والشركات أكثر قدرة على التتبع والتحليل والتنبؤ وحتى التلاعب بسلوك الناس بدرجة غير مسبوقة.

وهـذا يعنـي أن بيانـات الصحفـي لـم تعـد مجـرد "أرشـيف" سـاكن؛ بـل مـادة قابلـة للاسـتدلال. فمـن خلال أنمـاط الاسـتخدام، وأوقـات العمـل، وطبيعـة الأسـئلة، والملفـات المتكـررة، وموضوعـات البحـث، وتكـرار التواصـل، يمكـن بنـاء صـورة شـبه كاملـة عـن اهتمامـات الصحفـي، وتخصصـه، ومواعيـد نشـاطه، وربمـا القضايـا التـي يتابعهـا قبـل أن ينشـرها أصلًا. وإذا كان هـذا خطيـرًا علـى المسـتخدم العـادي، فهـو أشـد خطـرًا علـى الصحفـي الاسـتقصائي أو مراسـل النزاعـات أو مـن يتعامـل مـع ملفـات فسـاد أو أمـن أو جماعـات مسـلحة أو ضحايـا انتهـاكات.

ولا ينبغـي هنـا اختـزال الخطـر فـي "شـركات الـذكاء الاصطناعـي" فقـط. فالخصوصيـة تُهـدد عبـر سلسـلة كاملـة: مـزود الخدمـة، منصـة التخزيـن، مـزود الترجمـة، أداة التفريـغ، واجهـة برمجـة التطبيقـات، نظـام تسـجيل الدخـول، مـزود النسـخ الاحتياطـي، وحتـى أدوات التحليـلات الداخليـة فـي غرفـة الأخبـار.

ويشـير الدليـل الأمنـي المشـترك الصـادر فـي 2025 إلـى أن جمـع البيانـات ومعالجتهـا فـي دورة حيـاة الـذكاء الاصطناعـي يجـب أن يركـز علـى تقليـل البيانـات، وإخفـاء الهويـة، والتحكـم بالوصـول، والتشـفير، وحمايـة النقـل والتخزيـن، واسـتخدام بيئـات موثوقـة للحوسـبة، والتقييـم المسـتمر للاختراقـات والانجرافـات والبيانـات المعدلـة خبيثًـا.

هـذه ليسـت تفاصيـل هندسـية زائـدة؛ إنهـا ترجمـة عمليـة لسـؤال الخصوصية: كيـف نقلل عـدد النقـاط التـي يمكـن أن تنكشـف منهـا البيانـات؟ وكيـف نجعـل مـا يدخـل النظـام أقـل حساسـية، ومـا يبقـى فيـه أقـل قابليـة لإعـادة الربـط بالأشـخاص الحقيقييـن؟.

ومـن أخطـر مـا يمكـن أن يقـع فيـه الصحفـي أو المؤسسـة الاعتقـاد بـأن الخطـر ينتهـي عنـد "عـدم إدخـال اسـم المصـدر" حرفيًـا. فالخصوصيـة تُخـرق أيضًـا عبـر الميتاداتـا السـلوكية: نـوع الوثيقـة، صياغـة الأسـئلة، موقـع الجهـاز، توقيت الإدخـال، اللغة المسـتخدمة، أسـماء الكيانـات الـواردة، تكـرار العـودة إلـى موضـوع مـا، أو حتـى أسـماء الملفـات وخصائصهـا.

ولهذا فإن أدوات الذكاء الاصطناعي قد تشكل خطرًا مضاعفًا على المصادر: فهي لا تجمع فقط المعلومة، بل تبني حولها سياقًا تحليليًا قد يكون كافيًا لكشف العلاقة بين الصحفي ومصدره أو على الأقل لتضييق دائرة الاشتباه. وهنا تلتقي مخاطر الذكاء الاصطناعي مباشرة مع ما حذرت منه اليونسكو ومجلس أوروبا بشأن حماية سرية المصادر والحق في الاتصالات الآمنة.

وثمة جانب آخر أقل ظهورًا لكنه شديد الأهمية وهو حق الصحفي نفسه في ألا يُحوَّل إلى موضوع تحليل دائم داخل مؤسسته، فحين تستخدم بعض غرف الأخبار أو المنصات أو الشركات أدوات ذكية لتتبع الأداء لحظة بلحظة، أو قياس الحالة العاطفية، أو مراقبة الأنماط الدقيقة للسلوك المهني، فإننا نقترب من منطق مراقبة العمل عبر الذكاء الاصطناعي لا منطق تمكينه.

ولهذا يحظر قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي عددًا من الممارسات التي رآها مناقضة للحقوق الأساسية، من بينها أنظمة التلاعب الخفي، والاستغلال القائم على الهشاشة، والتقييم الاجتماعي، والتنبؤ الإجرامي القائم فقط على التوصيف الشخصي، وإنشاء قواعد بيانات التعرف على الوجوه عبر الكشط غير المستهدف، وكذلك أنظمة استنتاج المشاعر في أماكن العمل والتعليم، مع استثناءات ضيقة. معنى ذلك أن المشرّع الأوروبي لم يعد يرى هذه التطبيقات مجرد "خيارات تجارية"، بل ممارسات تنطوي على خطر هيكلي على الحقوق.

وبالنسبة إلى الصحفيين، تحمل هذه النقطة معنى خاصًا، فالصحفي ليس مجرد مستخدم للتقنية، بل هو عامل معرفي يعتمد على الثقة والاستقلال الذهني والقدرة على التواصل السري. وإذا توسعت المؤسسة أو مزودوها في أدوات تتبع الإيقاع السلوكي والانفعالي والإنتاجي بدرجة مبالغ فيها، أو في أدوات تصنيف الجمهور والصحفيين معًا بناء على سمات مستنتجة، فإن الخصوصية المهنية نفسها تتآكل.

هنـا لا يعـود التهديـد خارجيًـا فقـط؛ بـل قـد يدخـل مـن أبـواب "الإدارة الذكيـة"، أو "تحسـين الكفـاءة"، أو "قيـاس التفاعـل"، إذا غابـت عنهـا ضوابـط واضحـة. ويمكـن القـول، اسـتنادًا إلـى تحذيـرات OHCHR وإلـى القيـود التـي يضعهـا القانـون الأوروبـي، إن أخطـر مـا فـي الـذكاء الاصطناعـي علـى الخصوصيـة ليـس أنـه يجمـع بيانـات أكثـر فحسـب، بـل لأنـه يجعـل الاسـتدلال مـن البيانـات أعمـق وأرخـص وأوسـع انتشـارًا.

كمـا أن الخصوصيـة لا تُنتهـك فقـط عبـر الجمـع والتحليـل، بـل أيضًـا عبـر الخـرق والتسـرب. وتلفـت المفوضيـة السـامية إلـى أن النمـاذج التوليديـة قـد تزيـد تعـرض المسـتخدمين لاختراقـات البيانـات والتسـريبات، وأن بعـض النمـاذج يمكـن نظريًـا اختراقهـا لاسـتخراج نسـخ مـن بيانـات التدريـب عبـر تقنيـات مثـل "عكـس النمـوذج".

وفـي بيئـة صحفيـة، يكفـي تسـرب جـزء صغيـر مـن بيانـات تدريـب داخليـة أو مـن مـدخلات غيـر منزوعـة الهويـة لكشـف وثائـق حساسـة أو هويـة شـهود أو نمـط تحقيـق مسـتقبلي. لذلـك فـإن إدارة الخصوصيـة فـي هـذا السـياق لا تبـدأ مـن سـؤال: "هـل نسـتخدم الأداة أم لا؟" بـل مـن سـؤال أكثـر دقـة: "مـا نـوع البيانـات الـذي يجـوز أن يمـر عبرهـا أصلًا، وبـأي إعـدادات، وبـأي تعاقـد، وبـأي سـجل تدقيـق، وبـأي حـق حـذف، وبـأي عـزل بيـن البيئـات العامـة والخاصـة؟"

الذكاء الاصطناعي والمراقبة الجماعية.. من جمع البيانات إلى هندسة المجال العام

إذا كان تهديد الخصوصية يطال الأفراد، فإن أخطر ما يفعله الذكاء الاصطناعي سياسيًا هو نقل المراقبة من مستوى "المتابعة" إلى مستوى "الإدارة واسعة النطاق للسكان والسلوك". فالمفوضية السامية تحذر من أن الذكاء الاصطناعي قد يخلق أنظمة مراقبة وتحكم شاملين، وتؤكد أن الدول والشركات أصبحت قادرة بفضله على التتبع والتحليل والتنبؤ والتأثير في السلوك على نحو غير مسبوق. وهذه الصياغة في غاية الأهمية، لأنها تنقلنا من صورة الكاميرا أو الجهاز أو برنامج التجسس إلى بنية أوسع: قواعد بيانات، بصمات بيومترية، تحليلات فيديو، دمج قواعد، تنبؤات، تصنيف مخاطر، واستهداف مخصص. وعندما تدخل هذه البنية إلى المجال العام، لا تهدد الخصوصية وحدها، بل تمس مباشرة حرية التعبير والتجمع والمشاركة السياسية والعمل الصحفي.

ولهذا شدد "الإعلان المشترك حول الذكاء الاصطناعي وحرية التعبير والإعلام" الصادر في أكتوبر 2025 عن خبراء حرية التعبير الدوليين على أنه ينبغي على الدول الامتناع عن استخدام تقنيات المراقبة الرقمية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والمجتمع المدني كأداة لإسكات الإعلام وتثبيط نقد الحكومة، وأن تمتنع عمومًا عن تطوير أو نشر أو السماح باستخدام نظم ذكاء اصطناعي تقوض بوضوح حرية التعبير وحرية الإعلام، سواء داخل ولايتها أو عبر الحدود.

كما أكد الإعلان أن الذكاء الاصطناعي لا ينبغي أبدًا أن يستخدم أداةً للدعاية الحربية. هذه اللغة تعكس قلقًا دوليًا لم يعد يقتصر على الخصوصية الفردية، بل يشمل المجال المعلوماتي كله.

وفي الواقع، فإن ما كان يُنظر إليه قبل سنوات بوصفه احتمالًا مستقبليًا صار قائمًا بالفعل في أشكال متعددة، فالقانون الأوروبي للذكاء الاصطناعي، في مادته الخامسة، لم يحظر بعض التطبيقات عبثًا، بل لأنه اعتبرها بطبيعتها مناقضة للحقوق الأساسية. من بين هذه الممارسات المحظورة: التقييم الاجتماعي للأشخاص، وإنشاء قواعد بيانات للتعرف على الوجوه عبر الكشط غير المستهدف للصور من الإنترنت أو كاميرات المراقبة، وبعض أنماط التنبؤ الإجرامي القائمة على التوصيف الشخصي، إضافة إلى تقييد استخدام التعرف البيومتري الفوري في الأماكن العامة لأغراض إنفاذ القانون مع استثناءات محدودة.

مجرد وجود هذه المحظورات في نص قانوني حديث يعني أن المشرعين باتوا يرون أن بعض تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المراقبة ليست مجرد "أدوات قوية"، بل ممارسات تنطوي على خطر جوهري على حرية الإنسان وحقوقه.

وفي المنطقة العربية والفلسطينية تحديدًا، تظهر صورة المراقبة الذكية في أوضح صورها مع أنظمة التعرف على الوجوه والكاميرات الكثيفة. فقد وثقت أمنستي أن استخدام إسرائيل لتقنيات التعرف على الوجوه ضد الفلسطينيين في القدس الشرقية والخليل ازداد، وأن هذه الأنظمة تدعم شبكة كثيفة من كاميرات المراقبة

التي تُبقي الفلسطينيين تحت "ملاحظة شبه دائمة"، كما وصفت نظام Red Wolf في الخليل بأنه يستخدم بيانات بيومترية جُمعت بصورة غير مشروعة لمراقبة حركة الفلسطينيين والتحكم فيها، مع آثار مباشرة على الخصوصية، وحرية الحركة، والاحتجاج، والحياة الاجتماعية.

حتى لو لم تُسمَّ هذه التطبيقات في كل مرة "ذكاءً اصطناعيًا" بالمعنى التسويقي الشائع، فإنها عمليًا تمثل جوهر المراقبة المدعومة بالخوارزميات: التعرّف، والتصنيف، والقرار أو التوصية، والتوسع على نطاق واسع. بالنسبة إلى الصحفي، يعني ذلك أن التوثيق نفسه قد يتم تحت عيون أنظمة قادرة على جمع الوجه، والمكان، والتوقيت، والارتباطات، وربما منع الحركة أو وضع الأشخاص في قوائم اشتباه أو مراقبة.

كما أن المراقبة الجماعية لا تعمل فقط عبر الكاميرات والأنظمة الثابتة، بل عبر أدوات الاختراق الفردية التي تُستثمر نتائجها على نطاق جماعي، ففي الأردن، أكد سيتزن لاب في 2024 وجود 30 حالة مؤكدة من الإصابة أو الاستهداف ببرمجية بيغاسوس، مع تأكيد أن ما لا يقل عن 14 من الضحايا الذين ثبتت حالاتهم يعملون في الإعلام، وأن عدد الحالات الإجمالي في التحقيق بلغ 35 فردًا استُهدفوا أو أصيبوا بين 2019 وسبتمبر 2023.

هـذه الأرقـام لا تعنـي فقـط أن صحفييـن تعرضـوا لاختراقـات، بـل تكشـف كيـف يمكـن لاختراقـات متفرقـة ظاهريًـا أن ترسـم خريطـة مجتمـع إعلامـي ومدنـي كامـل: مـن يتكلـم مـع مـن، ومـن يغطـي مـاذا، ومـن يتحـرك أيـن، ومـن يقتـرب مـن ملفـات الفسـاد أو الحقوق أو الأمـن. وعندمـا تدخـل أدوات التحليـل الآلـي علـى هـذا النـوع مـن البيانات، يصبـح تحويل الاختراقـات الفرديـة إلـى اسـتخبارات اجتماعيـة واسـعة النطـاق أسـرع وأرخـص وأكثـر دقـة.

وتتكـرر الصـورة نفسـها فـي صربيـا، فالعفـو الدوليـة وثقـت فـي مـارس 2025 اسـتهداف صحفييـن اثنيـن مـن شـبكة BIRN ببرنامـج بيغاسـوس فـي فبرايـر 2025، مؤكـدة أن ذلـك يأتـي ضمـن نمـط أوسـع مـن اسـتهداف المجتمـع المدنـي والصحفييـن ووسـائل الإعلام المسـتقلة فـي الـبلاد، وأن البرنامـج اسـتُخدم سـابقًا فـي حـالات أخـرى ضـد فاعليـن مدنييـن.

مـا يهـم هنـا ليـس فقـط اسـم البرنامـج أو البلـد، بـل فكـرة أن الصحفييـن الاسـتقصائيين باتـوا أهدافًـا متكـررة لأدوات مرتزقـة رقميـة عاليـة التوغـل، وهـذه الأدوات لا تسـرق نصوصًـا فقـط؛ بـل تمنـح مشـغليها وصـولًا إلـى الهاتـف بمـا يحملـه مـن كاميـرا وميكروفـون، وموقـع، وملفـات، ورسـائل. أي أنهـا تكسـر الحاجـز بيـن المراقبـة الرقميـة والمراقبـة الميدانيـة، لأن الهاتـف يتحـول إلـى وسـيلة تتبـع سـمعي وبصـري وزمانـي ومكانـي فـي آن واحـد.

وقـد شـددت لجنـة حمايـة الصحفييـن، فـي تفاعلهـا مـع تقاريـر سـيتزن لاب وAccess Now، علـى أن Pegasus اسـتُخدم للتجسـس علـى مـا لا يقـل عـن خمسـة صحفييـن منفيين مـن روسـيا ولاتفيـا وبيلاروسـيا، وأن عـدد المسـتهدفين فـي التقريـر الـذي اسـتندت إليـه كان سـبعة أشـخاص علـى الأقـل بيـن 2020 و2023.

أهميـة هـذه الواقعـة أنهـا تبـرز بعـدًا إضافيًـا للمراقبـة الجماعيـة: عبـر الحـدود، فالصحفي قـد يظـن أنـه خـرج مـن نطـاق الخطـر بمجـرد خروجـه مـن البلـد أو انتقالـه إلـى المنفـى،

لكـن المراقبـة الرقميـة، وخاصـة حيـن تقتـرن بنظـم تحليـل ذكيـة، تسـتطيع أن تواصـل تتبعـه وشـبكته وموضوعاتـه مـن خـارج الحـدود الوطنيـة. وهـذا النـوع مـن الامتـداد يخلـق أثـرًا تقييديًـا بالـغ الخطـورة علـى حريـة الإعلام، لأن المنفـى لـم يعـد دائمًـا فضـاءً آمنًـا للاسـتئناف.

ومـا يجعـل هـذا المشـهد أخطـر أن المراقبـة الجماعيـة لا تعتمـد فقـط علـى التتبـع المباشـر، بـل علـى خلـق منـاخ خـوف وعـدم يقيـن. منظمـة الأمـن والتعـاون فـي أوروبـا OSCE أوضحـت فـي بيانهـا بشـأن اسـتخدام تقنيـات المراقبـة الرقميـة ضـد الصحفييـن أن هـذه التقنيـات لا تعـوق فقـط قـدرة الصحفييـن علـى حمايـة اتصالاتهـم وتحقيقاتهـم ومصادرهـم، بـل تخلـق أيضًـا حالـة مـن انعـدام الثقـة وانكمـاش الحيـز المدنـي، وتزيـد مـن مخاطـر الرقابـة الذاتيـة، لا سـيما لـدى المجموعـات التاريخيـة الأكثـر تهميشًـا أو لـدى الصحفييـن المسـتقلين الذيـن يفتقـرون إلـى الدعـم المؤسسـي.

وهـذا الأثـر مهـم جـدًا فـي فهـم تقاطـع الـذكاء الاصطناعـي مـع حريـة التعبيـر: فحتـى عندمـا لا يُسـتخدم النظـام لإسـكات شـخص بعينـه مباشـرة، يكفـي أن يعـرف الصحفـي أن أدوات التتبـع والتحليـل والتصنيـف أصبحـت أعمـق وأقـل ظهـورًا وأكثـر شـمولًا، لكـي يعيـد حسـاباته، ويقلـص مصـادره، ويخفـف لهجتـه، ويبتعـد عـن ملفـات حساسـة. هنـا تصبـح المراقبـة الذكيـة أداة لإنتـاج الصمـت لا فقـط لالتقـاط البيانـات.

ويتعـزز هـذا الأثـر فـي البيئـات التـي تلجأ إلـى قطـع الإنترنـت أو التحكـم الكلـي بالاتصال. فقـد وثقـت Access Now أن عـام 2025 شـهد 313 حالـة قطـع متعمـد للإنترنـت فـي 52 دولـة، وأن منطقـة الشـرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا وحدهـا شـهدت 52 حالـة فـي 15 بلدًا. كمـا سـجلت أن الصـراع المسـلح بقـي المحـرك الأول للإغلاقـات، مـع حـالات فـي فلسـطين والسـودان وسـوريا واليمـن، وأن فلسـطين شـهدت سـبع حـالات قطـع فـي 2025، كلهـا فُرضـت مـن إسـرائيل واسـتهدفت خصوصًـا غـزة، بينمـا فرضـت إيـران 11 حالـة قطـع فـي

العام نفسه واستمرت هذه الممارسة في 2026. صحيح أن قطع الإنترنت ليس "ذكاءً اصطناعيًا" في حد ذاته، لكنه يتكامل مع منطق المراقبة الذكية: مراقبة وتحليل وتصنيف حين يكون الاتصال متاحًا، ثم تعتيم وقطع حين يصبح التدفق الحر للمعلومات تهديدًا للجهة المسيطرة. من منظور حقوقي وصحفي، هذه المنظومة المركبة أخطر من كل عنصر فيها على حدة.

وفي هذا السياق، يصبح تأثير المراقبة الجماعية على حرية التعبير مباشرًا وعميقًا. فالمفوضية السامية تؤكد أن الذكاء الاصطناعي التوليدي يمكن أن يهدد الحق في حرية التعبير والوصول إلى المعلومات عبر إنتاج كاذب على نطاق واسع يبدو بشريًا وموثوقًا، وأن حجم الخطر يتوقف على من يسيطر على نشر الأنظمة وكيف تنظَّم وكيف تلتزم الدول والشركات بواجباتها الحقوقية.

وعندما نضع هذا إلى جانب المراقبة والتحليل والتصنيف والقطع، نصل إلى نتيجة واضحة: ليست القضية أن الذكاء الاصطناعي "يدخل" إلى حرية التعبير من بوابة التضليل فقط، بل أيضًا من بوابة الرقابة والرصد والترهيب البنيوي. وفي البيئات الحربية أو الاستبدادية أو المستقطبة، تتضاعف هذه القدرة لأن الذكاء الاصطناعي لا يعمل وحده، بل داخل بنى أمنية، وتشريعية، وإعلامية، ومنصاتية أكبر.

حماية الصحفي في بيئة ذكية.. كيف نستخدم الذكاء الاصطناعي من دون أن نُستَخدم بواسطته؟

إذا كانت المخاطر على هذا القدر من التعقيد، فإن حماية الصحفي في بيئة ذكية لا يمكن أن تُختزل في نصائح تقنية عامة أو في حظر شامل للتقنية. المطلوب هو توازن مؤسسي ومهني: الاستفادة من وظائف الذكاء الاصطناعي حيث تضيف قيمة فعلية، مع بناء طبقات حماية تمنع انتقال هذه القيمة إلى نقطة كشف أو خرق أو اعتماد أعمى.

أول خطوة في هذا التوازن هي التمييز بين أنواع الاستخدام. فهناك استخدامات منخفضة الحساسية نسبيًا، مثل تلخيص مواد منشورة أصلًا، أو ترتيب أرشيف عام، أو اقتراح أسئلة أولية على وثائق عامة، أو الترجمة بعد إزالة أي بيانات حساسة. وفي المقابل، هناك استخدامات يجب أن تُعامل كمناطق حمراء أو عالية الخطورة: إدخال أسماء مصادر، أو وثائق مسربة، أو تفاصيل تحقيق غير منشور، أو بيانات هوية، أو ملاحظات عن ضحايا وشهود، أو معلومات موقع، أو أي شيء يكشف شبكة الصحفي أو مؤسسته. والفرق بين المؤسستين المسؤولتين وغير المسؤولتين ليس في امتلاك الأدوات، بل في وضوح هذا الفرز وصرامته.

والخطوة الثانية هي تقليل البيانات قبل أي استخدام، حيث يشير الدليل المشترك الصادر عن الجهات الأمنية الأمريكية صراحة إلى أن جمع ومعالجة البيانات في مراحل بناء واستخدام النماذج يجب أن يراعي تقليل البيانات، وإخفاء الهوية، وضبط الوصول، والتشفير، والتحقق من سلامة البيانات أثناء النقل والتخزين، واستخدام التوقيعات الرقمية والبيئات الموثوقة.

ويمكن ترجمة هذا إلى قواعد صحفية واضحة: إزالة الأسماء والصفات التعريفية قبل التلخيص، استبدال الأماكن الدقيقة بصفات عامة، فصل الوثائق الحساسة عن أي أداة خارجية، عدم رفع المواد الأصلية الخام إذا أمكن الاكتفاء بمقتطفات منزوعة الهوية، وتخصيص أدوات داخلية أو مؤسسية للمواد الحساسة بدل الأدوات العامة. هذه ليست "احتياطات زائدة"، بل دفاع أساسي ضد أن تتحول الأداة من مساعد إلى أرشيف خارجي غير آمن.

أما الخطوة الثالثة فهي اختيار البيئة المناسبة، فليس كل نموذج أو مزود خدمة يصلح للعمل الصحفي الحساس. فالمؤسسة التي تتعامل مع ملفات استقصائية، أو قضائية، أو سياسية، أو إنسانية حساسة لا يجوز لها أن تعتمد بلا تدقيق على أدوات

لا تقدم وضوحًا كافيًا بشأن الاحتفاظ بالبيانات، أو التدريب على المحفزات، أو أماكن التخزين، أو حقوق الحذف، أو ضوابط الوصول، أو الأمن في واجهات البرمجة.

ولهذا يذكّر NCSC بأن الأمن يجب أن يكون شرطًا أساسيًا في تطوير وتشغيل أنظمة الذكاء الاصطناعي طوال دورة حياتها، لا مجرد فحص لاحق. كما أن الدليل الأمني الأمريكي يشدد على الاختبارات العدائية، ومراقبة السلوك الشاذ، وتأمين واجهات البرمجة، والاستجابة للحوادث، والحذف الآمن للبيانات خلال مرحلة التشغيل والمراقبة. بالنسبة إلى الصحافة، يعني ذلك أن قرار شراء الأداة أو الاشتراك فيها هو قرار تحريري وحقوقي أيضًا، لا قرار تقني محض.

والخطوة الرابعة هي الإبقاء على الإنسان داخل الحلقة، ولكن بمعنى أعمق من المراجعة اللغوية، فوجود الإنسان لا يعني فقط أن يقرأ النص قبل النشر، بل أن يكون صاحب القرار في: نوع البيانات التي تدخل، والغرض من الاستخدام، وحدود الاستعانة، وتقييم أثر الخطأ المحتمل، وتحديد ما إذا كانت الأداة مناسبة أصلًا للمهمة. في المواد التي رفعتها سابقًا يظهر هذا المعنى بوضوح: الذكاء الاصطناعي يحتاج إلى عقل بشري يوجهه ويراجعه، والسياسة المكتوبة هي ما يحدد من يستخدم ومتى وكيف يراجع ومن يوافق على نشر المادة الحساسة.

وهذا بالضبط ما تحتاجه غرفة الأخبار الذكية: ليس "شخصًا يراجع بعد انتهاء العمل"، بل هندسة قرار تجعل من البداية بعض الاستخدامات ممنوعة، وبعضها مشروطًا، وبعضها مراقَبًا بسجل تدقيق واضح.

والخطوة الخامسة هي ربط الذكاء الاصطناعي بالتشفير لا فصله عنه، فكل استخدام لأداة ذكية يجب أن يفترض أن التشفير الطرفي، والفصل بين الأجهزة، وإدارة كلمات المرور، والمصادقة متعددة العوامل، وحماية النسخ الاحتياطية، تبقى أساسًا لا يمكن تجاوزه.

مجلس أوروبا كان واضحًا في أن التشفير لا غنى عنه لحماية الخصوصية وحرية التعبير وأن الصحفيين يعتمدون عليه لحماية سرية مصادرهم. وإذا أدخلت مؤسسة أدوات ذكاء اصطناعي من دون أن ترفع في الوقت نفسه معايير التشفير وإدارة الهوية والسيطرة على الوصول، فإنها تزيد الانكشاف بدل أن تعالج المشكلة. الذكاء الاصطناعي يجب أن يعمل فوق بنية أمان صلبة، لا أن يحل محلها.

أما الخطوة السادسة فتتعلق بسلامة البيانات بعد الاستخدام، فالأمر لا ينتهي عند طرح السؤال على الأداة أو الحصول على النتيجة؛ إذ يجب أن تعرف المؤسسة أين خُزنت المخرجات، وما إذا كانت ستدخل في تدريب لاحق، ومن يستطيع استعادتها، ومتى تُحذف، وهل هناك سجل وصول إليها، وهل يمكن إعادة ربطها بالبيانات الأصلية أو بالمستخدم الذي أدخلها. الدليل الأمني الأمريكي يوصي بالحذف الآمن، والتقييم المستمر للمخاطر، والتدقيق الأمني الدوري، والمراقبة المستمرة للتسربات والانحرافات والبيانات المعدلة خبيثًا خلال مرحلة التشغيل. وهذه الممارسات ينبغي ترجمتها صحفيًا إلى: جداول احتفاظ محدودة، حذف دوري للمواد المرفوعة، مراجعة السجلات، واختبار ما إذا كانت المعلومات الحساسة تظل قابلة للوصول بعد انتهاء الغرض منها. الصحفي لا يحتاج فقط إلى أداة فعّالة، بل إلى أداة تعرف كيف تُنسى.

والخطوة السابعة هي التدريب المستمر على «نظافة المحفزات" أو ما يمكن تسميته بالعربية "نظافة الإدخال". فالخطر في الذكاء الاصطناعي لا يكمن فقط في نتيجة خاطئة، بل في السؤال نفسه إن كان كاشفًا أكثر مما ينبغي.

لهذا يجب أن يُدرَّب الصحفيون على كتابة محاورات منزوعة الهوية، وعلى التمييز بين ما يمكن تمريره للأداة وما لا يمكن، وعلى عدم نقل الرسائل أو المذكرات أو الوثائق السرية حرفيًا إلى منصات عامة، وعلى استخدام بيئات محلية أو مؤسسية عند التعامل مع الملفات غير المنشورة. ويمكن هنا الإفادة من منطق "تصنيف الحساسية" المستخدم أمنيًا: عام، داخلي، حساس، شديد الحساسية. وكل مستوى له أدواته المسموح بها وضوابطه. ومن دون هذا التصنيف، تصبح كل أداة تبدو سهلة ومفيدة بابًا محتملاً لتسرب لا يُكتشف إلا بعد فوات الأوان.

والخطوة الثامنة هي إخضاع الأدوات نفسها للتدقيق التحريري والحقوقي، فكما تُراجع الصحافة مصادرها، ينبغي أن تراجع مزودي الذكاء الاصطناعي الذين تعتمد عليهم: هل لديهم سياسات واضحة لعدم استخدام مدخلات المؤسسة في التدريب؟ هل يملكون شهادات أو معايير أمنية معلنة؟ هل يسمحون بالاستضافة المحلية أو بعقود مؤسسية أكثر صرامة؟ هل يقدمون سجلات تدقيق؟ هل يتيحون التحكم الجغرافي في البيانات؟ هل يوضحون آليات الاستجابة للاختراقات؟ وهل يملكون سياسات شفافة تجاه طلبات الحكومات أو جهات إنفاذ القانون؟ هذه الأسئلة لا تقل أهمية عن جودة النموذج نفسه، لأن الخطر على الصحافة لا يأتي من "ضعف الإجابة" فقط، بل من البنية التجارية والقانونية المحيطة بالأداة.

ثم تأتي الخطوة التاسعة، وهي الشفافية مع الجمهور، فكلما دخل الذكاء الاصطناعي في مراحل مؤثرة من العمل، زادت الحاجة إلى توضيح الحدود: أين استُخدم؟ ولأي غرض؟ ومن راجع؟ وما الذي لم يُترك له؟ في هذا تتقاطع أخلاقيات

الصحافة مع الحقوق الرقمية. فالجمهور لا يحتاج فقط إلى خبر صحيح، بل إلى معرفة منهجية إنتاجه حين تصبح الوسائط نفسها موضع نزاع.

والمواد المرجعية التي رفعتها حول الشرعية المهنية والشفافية المؤسسية تؤكد أن الشرعية في زمن المنصات تُقاس بمن يملك منهجًا أوضح، لا بمن يملك منبرًا أكبر. وحين يتعلق الأمر بالذكاء الاصطناعي، تصبح الشفافية جزءًا من الحماية أيضًا، لأنها تمنع تضخم السلطة الخفية للأداة داخل المؤسسة وتبقي القرار النهائي ظاهرًا وخاضعًا للمساءلة.

وأخيرًا، ينبغي أن تدرك المؤسسة أن حماية الصحفي في بيئة ذكية لا تعني فقط حمايته من الاختراق، بل أيضًا من الإرهاق المعرفي والرقابة الذاتية، فاليونسكو تُظهر أن تراجع حرية التعبير عالميًا اقترن بارتفاع الرقابة الذاتية بين الصحفيين، وأن العنف الرقمي، خصوصًا ضد النساء الصحفيات، يتقاطع بصورة متزايدة مع الضرر الواقعي.

وحين تتراكم على الصحفي ضغوط الإنتاج السريع، والتتبع الخوارزمي، والتهديدات الرقمية، وإغراءات الأتمتة، قد يجد نفسه يختار الملفات الأقل حساسية، أو يمتنع عن تواصل بعينه، أو يخفف لغته، أو يتجنب التحقيق الذي يحتاج إلى درجة عالية من الأمان.

لهذا فإن الحماية في البيئة الذكية لا تكتمل إلا إذا خفضت المؤسسة كلفة الحذر على الصحفي، فتوفر له الأدوات والبروتوكولات والدعم والتدريب، بدل أن تتركه يوازن وحده بين المهنية والخوف.

إنّ تقاطع الذكاء الاصطناعي مع الحقوق الرقمية ليس مسألة فرعية أو تقنية بحتة، بل هو جوهر التحول الذي يواجه الصحافة اليوم، فالذكاء الاصطناعي يمكن أن يقوي

الأمـن السـيبراني، ويسـاعد علـى كشـف الأنمـاط والهجمـات، ويحسـن كفـاءة العمـل الدفاعـي، لكنـه فـي الوقـت ذاتـه يوسـع قـدرات الاختـراق والتحليـل والاسـتهداف، ويزيـد شـهية جمـع البيانـات، ويعمـق مخاطـر المراقبـة والتصنيـف والتنبـؤ السـلوكي. ولذلـك فـإن السـؤال الصحيـح ليـس مـا إذا كان الـذكاء الاصطناعـي جيـدًا أو سـيئًا للصحافـة، بـل: ضمـن أي قواعـد، وبـأي بنيـة حوكمـة، وبـأي حـدود للبيانـات، وبـأي مسـتوى مـن الشـفافية والتشـفير والرقابـة البشـرية، يمكـن اسـتخدامه مـن دون أن يتحـول إلـى خصـم لحريـة الإعلام بـدل أن يكـون سـندًا لهـا.

وفـي المحصلـة، فـإن الصحفـي فـي البيئـة الذكيـة لا يحتـاج فقـط إلـى مهـارة تشـغيل الأدوات، بـل إلـى وعـي حقوقـي وتقنـي وتحريـري مركـب: وعـي بـأن كل أداة تحمـل منطقهـا الاقتصـادي والقانونـي، وأن كل إدخـال للبيانـات قـرار أمنـي، وأن كل نمـوذج غيـر محكـوم قـد يصبـح قنـاة تسـرب، وأن كل توسـع فـي المراقبـة الذكيـة يتـرك أثـرًا مباشـرًا علـى الشـجاعة المهنيـة وحريـة التعبيـر وسلامـة المصـادر.

وإذا كان اليـوم العالمـي لحريـة الصحافـة يطـرح مسـتقبل المهنـة فـي بيئـة تتداخـل فيها التكنولوجيـا والحقـوق، فـإن هـذا المحـور يوضـح أن الدفـاع عـن الصحافـة اليـوم يمـر أيضًـا عبـر الدفـاع عـن الخصوصيـة، والتشـفير، والشـفافية، والحـق فـي الاتصـال، والحـق فـي ألا يتحـول الصحفـي أو مصـدره إلـى نقطـة بيانـات فـي منظومـة مراقبـة أوسـع مـن قدرتهما علـى المواجهة.

الأطر القانونية والأخلاقية

إذا كانت المحاور السابقة قد أوضحت أن الذكاء الاصطناعي صار يؤثر في جمع الأخبار، والتحقق منها، وتوزيعها، وفي المقابل يضاعف من مخاطر التضليل والمراقبة والاختراق، فإن السؤال الذي يفرض نفسه هنا هو: ما الإطار الذي يضبط هذا كله؟ وهل نملك اليوم تشريعات كافية تحمي حرية الصحافة والحقوق الرقمية في زمن الذكاء الاصطناعي، أم أن التطور التقني يسبق القانون بخطوات واسعة؟ هذا المحور ينطلق من فكرة أساسية مفادها أن الأزمة لم تعد أزمة تقنية فقط، بل أزمة حوكمة أيضًا؛ أي أزمة قواعد، ومساءلة، وشفافية، وحدود قانونية وأخلاقية تحدد ما يجوز وما لا يجوز، ومن يتحمل المسؤولية عندما تضر الأنظمة الذكية بالحق في الخصوصية أو بحرية التعبير أو بسلامة العمل الصحفي.

وتؤكد الأدبيات الرسمية الصادرة عن الأمم المتحدة واليونسكو والاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا أن الذكاء الاصطناعي لا يمكن تنظيمه بزاوية واحدة؛ لأنه يمس في وقت واحد حرية التعبير، والخصوصية، والبيانات الشخصية، وعدم التمييز، والمساءلة، وحقوق الملكية الفكرية، ونزاهة المجال المعلوماتي.

وفي السياق الصحفي تحديدًا، لا تكمن أهمية هذا المحور في عرض القوانين فحسب، بل في فهم العلاقة بين القانون والأخلاق المهنية. فالقانون يضع الحد الأدنى الملزم، لكنه لا يكفي وحده لضمان صحافة مسؤولة في بيئة تتغير بسرعة. والواقع أن جزءًا مهمًا من النقاش العالمي الراهن يدور حول كيفية الجمع بين تشريعات عامة للذكاء الاصطناعي، وحماية خاصة للحقوق الرقمية، ومعايير مهنية داخل غرف الأخبار تضمن الشفافية والمراجعة البشرية ونسب المحتوى وعدم تمرير المواد المولدة آليًا بوصفها عملًا صحفيًا أصيلًا من دون بيان أو تدقيق.

ولهـذا تبـدو الأطـر القانونيـة والأخلاقيـة هنـا متكاملـة: فكلمـا تأخـر القانـون، ازدادت أهميـة التنظيـم الذاتـي والميثـاق التحريـري؛ وكلمـا اتسـعت السـلطة الخوارزميـة، ازدادت الحاجـة إلـى قواعـد واضحـة للمسـاءلة.

القوانين المتعلقة بالذكاء الاصطناعي والإعلام.. هل توجد تشريعات كافية؟

أبـرز تطـور قانونـي عالمـي فـي هـذا المجـال هـو قانـون الـذكاء الاصطناعـي الأوروبـي، الـذي دخـل حيّـز النفـاذ فـي 1 أغسـطس 2024، علـى أن يصبـح مطبقًـا بالكامـل فـي 2 أغسـطس 2026، مـع جـدول زمنـي مرحلـي بـدأ بتطبيـق حظـر بعـض الممارسـات عاليـة الخطـورة ومتطلبـات الثقافـة أو الإلمـام بالـذكاء الاصطناعـي منـذ 2 فبرايـر 2025، ثـم التزامـات النمـاذج العامـة الأغـراض منـذ 2 أغسـطس 2025، علـى أن تبـدأ التزامات الشـفافية المنصـوص عليهـا فـي المـادة 50، إلـى جانـب أجـزاء رئيسـية أخـرى مـن الإنفـاذ، فـي 2 أغسـطس 2026، مـع تأجيـل بعـض الأنظمـة عاليـة الخطـورة المدمجـة فـي منتجـات منظمـة إلـى 2 أغسـطس 2027.

أهميـة هـذا القانـون أنـه أول إطـار تشـريعي شـامل نسـبيًا يحـاول تنظيـم الـذكاء الاصطناعـي علـى أسـاس مسـتوى المخاطـر، بـدل الاكتفـاء بمبـادئ عامـة غيـر ملزمـة.

ومـن زاويـة الإعلام، تكتسـب المـادة 50 فـي القانـون الأوروبـي أهميـة خاصـة لأنهـا تفـرض التزامـات شـفافية علـى بعـض الأنظمـة التفاعليـة والتوليديـة، بمـا يشـمل أنظمـة مثـل المحادثـات الذكيـة و"الديـب فيـك"، بهـدف تقليـل مخاطـر الخـداع والانتحـال والتضليـل، وتمكيـن النـاس مـن معرفـة متـى يتفاعلـون مـع نظـام ذكاء اصطناعـي أو يتعرضـون لمحتـوى مولـد آليًـا.

كمـا توضـح الأدلـة الرسـمية الأوروبيـة أن هـذه الالتزامـات تسـتهدف دعـم الثقـة ونزاهـة البيئـة المعلوماتيـة، وأن جـزءًا منهـا يتعلـق بوسـم المحتـوى المولـد آليًـا أو تمييـزه فـي بعـض السـياقات.

وبالنسبة إلى الإعلام، فهذا تطور مهم لأنه ينقل النقاش من مجرد "نصيحة أخلاقية" إلى التزام تنظيمي يمكن أن يؤثر مباشرة في طريقة التعامل مع الصور والمقاطع المولدة والمحتوى الذي قد يوهم الجمهور بأنه بشري أو واقعي.

إلى جانب الاتحاد الأوروبي، اعتمد مجلس أوروبا في 2024 ما وُصف بأنه أول معاهدة دولية ملزمة قانونًا بشأن الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون.

وتكمن أهميتها في أنها لا تتعامل مع الذكاء الاصطناعي بوصفه مسألة سوق أو امتثال تقني فقط، بل تربطه مباشرة بحقوق الإنسان، فالمعاهدة تنص على أن على الأطراف اعتماد تدابير تشريعية أو إدارية أو غيرها لضمان اتساق دورة حياة أنظمة الذكاء الاصطناعي مع حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، وتضع مبادئ صريحة تتعلق بالشفافية والرقابة في المادة 8، والمساءلة والمسؤولية في المادة 9، وعدم التمييز في المادة 10.

هذا الإطار مهم لحرية الصحافة لأنه يفتح الباب أمام مقاربة حقوقية أوسع، لا تختزل المشكلة في وسم المحتوى أو تنظيم السوق، بل تنظر أيضًا إلى أثر الذكاء الاصطناعي على المجال العام والتعددية وحق الجمهور في المعرفة.

وعلى المستوى العالمي، لا توجد حتى الآن معاهدة أممية ملزمة خاصة بالذكاء الاصطناعي والإعلام، لكنّ هناك معيارًا أخلاقيًا عالميًا بالغ التأثير هو توصية اليونسكو بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، المعتمدة في 2021، والتي تنطبق على جميع الدول الأعضاء في اليونسكو وعددها 194 دولة.

وتضع هذه التوصية مبادئ محورية مثل احترام الكرامة والحقوق، والشفافية وقابلية التفسير، والإشراف البشري، وإمكانية التتبع والتدقيق، والعناية الواجبة لتجنب

التعارض مع حقوق الإنسان. صحيح أنها ليست قانونًا ملزمًا بالمعنى القضائي، لكنها أصبحت مرجعًا معياريًا مهمًا في النقاشات التنظيمية، كما أنها تؤثر في التشريعات الوطنية والسياسات المؤسسية وخطاب التنظيم الذاتي داخل المؤسسات الإعلامية.

ومع ذلك، فإن الإجابة الدقيقة عن سؤال: هل توجد تشريعات كافية؟ هي: توجد تشريعات وأطر متقدمة آخذة في التشكل، لكنها ليست كافية بعد. السبب الأول أن المشهد لا يزال مجزأً؛ فلدينا قانون أوروبي متقدم نسبيًا، ومعاهدة إقليمية مهمة من مجلس أوروبا، وتوصية عالمية أخلاقية من اليونسكو، ومواقف حقوقية قوية من الأمم المتحدة، لكن لا يوجد حتى الآن إجماع عالمي ملزم يضع قواعد موحدة تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي في الإعلام وحماية الصحفيين والحقوق الرقمية عبر الحدود.

والسبب الثاني أن كثيرًا من القوانين الحالية عامة أو أفقية، ولا تدخل في التفاصيل الدقيقة الخاصة بالصحافة، مثل حماية المصادر عند استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي، أو حدود إدخال الوثائق غير المنشورة في النماذج، أو المسؤولية التحريرية عن المحتوى المولد آليًا داخل غرفة الأخبار، كما أن تقارير الأمم المتحدة نفسها تعكس هذا النقص، فمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان شدد على الحاجة الملحة إلى وقف مؤقت لبيع واستخدام الأنظمة التي تنطوي على مخاطر جسيمة على حقوق الإنسان إلى أن تتوفر ضمانات كافية، بل دعا إلى حظر التطبيقات التي لا يمكن استخدامها أصلًا بما يتوافق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.

مجرد صدور هذا النداء من المفوضية السامية يعني أن الأنظمة القائمة لم تصل بعد إلى مستوى الحماية الكافي، وأن الفجوة بين سرعة التطوير وسرعة التنظيم لا تزال واسعة.

حماية الحقوق الرقمية قانونيًا.. فجوة بين القانون والتطبيق

المشكلة الأساسية في حماية الحقوق الرقمية ليست دائمًا غياب القاعدة القانونية، بل كثيرًا ما تكون فجوة التنفيذ. فمبادئ الخصوصية، وسرية الاتصالات، وحماية المصادر، وحرية التعبير، موجودة أصلًا في أطر قانونية ودستورية وإقليمية ودولية راسخة، لكن دخول الذكاء الاصطناعي إلى قلب تحليل البيانات والمراقبة واتخاذ القرار خلق واقعًا جديدًا يجعل هذه الحقوق أصعب في التطبيق العملي.

فالقانون قد يعترف بسرية المصدر، لكنه لا يجيب دائمًا بوضوح عن كيفية حمايتها حين تُجمع البيانات الوصفية على نطاق واسع، أو حين تُستخدم أدوات تحليلية قادرة على إعادة ربط الشخصيات والاتصالات والأنماط من دون الوصول إلى مضمون الرسائل نفسها. ولهذا تبقى النصوص العامة أحيانًا أضعف من الواقع التقني الذي تعمل في مواجهته. وفي هذا السياق، يكتسب حق الصحفي في عدم كشف مصادره أهمية قانونية خاصة، فمجلس أوروبا، عبر توصيته رقم R (2000)7، يعتبر حماية مصادر الصحفيين شرطًا أساسيًا للعمل الصحفي ولحرية الإعلام.

لكـن هـذا المبـدأ، رغـم أهميتـه، صيـغ فـي زمـن سـابق علـى النمـاذج التوليديـة والتحليـل الكثيـف للبيانـات والهواتـف الذكيـة المتصلـة دائمًـا. لذلـك يمكـن القـول إن الحمايـة القانونيـة التقليديـة للمصـدر لا تـزال ضروريـة لكنهـا لـم تعـد وحدهـا كافيـة، لأن كشـف المصـدر اليـوم قـد لا يحـدث بأمر مباشـر بالإفصـاح، بل عبـر الميتاداتـا، والتحليـل الخوارزمي، والاختـراق، وربـط البيانـات، وهـذه فجـوة تطبيقيـة جوهريـة: فالقانـون يعتـرف بالمبـدأ، لكـن التنفيـذ يتأخـر عـن أدوات الانتهـاك الجديـدة.

ويظهـر الأمـر نفسـه فيمـا يتعلـق بـالخصوصية والتشـفير. فمجلـس أوروبـا يؤكـد أن التشـفير لا غنـى عنـه لحمايـة الخصوصيـة وحريـة التعبيـر وأن أمـن الاتصـالات قـد يعنـي أمـن الأشـخاص أنفسـهم.

هـذا موقـف حقوقـي قـوي وواضـح، لكنـه لا يمنـع تلقائيًـا توسـع أدوات المراقبـة أو فـرض بيئـات تنظيميـة أو تقنيـة تجعـل حمايـة الخصوصيـة أصعـب عمليًـا. لذلـك فـإن الفجـوة بيـن القانـون والتطبيـق لا تعنـي فقـط أن القوانيـن ضعيفـة، بـل أحيانًـا أن بنيـة التنفيـذ نفسـها، مـن قـدرات الدولـة إلـى ممارسـات الشـركات إلـى سـرعة الابتـكار، تجعـل الحـق المقـرر نظريًـا أصعـب فـي الحمايـة فعليًـا.

بالنسـبة إلـى الصحفييـن، هـذا يعنـي أن مجـرد وجـود نصـوص عـن حريـة التعبيـر أو سـرية المراسلات لا يكفـي إذا كانـت الأدوات التـي يمـر عبرهـا العمـل اليومـي تحتفـظ بالبيانات، أو تعيـد اسـتخدامها، أو تتيـح تحليلهـا بصـورة لا يفهمهـا المسـتخدم ولا يسـيطر عليهـا.

ومـن زاويـة الإعلام، تتجسـد فجـوة التنفيـذ أيضًـا فـي أن جـزءًا مـن المخاطـر لا يأتـي مـن الدولـة وحدهـا، بـل مـن الشـركات الخاصـة ومـزودي الخدمـات والمنصـات، فالمعاهـدة الإطاريـة لمجلـس أوروبـا، مـثلًا، تضـع مبـادئ الشـفافية والمسـاءلة، لكـن تحويـل هـذه المبـادئ إلـى التزامـات عمليـة علـى مـزودي النمـاذج والمنصـات وأدوات الأخبـار يحتـاج إلـى تشـريعات وطنيـة أو إقليميـة تفصيليـة، وإلـى جهـات رقابيـة قـادرة علـى الفحـص والإنفـاذ.

وهـذا يعنـي أن وجـود المعاهـدة أو القانـون لا يضمـن وحـده التطبيـق المتكافـئ، خصوصًا فـي البيئـات التـي تضعـف فيهـا الرقابـة المسـتقلة أو القـدرات الفنيـة أو المحاسـبة القضائيـة المتخصصـة. ومـن هنـا يمكـن القـول إن أحـد أكبـر تحديـات المرحلـة المقبلـة ليس إنتـاج المزيـد مـن المبـادئ فقـط، بـل بنـاء قـدرة تنفيذيـة حقيقيـة تلاحـق الأثـر الواقعـي للـذكاء الاصطناعـي علـى الصحافـة والحقـوق الرقميـة.

كمـا أن فجـوة التنفيـذ تبـدو واضحـة فـي العلاقـة بيـن المعاييـر الدوليـة والتطبيـق الوطنـي، فتوصيـة اليونسـكو بشـأن أخلاقيـات الـذكاء الاصطناعـي توفـر إطـارًا قيميًـا مهمًـا، لكنهـا تظـل بحاجـة إلـى ترجمـة داخليـة فـي شـكل قوانيـن، ومدونـات سـلوك، وآليـات تقييـم أثـر، ولجـان رقابـة، وسياسـات بيانـات، وتدريـب مهني. واليونسـكو نفسـها تتحـدث اليـوم عـن أهميـة التنظيـم الذاتـي الإعلامـي والتكامـل بيـن المعاييـر الأخلاقيـة والعمـل داخـل غـرف الأخبـار، مـا يعنـي ضمنيًـا أن القانـون وحـده لا يغطـي كل شـيء.

وبالنسـبة إلـى الصحافـة، فـإن غيـاب هـذا الجسـر بيـن المبـدأ العـام والتطبيـق اليومـي قـد يخلـق حالـة يملـك فيهـا الصحفـي "حقًـا نظريًـا" فـي الخصوصيـة أو الحمايـة، لكنـه يفتقـر إلـى أدوات إجرائيـة واضحـة لحمايـة مصـدره أو لمعرفـة مـا إذا كانـت أداة الـذكاء الاصطناعـي التـي يسـتخدمها تحتفـظ ببياناتـه وتعيـد تدريـب النمـاذج عليهـا.

وهنـاك بعـد آخـر لا يقـل أهميـة، وهـو أن القوانيـن غالبًـا مـا تتأخـر عـن التحـولات العبـر حدوديـة، فالصحفـي قـد يعمـل فـي بلـد، ويسـتخدم خدمـة سـحابية فـي بلـد ثـانٍ، وتعالـج بياناتـه عبـر خـوادم فـي بلـد ثالـث، بينمـا تنتمـي المنصـة إلـى شـركة تخضـع لنظـام قانونـي رابـع.

فـي مثـل هـذه البيئـة، تصبـح حمايـة الحقـوق الرقميـة مسـألة عابـرة للسـيادة القانونيـة التقليديـة، ويصعـب علـى التشـريعات الوطنيـة وحدهـا أن تواكـب كل مسـارات البيانـات والتحليـل. ولهـذا كان مـن المهـم أن يصـدر فـي 2025 الإعلان المشـترك بشـأن الـذكاء

الاصطناعي وحرية التعبير وحرية الإعلام، الذي شدد على ضرورة ربط تصميم وتطوير ونشر الذكاء الاصطناعي بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، وحذر من استخدام الذكاء الاصطناعي لأغراض تقوض حرية التعبير أو حرية الإعلام. أهمية هذا الإعلان أنه يعترف ضمنيًا بأن الفجوة ليست قانونية محلية فقط، بل عالمية أيضًا.

أخلاقيات استخدام الذكاء الاصطناعي.. الشفافية والمسؤولية ونسب المحتوى

إذا كان القانون يحدد ما يُمنع وما يُفرض، فإن الأخلاق المهنية تحدد كيف نستخدم الأداة من دون أن نهدم الثقة. وفي الصحافة تحديدًا، لا يكفي أن يكون استخدام الذكاء الاصطناعي "قانونيًا" بالحد الأدنى؛ بل يجب أن يكون أيضًا واضحًا ومسؤولًا ومنسوبًا على نحو يمنع تضليل الجمهور أو إضعاف الشرعية المهنية. اليونسكو تضع الشفافية وقابلية التفسير والإشراف البشري والتدقيق والتتبع في قلب أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، وتؤكد أن مستوى الشفافية يجب أن يكون مناسبًا للسياق، وأن وجود الرقابة والتقييم والعناية الواجبة ضروري لتجنب التعارض مع حقوق الإنسان. وهذه مبادئ شديدة الصلة بالصحافة، لأن القيمة المركزية فيها ليست مجرد إنتاج محتوى، بل إنتاج معرفة عامة يمكن مساءلتها وفهم منهج الوصول إليها .

وأول هذه المبادئ هو الشفافية، فالصحافة المهنية لا تستطيع استخدام الذكاء الاصطناعي في مراحل مؤثرة من التحرير أو الإنتاج أو التقديم ثم تترك الجمهور في الظلام. وقد أكدت الأدلة الأوروبية الخاصة بقانون الذكاء الاصطناعي أن متطلبات الشفافية تهدف إلى تمكين الناس من معرفة متى يتفاعلون مع نظام ذكاء اصطناعي أو يتعرضون لمحتوى مولد آليًا، لأن ذلك يساعدهم على اتخاذ قرارات واعية ويحد من مخاطر التضليل والخداع والانتحال.

لكن الشفافية الصحفية المطلوبة أوسع من مجرد وسم تقني؛ فهي تشمل أيضًا الوضوح بشأن موضع استخدام الأداة: هل استُخدمت في الترجمة؟ أم في التلخيص؟

أم في صياغة أوّلية؟ أم في توليد صورة أو صوت أو فيديو؟ وهل راجعها صحفي بشري؟ وهل سمح للأداة بالعمل على مواد حساسة أم على مواد عامة فقط؟ كلما كان الإفصاح أكثر تحديدًا، كانت الثقة أقوى.

والمبدأ الثاني هو المسؤولية، فلا يجوز أن يتحول الذكاء الاصطناعي إلى "منطقة فراغ" تضيع فيها المساءلة.

معاهدة مجلس أوروبا تنص صراحة على ضرورة اعتماد تدابير لضمان المساءلة والمسؤولية عن الآثار السلبية على حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون الناتجة عن أنشطة دورة حياة أنظمة الذكاء الاصطناعي.

وفي السياق الإعلامي، تعني هذه القاعدة أن المؤسسة لا تستطيع التنصل من الخطأ بحجة أن الأداة هي التي اقترحت أو ولدت أو لخصت أو صنفت، المسؤولية التحريرية تبقى بشرية ومؤسسية في النهاية.

ولهذا فإن أخلاقيات الاستخدام الرشيد تقتضي أن تظل هناك جهة بشرية واضحة مسؤولة عن القرار النهائي، وعن التحقق من المواد، وعن التصحيح إذا حدث الخطأ، وعن تفسير ما وقع إذا سأل الجمهور أو المتضررون.

أما المبدأ الثالث فهو نسب المحتوى أو الإسناد الواضح، وهذه قضية بالغة الحساسية في الصحافة لأنها تمس أصالة العمل ومعناه، فإذا استخدمت المؤسسة الذكاء الاصطناعي في توليد صورة، أو إعادة بناء صوت، أو تلخيص وثيقة، أو اقتراح مسودة أولية، أو إنتاج نص موجه للجمهور، فينبغي أن يكون ذلك معلومًا بقدر يتناسب مع حجم تدخل الأداة وتأثيرها في المنتج النهائي.

وقد أشار الاتحاد الأوروبي إلى أن بعض النصوص المولدة بالذكاء الاصطناعي والمقصود بها إبلاغ الجمهور في مسائل ذات مصلحة عامة قد تندرج ضمن متطلبات

الشـفافية، كمـا أن مدونـة الممارسـة للنمـاذج العامـة الأغـراض تتضمـن فصـولًا حـول الشـفافية وحقـوق النشـر والسلامـة والأمـن، مـا يعكـس أن نسـبة المحتـوى ليسـت مسـألة تجميليـة، بـل ترتبـط أيضًـا بحقـوق المؤلـف وبنزاهـة المجـال المعلوماتـي.

وفـي هـذا الإطـار، أصبحـت المدونـات الأخلاقيـة والتنظيـم الذاتـي ضـرورة لا بـديلاً ثانويًا. فاليونسـكو دعمـت فـي 2025 مبـادرات للتكامـل الأخلاقـي للـذكاء الاصطناعـي داخـل غـرف الأخبـار، كمـا دعمـت إعلانًـا لهيئـات وتنظيمـات إعلاميـة شـدد علـى الشـفافية والمسـاءلة والثقافـة المعرفيـة بالـذكاء الاصطناعـي.

الدلالـة هنـا واضحـة: حتـى مـع وجـود قوانيـن عامـة، تبقـى غـرف الأخبـار بحاجـة إلـى سياسـات داخليـة تفصيليـة تجيـب عـن أسـئلة عمليـة لا يحسـمها القانـون دائمًـا، مثـل: متـى نسـمح باسـتخدام أدوات عامـة؟ مـا نـوع البيانـات المحظـور إدخالهـا؟ كيـف نوسـم المـواد؟ مـن يوافـق علـى اسـتخدام التوليـد البصـري؟ مـا الـذي يوجـب الإفصـاح للجمهـور؟ وكيـف نحفـظ سـجلًا داخليًـا يتيـح المراجعـة اللاحقـة؟ هـذه الأسـئلة هـي جوهـر الأخلاق التطبيقيـة، وهـي غالبًـا مـا تحـدد مصداقيـة المؤسسـة أكثـر ممـا تحـدده النصـوص المجـردة.

ولهـذا يمكـن القـول إن أخلاقيـات اسـتخدام الـذكاء الاصطناعـي فـي الصحافـة تقـوم علـى ثلاث ركائـز مترابطـة: ألا يُخفـى اسـتخدامه حيـن يكـون مؤثـرًا، وألا تُرفـع عنـه المسـؤولية، وألا يُمـرر المحتـوى المولـد أو المعـاد تشـكيله مـن دون نسـبة واضحـة.

ومـا عـدا ذلـك، فـإن المؤسسـة تخاطـر ليـس فقـط بارتـكاب خطـأ مهنـي، بـل بإضعـاف عقـد الثقـة بينهـا وبيـن جمهورهـا.

فالمشـكلة فـي الـذكاء الاصطناعـي ليسـت أنـه ينتـج نصًـا أو صـورة فحسـب، بـل أنـه قـد ينتـج ذلـك بقـدر مـن الإقنـاع يجعـل الجمهـور يخلـط بيـن الخبـرة البشـرية والأداء الآلـي.

وهنا يصبح الواجب الأخلاقي مضاعفًا: حماية الحقيقة، وحماية الطريق الذي وصلت به الحقيقة إلى الناس.

تُظهر القراءة القانونية والأخلاقية أن العالم لم يعد في مرحلة الفراغ الكامل، لكنه أيضًا لم يصل بعد إلى مرحلة الكفاية التنظيمية، فهناك تطور واضح في التشريع، كما في قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي، وتقدم مهم في الإطار الحقوقي الدولي، كما في معاهدة مجلس أوروبا وتوصية اليونسكو ومواقف الأمم المتحدة، لكن هذا كله لا يلغي أن التنظيم لا يزال غير متكافئ، وأن تطبيقه غير مكتمل، وأن خصوصية العمل الصحفي داخل هذا المشهد لا تزال تحتاج إلى تفصيل أكبر.

لذلك فالسؤال ليس: هل لدينا قوانين؟ بل: هل لدينا قوانين كافية، قابلة للتنفيذ، مدعومة برقابة مستقلة، ومترجمة إلى بروتوكولات داخل غرف الأخبار؟ والإجابة حتى الآن تميل إلى أن البناء بدأ، لكنه لم يكتمل بعد.

أما أخلاقيًا، فالمبدأ الحاكم ينبغي أن يكون واضحًا: كلما زادت قدرة الذكاء الاصطناعي على التدخل في إنتاج المعرفة العامة، زادت الحاجة إلى الشفافية، والمساءلة، ونسب المحتوى، والإشراف البشري، وحماية الحقوق الرقمية. ومن دون ذلك، قد تتحول الأداة من وسيلة دعم مهني إلى مصدر جديد للغموض وفقدان الثقة وتآكل الشرعية.

وهذه بالضبط هي النقطة التي يلتقي فيها القانون بالأخلاق: القانون يضع الحدود الدنيا، لكن الأخلاق المهنية هي التي تحفظ روح الصحافة حين تتسع الأدوات وتتداخل السلطة التقنية مع السلطة الإعلامية.

لا يدخل الذكاء الاصطناعي إلى المجال الإعلامي بوصفه أداة تقنية محايدة فقط، بل بوصفه عاملًا يعيد توزيع القوة داخل الصناعة الإعلامية نفسها، فالمؤسسة

اقتصادات الذكاء الاصطناعي والفجوة الرقمية في الإعلام

التي تملك بنية سحابية قوية، واشتراكات مدفوعة، وخبراء بيانات، ومطورين، وسياسات حماية رقمية، لا تبدأ من النقطة نفسها التي تبدأ منها غرفة أخبار صغيرة أو مؤسسة محلية أو منصة مستقلة محدودة الموارد.

ومن هنا، فإن النقاش حول الذكاء الاصطناعي في الإعلام لا يقتصر على سؤال: ماذا تستطيع هذه الأدوات أن تفعل؟ بل يمتد إلى سؤال أكثر حساسية: من يستطيع الوصول إليها أصلًا، ومن يملك شروط استخدامها الآمن والفعّال، ومن يدفع ثمن هذا التفاوت؟ وتوضح اليونسكو أن التكاليف التشغيلية المرتفعة للذكاء الاصطناعي قد تركز النفوذ في أيدي عددٍ محدودٍ من الشركات التي لا تتطابق حوافزها دائمًا مع المصلحة العامة، وأن الفجوة تتسع بين من يصممون النماذج ومن يعيشون تحت أثرها.

الفجوة الرقمية لم تعد فجوة اتصال فقط

في النقاش التقليدي كان مفهوم "الفجوة الرقمية" يشير غالبًا إلى التفاوت في الوصول إلى الإنترنت أو الأجهزة.

أما اليوم، فقد أصبح أعمق من ذلك بكثير، فالفجوة في عصر الذكاء الاصطناعي تشمل القدرة على الوصول إلى البنية الحاسوبية عالية الاستهلاك، والبيانات ذات الجودة المناسبة، والمهارات البشرية المتخصصة، والقدرة على التدريب والتخصيص والاختبار والامتثال القانوني.

وتشير UNCTAD في تقريرها لعام 2025 إلى وجود انقسام واضح بين الاقتصادات المتقدمة والنامية فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي، وتلفت إلى أن أقل من ثلث

الـدول الناميـة فقـط لديهـا اسـتراتيجيات وطنيـة للـذكاء الاصطناعـي، وأن 118 دولـة، معظمهـا فـي الجنـوب العالمـي، غائبـة عـن مناقشـات الحوكمـة الكبـرى الخاصـة بالذكاء الاصطناعـي.

كمـا تؤكـد أن الاقتصـادات الناميـة تحتـاج إلـى الاسـتثمار فـي ثلاثـة مرتكـزات أساسـية: البنيـة التحتيـة، والبيانـات، والمهـارات.

وهـذا يعنـي أن الفجـوة ليسـت فـي "اسـتخدام الأداة" فقـط، بـل فـي القـدرة علـى بنـاء بيئـة تسـمح باسـتخدامها اسـتخدامًا سـياديًا وآمنًـا ومنتجًـا. وقـد أشـار المنتـدى الاقتصـادي العالمـي إلـى أن بلـدان الجنـوب العالمـي تعانـي مـن محدوديـة الوصـول إلـى البنـى التحتيـة كثيفـة الطاقـة، والقـدرات الحاسـوبية المتقدمـة، والبيانـات عاليـة الجودة، والمهـارات المتعلقـة بالـذكاء الاصطناعـي، وأن هـذا التفـاوت مرشـح لتعميـق الفـوارق الاقتصاديـة والاجتماعيـة والتنافسـية.

وعندمـا نترجـم هـذا إلـى المجـال الإعلامـي، تصبـح النتيجـة واضحـة: ليسـت كل غـرف الأخبـار قـادرة علـى دخـول عصـر الـذكاء الاصطناعـي بالشـروط نفسـها، وبعضهـا سـيدخله مـن موقـع الفاعـل، بينمـا سـيدخله بعضهـا الآخـر مـن موقـع التابـع أو المسـتهلك أو المتأخـر.

الذكاء الاصطناعي يعيد توزيع القوة بين الدول والمؤسسات

مـن أهـم مـا تكشـفه البيانـات الدوليـة أن الـذكاء الاصطناعـي لا ينمـو فـي فـراغ تنافسـي متـوازن، بـل فـي سـوق شـديدة التركّـز، حيـث تشـير UNCTAD إلـى أن السـوق العالميـة للـذكاء الاصطناعـي قـد تصـل إلـى 4.8 تريليـون دولار بحلـول 2033، لكنهـا تحـذر فـي الوقـت نفسـه مـن أن المنافـع لا تـزال شـديدة التركـز، وأن 100 شـركة فقـط، معظمهـا فـي الولايـات المتحـدة والصيـن، تسـتحوذ علـى 40% مـن الإنفـاق العالمـي للشـركات علـى البحـث والتطوير.

كما تشير إلى أن القيمة السوقية لبعض الشركات التقنية الكبرى، مثل Apple و Microsoftg Nvidia، تبلغ نحو 3 تريليونات دولار لكل منها، بما يوازي تقريبًا الناتج المحلي الإجمالي للقارة الإفريقية بأكملها. هذه الأرقام تشرح، بوضوح شديد، أن الذكاء الاصطناعي لا يعمق فقط فجوة تقنية، بل فجوة سلطة وسوق ونفوذ.

وبالنسبة إلى الإعلام، لا يقتصر أثر هذا التركّز على امتلاك النماذج نفسها، بل يشمل أيضًا التحكم في البنية التحتية التي تمر عبرها المؤسسات الإعلامية: الحوسبة السحابية، ومحركات البحث، ومنصات التوزيع، وأدوات التحليلات، وواجهات البرمجة، وأنظمة الإعلان، وأحيانًا حتى مسارات اكتشاف المحتوى والوصول إليه.

ولهذا تحذر اليونسكو من أن غياب آليات أكثر عدلًا لتبادل القيمة بين الصحافة

والمنصات قد يُضعِف الإعلام ذا المصلحة العامة في اللحظة نفسها التي تستفيد فيها المنصات والشركات التقنية من محتواه وأرشيفه وبياناته جمهوره. وبعبارة أخرى، من يملك البنية التحتية للذكاء الاصطناعي لا يملك فقط الأداة، بل يملك أيضًا شروط السوق التي تعمل فيها الصحافة.

تكلفة الذكاء الاصطناعي في الإعلام أعلى من مجرد الاشتراك في الأداة

كثيرًا ما يُختزل الحديث عن كلفة الذكاء الاصطناعي في رسوم الاشتراك الشهري للأدوات، لكن التكلفة الحقيقية داخل الإعلام أوسع بكثير، فهي تشمل الاشتراكات المدفوعة، والتخزين السحابي، وتأمين البيانات، وتطوير السياسات الداخلية، والتدريب، وتوظيف الكفاءات، ورفع جاهزية الأمن السيبراني، والامتثال القانوني، ووقت المراجعة البشرية، وتطوير مسارات عمل جديدة داخل المؤسسة. ولهذا، فإن السؤال: "هل المؤسسات الصغيرة قادرة على المنافسة؟" لا يرتبط فقط بسعر الأداة، بل بقدرتها على تحمل الكلفة الكلية للانتقال إلى بيئة ذكية من دون أن تضحي بالجودة أو السلامة أو الاستقلال.

وتشير اليونسكو إلى أن "التكاليف التشغيلية المرتفعة" يمكن أن تركز القوة في يد عدد محدود من الفاعلين، بينما يوضح معهد رويترز في اتجاهاته لعام 2026 أن المؤسسات الإخبارية تتوقع انخفاضًا في حركة الزيارات القادمة من محركات البحث بنسبة 43% خلال السنوات الثلاث المقبلة، وهو ما يعني أن الضغط المالي لن يأتي فقط من كلفة الأدوات، بل أيضًا من اهتزاز نماذج الوصول والعائد في الوقت نفسه.

وهذا يضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في موقف معقد، فهي تحتاج إلى الذكاء الاصطناعي حتى لا تتأخر مهنيًا، لكنها تحتاج في الوقت نفسه إلى استثمارات في البنية والحماية والتدريب حتى لا تستخدمه بشكل هش أو خطِر أو محدود القيمة.

ومن هنا تظهر أهمية المبادرات التي تحاول سد الفجوة، فالصندوق الدولي للإعلام ذي المصلحة العامة IFPIM يعرّف نفسه بأنه يعمل على "تأمين مستقبل مستدام للإعلام المستقل" في عصر الذكاء الاصطناعي، مع تركيز على الأسواق المنخفضة والمتوسطة الدخل.

وتظهر بيانات محفظته حتى نهاية 2024 أنه دعم 144 مؤسسة إعلامية في 34 دولة، بمتوسط منحة بلغ 195 ألف دولار، مع تسجيل 63% من الجهات المدعومة زيادة في إجمالي الإيرادات و 88% زيادة في الوصول إلى الجمهور.

هذه الأرقام لا تقول إن المشكلة حُلّت، لكنها تكشف أن الفجوة الاقتصادية حقيقية إلى درجة أن سدها يحتاج إلى آليات تمويل ومساندة خارجية منظمة، لا إلى نصائح تقنية فقط.

المؤسسات الصغيرة لا تُهزم فقط بسبب نقص المال بل بسبب نقص الحماية والسيطرة

أحد أخطر أوجه عدم المساواة الإعلامية اليوم أن المؤسسات الصغيرة لا تعاني فقط من ضعف الميزانية، بل أيضًا من ضعف القدرة على حماية محتواها وإدارته في مواجهة أنظمة الذكاء الاصطناعي الكبرى. ويظهر ذلك بوضوح في مثال البرازيل الذي وثقه تقرير The Protocol Gap: Brazil في مارس 2026.

فبحسب التقرير، 75% من المواقع الإخبارية البرازيلية لديها ملف robots.txt، لكن 7.2% فقط كانت تمنع واحدًا على الأقل من "زواحف الذكاء الاصطناعي"، ما يعني أن 93% من أصل 4,025 موقعًا إخباريًا شملها التحليل لم تكن تملك تعليمات محددة لمنع جمع المحتوى بواسطة وكلاء الذكاء الاصطناعي.

هذه المعطيات تكشف أن الفجوة ليست في الوصول إلى التكنولوجيا فقط، بل

فـي القـدرة علـى التفـاوض معهـا أو وضـع حـدود لهـا أو حتـى معرفـة مـا يلـزم لحمايـة المحتـوى منهـا.

وهــذا المثــال مهــم لأنــه يوضــح أن عــدم المســاواة الإعلاميــة فــي عصــر الــذكاء الاصطناعــي لا تعنــي فقــط أن المؤسســات الصغيــرة لا تمتلــك أدوات قويــة، بــل أيضًــا أنهــا قــد لا تمتلــك القــدرة القانونيــة أو التقنيــة أو التشــغيلية للدفــاع عــن محتواهــا حيــن تســتخدمه الشــركات الكبــرى فــي التدريــب، أو الفهرســة، أو التلخيــص، أو الإجابــات الذكيــة.

ولهــذا يصبــح الــذكاء الاصطناعــي، فــي بعــض الســياقات، عــاملًا يضاعــف هشاشــة المؤسســات الأضعــف مرتيــن: مــرة لأنهــا لا تملــك مــا يكفــي مــن الأدوات، ومــرة لأنهــا لا تملــك مــا يكفــي مــن الســيطرة علــى مــا تنتجــه أصلًا.

هل يعمّق الذكاء الاصطناعي عدم المساواة الإعلامية؟

الإجابــة الأقــرب إلــى الواقــع هــي: نعــم، يمكنــه أن يعمّقهــا، مــا لــم تُتبــن سياســات مضــادة بوضــوح، فحيــن تكــون البنيــة الحاســوبية والبيانــات والحوكمــة مركــزة فــي عــدد قليــل مــن الــدول والشــركات، وحيــن تكــون كلفــة الاســتخدام الآمــن مرتفعــة، وحيــن تكــون آليــات التفــاوض علــى القيمــة بيــن الإعلام والمنصــات غيــر متكافئــة، يصبــح الــذكاء الاصطناعــي ميــالًا بطبيعتــه إلــى مكافــأة الأقــوى لا إلــى إنصــاف الأضعــف.

وتلمّــح اليونســكو بوضــوح إلــى هــذا الاحتمــال حيــن تحــذر مــن أن الــذكاء الاصطناعــي قــد يقــود إمــا إلــى انقــراض الإعلام ذي المصلحــة العامــة أو إلــى بنــاء نظــام معلوماتــي أكثــر عدالــة، وأن مــا سيحســم النتيجــة هــو وجــود حلــول تضمــن دعــم المعلومــات ذات المصلحــة العامــة، وآليــات أكثــر عــدلًا لتبــادل القيمــة بيــن الصحافــة والمنصــات، وتعاونًــا بيــن المؤسســات الإعلاميــة وغيرهــا مــن منتجــي المعلومــات العامــة.

لكــنّ هــذا التعميــق ليس قــدرًا محتومًا، فـــUNCTAD تطرح بوضــوح أن النمــاذج المفتوحة،

والبيانات المفتوحة، والتعاون الدولي، وبناء القدرات، يمكن أن تجعل الوصول إلى الذكاء الاصطناعي أكثر عدلًا. كما توصي بمقاربات تجعل الدول النامية جزءًا من وضع القواعد لا مجرد متلقية لها. وفي المجال الإعلامي، يمكن ترجمة هذا إلى سياسات عملية: بناء أدوات عربية ومحلية أقل كلفة وأكثر احترامًا للخصوصية، إنشاء بنى سحابية أو خدمات مشتركة بين مؤسسات مستقلة، تطوير صناديق دعم للتحول الرقمي، واعتبار حماية المحتوى والتفاوض على استخدامه جزءًا من استدامة الصحافة لا شأنًا قانونيًا منفصلًا.

سيطرة الشركات الكبرى ليست مشكلة سوق فقط بل مشكلة استقلال إعلامي

حين تزداد هيمنة الشركات التقنية الكبرى على النماذج والبنية والمنصات، فإن الخطر لا يقتصر على المنافسة الاقتصادية، بل يمتد إلى الاستقلال التحريري نفسه. فالمؤسسات الإعلامية قد تجد نفسها معتمدة على مزود واحد أو اثنين في أدوات الكتابة، أو البحث، أو الأرشفة، أو التوزيع، أو اكتشاف المحتوى، أو الوصول إلى الجمهور. وعند هذه النقطة، تصبح قرارات شركة تقنية واحدة قادرة على التأثير في التكلفة، والوصول، والمرئية، والربحية، وحتى في شكل المنتج الصحفي.

وهذا ما يجعل قضية الذكاء الاصطناعي في الإعلام قضية سيادة معرفية أيضًا: من يحدد الشروط؟ ومن يتحكم بالوصول؟ ومن يملك حق تعديل القواعد، أو الأسعار، أو الواجهات، أو آليات السحب والفهرسة؟ إن الصحافة التي لا تملك إلا أن تشتري من السوق الذي تتحكم به الشركات الكبرى ستجد نفسها معرضة أكثر لأن تكون تابعة لشروطه.

ولهذا فإن مسألة اقتصادات الذكاء الاصطناعي لا ينبغي قراءتها بوصفها بندًا ماليًا فقط، إنها مسألة تتعلق بمن يملك المستقبل التحريري نفسه، فإذا كانت كلفة

الأدوات مرتفعة، والحماية مكلفة، والاعتماد على المنصات متزايدًا، والوصول إلى الجمهور مهددًا بانخفاض الإحالات من البحث، فإن المؤسسات الصغيرة لن تواجه فقط مشكلة "إنتاج أقل"، بل قد تواجه خطر التبعية البنيوية: الاعتماد على أدوات لا تسيطر عليها، وأسواق لا تفاوض فيها، ومسارات توزيع لا تملك مفاتيحها.

وهذا ما يجعل الدعوات إلى "قيمة عادلة" بين المنصات والإعلام، وإلى بنى تشاركية، وإلى استثمارات عامة أو جماعية في الإعلام ذي المصلحة العامة، أكثر من مجرد مقترحات إصلاحية؛ إنها شروط لمنع تحول الذكاء الاصطناعي إلى عامل تركيز مفرط للقوة.

فالـذكاء الاصطناعـي لا يعيـد تشـكيل الصحافـة مهنيًـا فقـط، بـل يعيـد ترتيـب خريطـة القـوة داخلهـا عالميًـا. فهنـاك دول تملـك البنيـة والمـوارد والمهـارات والاسـتراتيجيات، ودول لا تـزال خـارج غـرف الحوكمـة الأساسـية.

وهنـاك مؤسسـات كبـرى تسـتطيع الاسـتثمار فـي النمـاذج والحمايـة والبنيـة السـحابية، ومؤسسـات أصغـر تدخـل هـذا العالـم مـن بوابـة الأدوات المجانيـة أو المحـدودة، وأحيانًـا مـن دون قـدرة كافيـة علـى حمايـة محتواهـا أو مصادرهـا أو اسـتقلالها. وفـي هـذا السـياق، لا يكـون السـؤال: هـل الـذكاء الاصطناعـي مفيـد للإعلام؟ بـل: لمـن سـيكون مفيـدًا أكثـر، وتحـت أي شـروط، وعلـى حسـاب مـن؟

والنتيجـة أن الفجـوة الرقميـة واقتصـادات الـذكاء الاصطناعي ليسـتا موضوعيـن منفصلين، بـل موضـوع واحـد: مـن يملـك الـذكاء الاصطناعـي يملـك جـزءًا متزايـدًا مـن النفـوذ الإعلامـي. ولذلـك فـإن أي رؤيـة جـادة لمسـتقبل الصحافـة لا بـد أن تربـط بيـن الحـق فـي الوصـول إلـى الأدوات، والقـدرة علـى تحمّـل كلفتهـا، وحمايـة المحتـوى، وبنـاء المهارات، والحـد مـن هيمنـة الشـركات الكبـرى، وتوفيـر تمويـل عـادل ومسـتدام للإعلام المسـتقل. مـن دون ذلـك، قـد يتحـول الـذكاء الاصطناعـي مـن فرصـة لتحديـث الصحافـة إلـى آليـة جديـدة لتعميـق عـدم المسـاواة داخلهـا وبيـن دول العالـم ومؤسسـاته.

تجارب ونماذج واقعية

لا يكتمل أي نقاش حول الذكاء الاصطناعي في الصحافة إذا بقي حبيس المستوى النظري، فالقضية لم تعد مجرد احتمال مستقبلي أو مجرد جدل أكاديمي حول ما يمكن أن تفعله الخوارزميات، بل أصبحت واقعًا مهنيًا وحقوقيًا يتجسد يوميًا داخل غرف الأخبار، وفي المنصات، وفي ساحات النزاعات، وفي ملفات المراقبة والانتهاكات.

ولهذا يكتسب هذا المحور أهمية خاصة، لأنه ينقل النقاش من مستوى المبادئ العامة إلى مستوى الوقائع: كيف تستخدم مؤسسات إعلامية كبرى الذكاء الاصطناعي عمليًا؟ كيف تحول إلى أداة تضليل في حالات واقعية؟ وكيف انعكس على سلامة الصحفيين وحقوقهم الرقمية في بيئات عربية وغربية مختلفة؟ والنتيجة التي تكشفها هذه النماذج أن الذكاء الاصطناعي لا يسير في اتجاه واحد؛ ففي بيئات معينة يظهر بوصفه أداة لتحسين العمل الصحفي تحت إشراف مهني صارم، وفي بيئات أخرى يتحول إلى وسيط بينيّ بين التضليل والمراقبة والضغط على المجال العام.

مؤسسات إعلامية تستخدم الذكاء الاصطناعي ضمن حوكمة معلنة

من أبرز النماذج الغربية في هذا المجال وكالة أسوشيتد برس، التي تبنت مقاربة حذرة وواضحة نسبيًا، فالوكالة حدّثت معاييرها في مايو 2024 لتسمح بالتجريب في مجالات محددةٍ، مثل ترجمة القصص من الإنجليزية إلى الإسبانية، وإنشاء ملخصات للقصص بعد كتابتها من صحفي بشري، واقتراح عناوين لبعض المواد، مع تأكيد صريح أن المحتوى يبدأ من عمل صحفي بشري ويُراجع ويُدقَّق قبل النشر.

كما أوضحت معاييرها الأوسع أن دور الصحفي في جمع الوقائع وتقييمها وترتيبها لا يتغير، وأن الذكاء الاصطناعي لا يُنظر إليه بديلًا عن الصحفي. أهمية هذا النموذج لا تكمن فقط في استخدام الأداة، بل في وضوح الحدود: أين يُسمح بالتجريب، ومن يراجع، وما الذي يبقى بيد المحرر.

وفي السياق الغربي أيضًا، يقدم فايننشال تايمز نموذجًا مختلفًا يقوم على دمج الذكاء الاصطناعي داخل منتج إخباري موجه للمشتركين مع قدر من الإفصاح. خدمة Ask FT تقدم إجابات مولدة بالذكاء الاصطناعي عبر البحث في أرشيف الصحيفة منذ 2004، بينما أوضحت مادة صادرة عبر WAN-IFRA أن الصحيفة تختبر أيضًا ملخصات مولدة آليًا لبعض المواد، لكن القارئ يصل إليها عبر زر واضح، مع التنبيه إلى أن الملخص drafted by AI ثم edited by an FT journalist. هذا المثال مهم لأنه يكشف انتقال بعض المؤسسات من مرحلة "التجريب الداخلي" إلى مرحلة "المنتج التحريري المعلن"، مع محاولة الحفاظ على الشفافية وعدم إخفاء طبيعة الأداة أو دور المراجعة البشرية.

أما في البيئة العربية، فيبرز نموذج شبكة الجزيرة التي أعلنت في ديسمبر 2025 إطلاق نموذج خبري متكامل مدعوم بالذكاء الاصطناعي باسم The Core، بُني على Google Cloud، ويهدف إلى مساعدة الصحفيين في معالجة البيانات المعقدة، وإنتاج محتوى أكثر غنى، وتوسيع السياق التحليلي، وأتمتة بعض سير العمل الداخلي.

كما أن معهد الجزيرة للإعلام كان قد نظم في 2025 مؤتمره الثاني حول الذكاء الاصطناعي في الإعلام، مؤكدًا أن النقاش العربي لم يعد يدور حول ما إذا كانت هذه الأدوات ستدخل غرف الأخبار، بل حول كيفية إدارتها مهنيًا.

غير أن هذا المسار لا يلغي وجود فجوة حقيقية داخل العالم العربي بين المؤسسات القادرة على الاستثمار في البنية التقنية والحوكمة، والمؤسسات الأصغر التي لا تزال تتحرك في بيئة أقل تمويلًا وأكثر هشاشة، كما يلفت تحليل حديث في منصة الجزيرة جورنال.

وتكشف هذه الأمثلة الثلاثة أن استخدام الذكاء الاصطناعي في الإعلام لا يأخذ شكلًا واحدًا، فهناك مؤسسات تتعامل معه كأداة تحسين سير العمل تحت رقابة تحريرية صارمة، وأخرى تطوره ضمن منتجات اشتراك وتخصيص محتوى، وثالثة تسعى إلى بناء نماذج أكثر تكاملًا داخل بيئة تحريرية عربية، لكن ما يجمع النماذج الأكثر نضجًا هو أمران: الإفصاح والتحرير البشري النهائي، وكلما غاب هذان العنصران، زادت احتمالات الانتقال من الاستخدام المسؤول إلى الاستخدام المربك أو المضلل.

حين يتحول الذكاء الاصطناعي إلى أداة تضليل

في الجهة المقابلة، تكشف الوقائع أن الذكاء الاصطناعي لم يكتفِ بإنتاج صور أو فيديوهات مزيفة، بل بدأ يضرب طبقات أعمق من المجال الإعلامي، من بينها فكرة «الخبير» نفسها، إذ تعرض خلاصة تحقيقات تناولت ظاهرة "الخبراء الوهميين" الذين ظهروا في وسائل إعلام بريطانية بهويات مصطنعة ومدعومة بالذكاء الاصطناعي، وقدّموا تعليقات في مجالات متعددة بوصفهم مراجع مهنية. وتنسجم هذه المادة مع ما نُشر لاحقًا عن أن أكثر من 1000 قصة في الإعلام البريطاني استندت إلى محتوى "خبراء" مزيفين أو إلى حد كبير مولد بالذكاء الاصطناعي، وأن شركات تحسين محركات البحث ووكالات علاقات عامة استخدمت هذه الشخصيات لزرع روابط خلفية وتحسين ترتيب مواقع عملائها.

كما أظهرت بيانات أخرى مرتبطة بهذه القضية أن ثلث الخبراء تقريبًا (33%) الذين ظهروا في مواد صحفية مدفوعة بالعلاقات العامة تعذر التحقق من وجودهم أصلًا، وأن 44% منهم لم يكن لديهم حساب LinkedIn، فيما لم تكن لدى 35% منهم صورة عامة يمكن التحقق منها.

والأخطر في هذه الواقعة أنها لا تتعلق بفبركة صورة أو فيديو فقط، بل بفبركة السلطة المعرفية داخل النص الصحفي، فحين تستعين المؤسسات الإعلامية بتعليق "خبير" لتعزيز المصداقية، ثم يتبين أن هذا الخبير شخصية مُنشأة بالذكاء الاصطناعي أو مسوقة بهوية وهمية، فإن الضرر لا يقع على قصة واحدة فقط، بل على فكرة المرجعية الصحفية ذاتها.

والمادة المرفقة تضيف هنا تفصيلًا دالًا: إذ تشير إلى أن منصة Press flow المتخصصة في ربط الصحفيين بالمصادر اضطرت في إحدى الفترات إلى رفض عشرات الطلبات بعد الشك في أصالة أصحابها، وتطوير أدوات وممارسات أكثر صرامة لرصد الصور

والهويات المزيفة قبل تسللها إلى المجال الإعلامي. وهذا يعكس انتقال المشكلة من هامش طريف أو شاذ إلى تهديد تشغيلي مباشر يربك آليات العمل اليومي داخل الصحافة.

ولا تقف حالات التضليل عند "الخبراء الوهميين"، ففي الحروب والنزاعات، يتحول الذكاء الاصطناعي إلى مضاعف خطير للفوضى البصرية والرمزية.

فقد وثقت وكالة أسوشيتد برس أن الحرب على إيران شهدت انتشارًا واسعًا لصور ومقاطع مولدة بالذكاء الاصطناعي، بينها مشاهد لقصف لم يحدث، وصور لجنود قِيل إنهم أُسروا، ومقاطع صُممت لتوليد انفعال سريع أكثر من نقل معلومة دقيقة.

ونقلت الوكالة عن معهد الحوار الاستراتيجي أن قرابة عشرين حسابًا على منصة X كانت تنشر بانتظام مواد مولدة بالذكاء الاصطناعي، حصدت مجتمعة أكثر من مليار مشاهدة منذ بداية الصراع، وكان كثير منها موثقًا.

فـي هـذه الحالـة لا يصبـح الـذكاء الاصطناعـي مجـرد أداة إنتـاج زيـف، بـل جـزءًا مـن آلـة توزيـع وتضخيـم سياسـي ونفسـي فـي زمـن الحـرب.

وفـي فلسـطين، كشـفت تقاريـر مبكـرة منـذ حـرب غـزة 2023 أن الصـور والمقاطـع المولـدة أو المنزوعـة السـياق وجـدت بيئـة خصبـة للانتشـار، كمـا أن مجـرد اتهـام الصـور الحقيقيـة بأنهـا "مولـدة بالـذكاء الاصطناعـي" أصبـح أحيانًـا وسـيلة لتشـكيك الجمهـور فـي الوقائـع الموثقـة.

وتوضـح اليونسـكو فـي معالجتهـا لموضـوع التزييـف العميـق وأزمـة المعرفـة أن التحـدي لـم يعـد فـي كشـف الزائـف فقـط، بـل فـي حمايـة الحقيقـي مـن أن يُدفـن تحـت ركام الشـك. وهـذا بالضبـط مـا يجعـل الـذكاء الاصطناعـي تحديًـا مركبًـا للصحافـة: فهـو لا ينتـج الأكاذيـب فحسـب، بـل يضعـف أيضًـا القـوة الإثباتيـة للصـور والشـهادات الحقيقيـة.

تجارب صحفيين تعرضوا لانتهاكات رقمية

إذا كان الـذكاء الاصطناعـي يعيـد تشـكيل بيئـة المعلومـات، فإنـه يعيـد أيضًـا تشـكيل أدوات الاسـتهداف ضـد الصحفييـن. ومـن أوضـح الأمثلـة العربيـة الحديثـة مـا كشـفه مختبر سـيتزن لاب فـي فبرايـر 2024 عـن مراقبـة واسـعة النطـاق ببرنامـج Pegasus فـي الأردن، حيـث أكـد التقريـر وجـود 30 حالـة مؤكـدة مـن الإصابـة أو الاسـتهداف داخـل مجتمـع مدنـي محلـي، وكان 14 شـخصًا علـى الأقـل مـن الضحايـا المؤكديـن يعملـون فـي الإعلام، صحفييـن أو موظفيـن إعلامييـن.

أهميـة هـذه الواقعـة أنهـا توضـح أن اسـتهداف الصحفـي لـم يعـد يقتصـر علـى الاعتقـال أو المصـادرة، بـل أصبـح يمتـد إلـى الهاتف نفسـه بوصفـه أرشـيفًا حيًـا للمصـادر، والوثائق، والاتصـالات، والمواقع.

وفـي السـياق الفلسـطيني، وثقـت أمنسـتي اسـتخدام إسـرائيل لأنظمـة التعـرف علـى

الوجوه مثل Red Wolf في القدس الشرقية والخليل، وربطتها بشبكة كثيفة من كاميرات المراقبة التي تُبقي الفلسطينيين تحت مراقبة شبه دائمة.

صحيح أن هذا المثال لا يقتصر على الصحفيين، لكنه يكتسب دلالة خاصة بالنسبة إليهم، لأن الصحفي في بيئة كهذه لا يعمل فقط تحت تهديد ميداني، بل داخل بنية مراقبة بصرية وخوارزمية تجعل الحركة والتوثيق والاتصال نفسها أنشطة قابلة للرصد والتحليل.

ومع تكرار انقطاعات الإنترنت في فلسطين، وخاصة في غزة، يتفاقم الأثر على العمل الصحفي؛ إذ وثقت Access Now أن فلسطين شهدت سبع حالات قطع للإنترنت في 2025، وجميعها فُرضت من إسرائيل واستهدفت خصوصًا قطاع غزة.

وفي إيران وما يتصل بها من امتداد عابر للحدود، تبدو الصورة أشد تعقيدًا، فقد وثّق تقرير "مراسلون بلا حدود" عن التهديدات الموجهة إلى الصحفيين الإيرانيين العاملين في المملكة المتحدة تصاعدًا في التهديدات والملاحقة النفسية والرقمية، بينما أشار دليل حكومي بريطاني جمع تقارير متصلة بهذا الملف إلى أن أكثر من 20 صحفيًا من بي بي سي الإيرانية أو أقاربهم تلقوا تهديدات بالقتل حتى مارس 2024، وبعضهم احتاج إلى حماية شرطية.

هذا يوضح أن التهديد الرقمي لم يعد مقيدًا بالحدود الجغرافية، وأن الصحفي قد يُلاحق بالترهيب أو الاستهداف أو التشهير حتى في المنفى.

أما في البيئات الغربية، فالصورة لا تبدو وردية كما قد يُظن، ففي صربيا وثّقت أمنستي في مارس 2025 استهداف صحفيين اثنين من شبكة BIRN ببرنامج Pega-sus خلال فبراير 2025، واعتبرت ذلك امتدادًا لنمط أوسع من استخدام أدوات تجسس عالية التوغل ضد المجتمع المدني والصحفيين.

وفـي أوروبـا أيضًـا، كشـف Citizen Lab وAccess Now عـن اسـتهداف مـا لا يقـل عـن سـبعة صحفييـن وناشـطين منفييـن مـن روسـيا وبيلاروسـيا ولاتفيـا وإسـرائيل ببرنامـج Pegasus داخـل الاتحـاد الأوروبـي، فيمـا أكـدت لجنـة حمايـة الصحفييـن أن خمسـة صحفييـن علـى الأقـل كانـوا ضمـن الحـالات الموثقـة. الدلالـة هنـا شـديدة الوضـوح: حتـى البيئـات الغربيـة أو الأوروبيـة التـي تملـك تقاليـد قانونيـة أقـوى لا تبـدو محصنـة تمامًـا مـن اختراقـات المرتزقـة أو المراقبـة العابـرة للحـدود.

كمـا أن الانتهـاك لا يأتـي دائمًـا فـي صـورة تجسـس فنـي فقـط، بـل فـي صـورة عنـف رقمـي منظـم، حيـث أفـادت اليونسـكو فـي 2026 بـأن 75% مـن النسـاء الصحفيـات والإعلاميـات اللواتـي شـملهن اسـتطلاعها تعرضـن لعنـف عبـر الإنترنـت أثنـاء العمـل، وأن 19% منهـن تعرضـن لعنـف إلكترونـي مدعـوم بالـذكاء الاصطناعـي، فيـما قـال 24% مـن جميـع المشـاركين، مـن صحفييـن وكتـاب ومدافعيـن عـن حقـوق الإنسـان، إنهـم واجهـوا عنفًـا إلكترونيًـا مدعومًـا بالـذكاء الاصطناعـي. هـذه الأرقـام تكشـف أن الانتهـاك الرقمـي لـم يعـد اسـتثناءً، بـل أصبـح جـزءًا مـن الخبـرة المهنيـة اليوميـة لعـددٍ كبيـرٍ مـن الصحفييـن، خاصـة النسـاء.

مقارنة بين بيئات عربية وغربية

تكشـف المقارنـة بيـن البيئـات العربيـة والغربيـة أن الفـارق ليـس فـي وجـود الـذكاء الاصطناعـي أو غيابـه، بـل فـي السـياق الـذي يعمـل داخلـه، ففـي مؤسسـات غربيـة كبـرى مثـل AP وFT، يبـدو المسـار الغالـب دمـج الـذكاء الاصطناعـي داخـل بنيـة تحريريـة واضحة نسـبيًا، مـع محـاولات للشـفافية، وتحديـد حـالات الاسـتخدام، والإبقـاء علـى المراجعـة البشـرية. أي أن السـؤال الغربـي السـائد، فـي المؤسسـات الراسـخة علـى الأقـل، هـو: كيـف نسـتفيد مـن الـذكاء الاصطناعـي مـن دون أن نفقـد الثقـة؟

أمـا فـي أجـزاء واسـعة مـن العالـم العربـي، فالسـؤال يبـدو أكثـر حـدة وتعقيـدًا: كيـف

نستخدم الذكاء الاصطناعي أصلًا في بيئة تشهد هشاشة تمويلية، وفجوة بنية تحتية، وضعفًا في الحماية القانونية، وأحيانًا رقابة أو مراقبة أو قطعًا للاتصال؟ المقال التحليلي الصادر عن منصة الجزيرة جورنال في يناير 2026 يصف كيف يمكن للذكاء الاصطناعي أن يعمق التفاوت داخل غرف الأخبار العربية، إذ تميل المؤسسات الغنية المتحالفة تقنيًا إلى امتلاك البنية والقدرة على الحوكمة، بينما تصبح المؤسسات الأقل موارد أكثر ارتهانًا للأدوات الجاهزة وأقل قدرة على ضبطها أو مساءلتها. وهكذا يصبح الذكاء الاصطناعي في بعض البيئات العربية ساحة جديدة لتفاوت القوة، لا مجرد أداة تحديث محايدة.

ومن جهة الانتهاكات، تبدو البيئات العربية أكثر عرضة لاجتماع عدة أخطار في وقت واحد: التجسس، وقطع الإنترنت، وخطاب الكراهية، والتشويه، وتهديد المصادر، والمراقبة البصرية، وأحيانًا النزاع المسلح نفسه. Access Now وثّقت 52 حالة قطع للإنترنت في 15 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال 2025، بينما بلغ الرقم عالميًا 313 حالة في 52 دولة.

وهذا يعني أن الصحفي في المنطقة العربية لا يواجه فقط خطر التضليل أو ضعف الحوكمة التقنية، بل قد يعمل أيضًا في بيئة يمكن أن يُقطع فيها الاتصال أصلًا في لحظة حرجة. في المقابل، تُظهر الحالات الغربية أن الخطر لا يختفي، لكنه يتخذ غالبًا شكلًا أكثر تركيزًا على التجسس الموجه، أو المراقبة المرتزقة، أو الضغط الرقمي والقانوني، مع بقاء مؤسسات الحماية والاستجابة أقوى نسبيًا.

وبذلك، فإن المقارنة الأهم ليست بين "عالم عربي متأخر" و" غرب متقدم"، بل بين بيئات تستخدم الذكاء الاصطناعي ضمن حوكمة ومساءلة، وبيئات يدخل إليها الذكاء الاصطناعي في ظل هشاشة بنيوية، أو نزاع، أو قمع، أو انقطاع اتصال، أو تفاوت تقني كبير. ففي الأولى، يكون السؤال الأساسي متعلقًا بالمنتج، والثقة،

والأثر الاقتصادي، والتحريري. أما في الثانية، فيُضاف إلى ذلك سؤال البقاء نفسه: كيف يحمي الصحفي بياناته ومصادره ووجوده الرقمي، وكيف يعمل في وقت قد تتحول فيه الأداة إلى وسيلة رصد أو تضليل أو محو للرواية؟

توضح النماذج الواقعية أن الذكاء الاصطناعي لم يعد مجرد تقنية مستقبلية تُختبر على هامش المهنة، بل أصبح جزءًا من بنية الإعلام المعاصر، بكل ما تحمله من فرص ومخاطر. فمن جهة، تستخدمه مؤسسات إعلامية كبرى لتحسين الترجمة، والتلخيص، والوصول إلى الأرشيف، وتخصيص الخدمة الإخبارية، كما تفعل AP وFT، أو لبناء نماذج تحريرية أكثر تكاملًا كما في تجربة الجزيرة.

ومن جهة أخرى، يتحول إلى أداة لتصنيع "خبراء" وهميين، وتغذية التضليل الحربي، وتوسيع قدرات المراقبة، واستهداف الصحفيين والمصادر عبر برامج التجسس والتعقب والعنف الرقمي.

والدرس الأهم من هذه الوقائع أن النقاش حول الذكاء الاصطناعي في الصحافة لا يمكن فصله عن البيئة السياسية والقانونية والاقتصادية التي يعمل داخلها، فالأداة نفسها قد تكون وسيلة دعم في غرفة أخبار شفافة ومنظمة، وقد تكون مدخلًا إلى التضليل أو الاختراق أو إسكات المجال العام في بيئة أخرى.

ولهذا فإن قيمة الصحافة في عصر الذكاء الاصطناعي لن تُقاس فقط بقدرتها على استخدام الأدوات الجديدة، بل أيضًا بقدرتها على وضعها في مكانها الصحيح: أداة ضمن منظومة مهنية تحكمها الشفافية، والمراجعة البشرية، والمسؤولية، وحماية الحقوق الرقمية للصحفيين والجمهور معًا.

مستقبل الصحافة في ظل الذكاء الاصطناعي

لا يبدو مستقبل الصحافة في ظل الذكاء الاصطناعي مرتبطًا بسؤال بسيط من نوع: هل ستبقى المهنة أم ستختفي؟ فالسؤال الأدق اليوم هو: أي صحافة ستبقى، وبأي مهارات، وداخل أي بنية تحريرية واقتصادية وتقنية؟ ذلك أن التحول الجاري لا يقتصر على إدخال أدوات جديدة إلى غرفة الأخبار، بل يعيد توزيع الأدوار داخلها، ويغير معنى المهارة الصحفية، ويفرض على المؤسسات مراجعة علاقتها بالجمهور والمنصات والبيانات في آن واحد.

وتؤكد المواد المرجعية المرفوعة أن أثر الذكاء الاصطناعي على الصحافة لا ينبغي فهمه بوصفه استبدالًا مباشرًا للصحفي، بل إعادة تعريف لدوره، بحيث تتراجع بعض المهام الروتينية، وتظهر في المقابل وظائف جديدة تتطلب مهارات رقمية ومهنية أكثر تركيبًا.

وهذا التحول لا يخص الصحافة وحدها؛ إذ يضعه السياق العالمي ضمن إعادة تشكيل أوسع لسوق العمل.

فبحسب تقرير مستقبل الوظائف 2025 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، يتوقع أصحاب العمل أن يبلغ أثر التحول البنيوي في سوق العمل نحو 22% من الوظائف الحالية بحلول 2030، مع خلق 170 مليون وظيفة وإزاحة92 مليونًا، في صافي نمو قدره 78 مليون وظيفة، كما يتوقع 86% من أصحاب العمل أن تكون تقنيات الذكاء الاصطناعي ومعالجة المعلومات من أكثر العوامل تحولًا لأعمالهم، فيما تأتي مهارات الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة والأمن السيبراني والشبكات والثقافة التكنولوجية في صدارة المهارات الأسرع نموًا.

هـذه المعطيـات لا تعنـي أن الصحافـة سـتتبع المسـار نفسـه حرفيًـا، لكنهـا تؤكـد أن المهنـة تتحـرك داخـل موجـة أوسـع تعيـد ترتيـب الوظائـف والمهـارات والقيمـة المهنيـة.

كمـا أن غـرف الأخبـار نفسـها تشـعر بهـذا التحـول بصـورة مباشـرة، فقـد أشـار معهـد رويتـرز فـي تقريـره حـول اتجاهـات وتوقعـات الإعلام لعـام 2025 إلـى أن 87% مـن قـادة المؤسسـات الإخباريـة يـرون أن غـرف الأخبـار تتعـرض لتحـول كامـل أو جزئـي بفعـل الـذكاء الاصطناعـي التوليـدي، وهـو رقـم يكشـف أن المسـألة لـم تعـد هامشـية أو تجريبيـة، بـل أصبحـت جـزءًا مـن التخطيـط الاسـتراتيجي للمؤسسـات.

وفـي الوقـت نفسـه، يبيّـن التقريـر نفسـه أن الناشـرين قلقـون مـن احتمـال تراجـع الزيـارات القادمـة مـن محـركات البحـث بنسـبة قـد تصـل إلـى 43% خلال السـنوات الـثلاث المقبلـة مـع صعـود واجهـات الـذكاء الاصطناعـي والملخصـات الجاهـزة، مـا يعنـي أن مسـتقبل الصحافـة لـن يتحـدد فقـط بمـا يحـدث داخـل التحريـر، بـل أيضًـا بمـا يحـدث فـي التوزيـع والعائـد والنمـوذج الاقتصـادي.

وظائف جديدة في غرف الأخبار

أول ملامـح المسـتقبل يتمثـل فـي أن غرفـة الأخبـار لـم تعـد تبنـى فقـط حـول المراسـل والمحـرر ورئيـس التحريـر، بـل حـول فريـق أكثـر تنوعًـا مـن حيـث المهـارات. والمـواد المرفوعـة تذكـر بوضـوح أن مـن أبـرز الوظائـف الجديـدة محـرر الـذكاء الاصطناعـي، ومدقق المحتـوى، ومحلـل الجمهـور، مـع امتـداد هـذا التحـول إلـى أدوار أخـرى مثـل مدقـق الـذكاء الاصطناعـي، ومحـرر البيانـات، ومختـص إثبـات أصـل المحتـوى، ومختـص السلامـة الرقمية.

وهـي وظائـف تكشـف أن الصحافـة لا تتحـول إلـى مهنـة تقنيـة خالصـة، لكنهـا لـم تعـد كذلـك مهنـة كتابـة تقليديـة فقـط؛ بـل صـارت تعتمـد علـى تقاطـع التحريـر مـع التحقـق، والبيانـات، وسلامـة المصـادر، وفهـم الجمهور.

ويأتي "محرر ذكاء اصطناعي" في مقدمة هذه الوظائف لأنه يمثل نقطة الاتصال الأولى بين الأداة والقرار التحريري، فوظيفته ليست أن يترك الذكاء الاصطناعي يكتب بدلًا من الصحفي، بل أن يعرف متى يفيد استخدامه ومتى يضر، وكيف يُستخدم في التلخيص، والترجمة، وترتيب المواد، واقتراح العناوين، وصياغة المسودات الأوّلية، من دون أن يتحول ذلك إلى تفويض كامل للأداة.

وهذه الوظيفة تزداد أهمية كلما توسع حضور النماذج التوليدية داخل غرف الأخبار، لأنها تؤسس لاستخدام منضبط بدل الاستخدام المرتجل أو الانبهار غير المحسوب. المواد المرفوعة تنبه هنا إلى أن الذكاء الاصطناعي، مهما تطور، يبقى أداة تحتاج إلى عقل بشري يوجهها ويراجعها.

أما مدقق المحتوى الرقمي، فهو يعبر عن حاجة مستقبلية لا تقل أهمية، ففي بيئة تتزايد فيها السرعة، وتنتشر فيها الأخطاء والمواد المضللة والمحتويات

المنزوعة السياق، يصبح هذا الدور خط الدفاع الأخير قبل النشر. ولا يقتصر عمله على سلامة اللغة أو الشكل، بل يمتد إلى تدقيق الأسماء والأرقام والتواريخ والمصادر والسياقات، ومراجعة ما إذا كانت الأداة أخطأت أو هلوسَت أو بالغت في الثقة بصياغة لا يسندها دليل. وبهذا المعنى فإن مدقق المحتوى ليس وظيفة ثانوية، بل جزء من إعادة بناء الثقة داخل المهنة نفسها، خاصة في زمن يمكن فيه للمادة الخاطئة أن تنتشر أسرع من تصحيحها.

وفي المقابل، يبرز محلل البيانات بوصفه امتدادًا طبيعيًا لتحول الصحافة إلى مهنة تقرأ الواقع عبر الأرقام والأنماط والجداول وقواعد البيانات، لا عبر المصادر النصية وحدها. صحيح أن الملف المرفوع يشير تحديدًا إلى "محلل الجمهور"، لكن جوهر الوظيفة يفتح مباشرة على محلل البيانات أيضًا؛ لأن فهم الجمهور، وقراءة أنماط الوصول، وتحليل سلوك التفاعل، وربط ذلك بالتحرير والمنصة والتوزيع، بات جزءًا من قراءة البيانات داخل المؤسسة الإعلامية.

كما أن الملفات المرفوعة الأخرى تشير إلى الحاجة إلى "محرر بيانات" و"صحفي بيانات"، ما يعني أن المسار المهني الجديد داخل الصحافة يتجه بوضوح نحو توسيع الحضور التحليلي للبيانات في صناعة القرار التحريري.

ومن المهم هنا الانتباه إلى أن ظهور هذه الوظائف لا يعني أن الصحافة فقدت جوهرها، بل يعني أنها تعيد توزيع العمل داخلها. فالملفات المرجعية تؤكد أن التغير الجاري ليس إلغاءً للصحافة، بل إعادة ترتيب لأدواتها وأولوياتها. وهذا المعنى بالغ الأهمية؛ لأن الخوف الشائع من "اختفاء الصحفي" يختزل التحول في بُعد واحد هو الاستبدال، بينما الصورة الأعمق تقول إن المهنة تتجه إلى نموذج أكثر هجينًا: الصحفي فيه أقل انشغالًا بالمهام الروتينية، وأكثر انخراطًا في التحقق، والتحليل، وصناعة السياق، وإدارة الأدوات، وفهم الجمهور، والعمل ضمن فرق متعددة التخصصات.

مهارات الصحفي المستقبلية

إذا كانت الوظائف تتغير، فإن المهارات تتغير بصورة أكثر عمقًا. والملفات التي رفعتها حددت ثلاث مهارات أساسية: الوعي الرقمي، والأمن السيبراني، والتفكير النقدي وهذه الثلاثية ليست إضافات هامشية إلى صندوق. مهارات الصحفي، بل تكاد تكون الحد الأدنى للبقاء المهني في السنوات المقبلة.

فالوعي الرقمي لم يعد مجرد معرفة باستخدام المنصات، بل فهم كيف تعمل الخوارزميات، وما الذي تفعله أدوات الذكاء الاصطناعي بالبيانات، وأين تكمن مخاطر التتبع والانكشاف، وكيف يميز الصحفي بين ما يجوز تمريره إلى الأداة وما يجب أن يبقى خارجها.

ويتفق هذا مع ما يورده المنتدى الاقتصادي العالمي عن أن الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة والأمن السيبراني والشبكات والثقافة التكنولوجية ستكون من أسرع المهارات نموًا خلال السنوات المقبلة، إلى جانب مهارات بشرية مثل التفكير الإبداعي والمرونة والتعلم المستمر.

بالنسبة إلى الصحفي، يعني هذا أن المهارة المستقبلية ليست "تقنية" خالصة ولا "إنسانية" خالصة، بل مزيجًا بين الفهم الرقمي والقدرة على الحكم المهني. فالصحفي الذي يعرف كيف يشغّل الأداة لكنه لا يعرف كيف يشك في نتائجها، أو كيف يختبر مصادرها، أو كيف يقرأ آثارها على الجمهور والمصادر، سيبقى نصف مؤهل فقط.

وتأتي مهارة الأمن السيبراني في هذا السياق بوصفها شرطًا مهنيًا لا تخصصًا ثانويًا. فالملفات المرفوعة تنص بوضوح على أن زيادة الأدوات الذكية تعني أيضًا زيادة أدوات الاختراق والتتبع، وأن حماية المصادر ليست شعارًا، بل ممارسة تشمل

القنوات الآمنة، وإدارة كلمات المرور، وفصل الأجهزة الحساسة، وتقييم المخاطر قبل النشر. وهذا ينسجم مع المنطق العام للمحاور السابقة في التقرير: كلما توسعت الأدوات، اتسعت معها مساحة الخطر إذا لم تواكبها حماية رقمية حقيقية.

ولهذا يبدو الصحفي في المستقبل أقرب إلى ممارس مهني يعمل بعقلية "السلامة الرقمية المستمرة"، لا بعقلية أن الأمان مهمة تقنية يتولاها شخص آخر عند الطوارئ.

أما التفكير النقدي فيبقى المهارة الفاصلة التي تمنع الصحافة من الذوبان في الأتمتة، فالملفات المرجعية تقول بوضوح إن القيمة الجديدة للصحفي ستكون في التحقيق، والتحليل، وبناء السياق، والتحقق البصري والرقمي، وصناعة معنى قابل للدفاع.

وهذا يعني أن ما ستعجز الآلة عن سحبه من المهنة هو بالضبط ما ينبغي أن يعززه الصحفي في نفسه: القدرة على طرح السؤال الصحيح، واكتشاف ما لا تقوله الوثيقة، وربط الوقائع بسياقها، والتفريق بين ما هو محتمل وما هو ثابت، وبين ما هو مهم حقًا وما يفرضه منطق التفاعل والمنصة.

من هنا يصبح التفكير النقدي ليس مهارة ذهنية مجردة، بل آلية بقاء مهني في وجه الإغراء الدائم للنتائج السريعة الجاهزة.

ويمكن إضافة مهارة رابعة ضمنيًا، حتى لو لم تُذكر في عنوان المحور، وهي القدرة على العمل الهجين داخل فرق متعددة التخصصات. فالملفات المرفوعة تشير إلى التكامل بين الصحفي والمبرمج، وإلى الحاجة إلى نموذج غرفة أخبار تعمل فيه مهارات التحرير إلى جانب التطوير، والبيانات، والتحقق، والمنتج. وهذا يعني أن الصحفي المستقبلي لن يُقاس فقط بقدرته على الكتابة، بل أيضًا بقدرته على العمل مع مصمم، ومحلل بيانات، ومطور، وخبير أمن رقمي، ومحرر منتج، ضمن مشروع واحد.

وهذه المهارة التعاونية ستصبح أكثر أهمية كلما تحولت الصحافة من مادة منفردة إلى منتج معرفي متعدد الطبقات والمنصات.

سيناريوهات مستقبلية.. إعلام أكثر كفاءة أم أكثر هشاشة؟

المستقبل هنا لا يسير في خط واحد، بل في أكثر من سيناريو محتمل، السيناريو الأول هو إعلام أكثر كفاءة: غرف أخبار تستخدم الذكاء الاصطناعي لتحرير الصحفي من الروتين، وتقوية صحافة البيانات، وتحسين التحقق، وتخصيص الوصول إلى الجمهور، من دون أن تتنازل عن التدقيق البشري أو الشفافية أو المسؤولية.

في هذا السيناريو، يصبح الذكاء الاصطناعي بنية مساعدة تعيد توجيه وقت الصحفي إلى ما هو أعلى قيمة: التحقيق، والتفسير، وبناء الخلفية، وتثبيت الثقة. وهذا هو المسار الذي تميل إليه الرؤية التي وردت في الملفات المرفوعة، والتي تؤكد أن الصحفي لن ينقرض، بل سيُعاد تعريفه، وأن من يطوّر نفسه سيصبح في عصر الذكاء أكثر أهمية لا أقل.

كما تدعم اليونسكو هذا التقدير في موجزها حول الذكاء الاصطناعي ومستقبل الصحافة، إذ تنظر إلى الذكاء الاصطناعي بوصفه أداة يمكن أن تفتح إمكانات كبيرة للصحافة، لكنها تشدد في الوقت نفسه على أن النتيجة النهائية تعتمد على الحوكمة، والشفافية، والإشراف البشري، وعدم التفريط في القيم الأساسية للمهنة.

المعنى هنا أن الكفاءة ليست أثرًا آليًا للتقنية، بل نتيجة لشروط استخدامها. فإذا وُضعت هذه الشروط بوضوح، يمكن أن يصبح الذكاء الاصطناعي رافعة حقيقية للصحافة لا عبئًا عليها.

لكن هناك "سيناريو ثاني" لا يقل ترجيحًا، هو إعلام أكثر هشاشة. وفي هذا السيناريو، تستخدم المؤسسات الذكاء الاصطناعي لخفض الكلفة أكثر مما تستخدمه لرفع الجودة، فتتراجع الوظائف المبتدئة التي كانت تشكل سُلّم التعلم المهني، ويضعف التدريب العملي، وتزداد التبعية للأدوات الجاهزة، بينما يتعرض النموذج الاقتصادي للصحافة لمزيد من الضغط مع تراجع زيارات البحث وصعود المنصات والواجهات الذكية.

ويعزز المنتدى الاقتصادي العالمي هذا القلق حين يشير إلى أن 40% من أصحاب العمل يتوقعون تقليص حجم القوى العاملة حيث يستطيع الذكاء الاصطناعي أتمتة المهام، كما يلفت إلى تهديد خاص يطال الوظائف المبتدئة ومسارات التدرج المهني. وبالنسبة إلى الصحافة، يحمل هذا معنى واضحًا: إذا تقلصت المهام التي كانت تُشكل "مدخل المهنة"، فقد نجد بعد سنوات فجوة في تكوين الصحفيين أنفسهم.

ويزداد هذا السيناريو "الهشاشة" إذا أُضيف إليه بُعد التوزيع والمنصات، فقد أشار معهد رويترز إلى قلق واسع لدى الناشرين من انخفاض حركة المرور القادمة من

محركات البحث بسبب الذكاء الاصطناعي، ما يعني أن المؤسسات قد تواجه ضغوطًا مالية تدفعها إلى مزيد من الاعتماد على الأتمتة وتقليص التوظيف والاستثمار في التحقيقات الطويلة.

وهنا لا يصبح الذكاء الاصطناعي مجرد أداة داخلية، بل عاملًا يعيد تشكيل اقتصاد الصحافة نفسه. وفي هذه الحالة، قد نكون أمام صحافة أسرع وأرخص، لكنها أضعف من حيث العمق، وأقل قدرة على حماية معاييرها أمام ضغط السوق والمنصة.

والسيناريو الأرجح، في الغالب، ليس أحد الطرفين الصافيين، بل صيغة هجينة تجمع بين الكفاءة والهشاشة في آن واحد. ستزداد الكفاءة في بعض المسارات: الترجمة، التلخيص، إدارة الأرشيف، التحقق الأوّلي، فهم الجمهور، والعمل عبر المنصات.

لكن الهشاشة ستزداد أيضًا إذا لم تُدعَّم هذه المكاسب بسياسات واضحة للتدريب، وحماية المصادر، وعدم تفويض القرار التحريري للأداة، وبناء مسارات تعلم حقيقية للصحفيين الجدد. وهذا ما تقوله المواد المرفوعة بوضوح حين تربط مستقبل المهنة بالحوكمة، وبسياسات الاستخدام، وبالتدريب الإلزامي، وبالإبقاء على التحقق والتفسير والسياق بوصفها القيمة التي لا تستطيع المنصة أو الأداة تقديمها بسهولة.

يبدو مستقبل الصحافة في ظل الذكاء الاصطناعي أقرب إلى إعادة تشكيل منه إلى إلغاء، فالوظائف تتغير، والمهارات تتوسع، وغرفة الأخبار تصبح أكثر هجينة، والقرار التحريري يواجه تحديات جديدة تتعلق بالسرعة، والشفافية، والأمان، والاقتصاد. وستظهر أدوار جديدة مثل محرر AI، ومدقق المحتوى الرقمي، ومحلل البيانات أو الجمهور، بينما ستتراجع قيمة العمل الروتيني القابل للأتمتة، وتزداد قيمة الصحفي القادر على الجمع بين الوعي الرقمي، والأمن السيبراني، والتفكير النقدي، والعمل التعاوني داخل بيئة تحريرية متغيرة.

وفـي النهايـة، لـن يكـون السـؤال الحاسـم: هـل ينافـس الـذكاء الاصطناعـي الصحفـي؟ بـل: هـل سـتنجح المؤسسـات فـي تحويـل الـذكاء الاصطناعـي إلـى أداة تعـزز جـودة الصحافـة ومعناهـا، أم سـتتركه يدفـع المهنـة إلـى مزيـد مـن الهشاشـة والاختـزال والتبعيـة؟ الواقـع العالمـي يقـول إن التحـول واقـع بالفعـل، وإن المهـارات تتغيـر بسـرعة، وإن غـرف الأخبـار تدخـل مرحلـة جديـدة مـن إعـادة البنـاء. لكـن مـا سيحسـم النتيجـة ليـس الأداة وحدهـا، بـل القـرار المهنـي والأخلاقـي والمؤسسـي بشـأن مـكان هـذه الأداة وحدودهـا ووظيفتهـا.

الأمن النفسي للصحفي في العصر الرقمي

لم يعد الحديث عن سلامة الصحفي في العصر الرقمي مقتصرًا على الخوذات الواقية، أو مسارات الحركة في الميدان، أو إجراءات التغطية أثناء الأزمات والنزاعات، بل بات يشمل أيضًا سلامته النفسية بوصفها جزءًا أصيلًا من قدرته على الاستمرار في العمل واتخاذ القرار المهني السليم. فالصحفي اليوم يعمل داخل بيئة لا تتوقف: تدفق متواصل للأخبار، حضور دائم على المنصات، تهديدات رقمية، مراقبة محتملة، ضغط للتحقق السريع، وخشية مستمرة من الاختراق أو التشهير أو إساءة استخدام ما يكتبه أو ما يحتفظ به من معلومات.

وفي هذا السياق، لم يعد الأمن النفسي رفاهية شخصية أو شأنًا منفصلًا عن الأداء المهني، بل أصبح شرطًا من شروط الصحافة الجيدة نفسها؛ لأن الصحفي المرهق نفسيًا، أو المراقَب، أو المهدد، أو المنهك من الاستنزاف الرقمي، يعمل داخل مساحة يضعف فيها التركيز، وتتراجع فيها القدرة على المفاضلة، ويزداد فيها الميل إلى الرقابة الذاتية أو الانسحاب أو الخطأ. وتؤكد اليونسكو أن العنف الرقمي ضد الصحفيين لا ينتهي عند حدود الأذى المعنوي، بل يمتد إلى آثار نفسية ومهنية مباشرة، بينما تشير تقارير المنظمة نفسها إلى تراجع حرية التعبير عالميًا وارتفاع الرقابة الذاتية بين الصحفيين، وهو ما يضع الأمن النفسي في قلب نقاش حرية الصحافة اليوم.

وفي هذا الإطار، يكتسب هذا المحور أهمية خاصة؛ لأنه يسلط الضوء على طبقة غالبًا ما تُهمَل في النقاشات المهنية: ما الذي يفعله الضغط الرقمي المستمر بالصحفي من الداخل؟ كيف تؤثر المراقبة أو احتمالاتها في شعوره بالأمان؟ كيف يعيد الخوف من الاختراق أو التشهير تشكيل سلوكه المهني؟ وكيف ينعكس

الإيقاع المتسارع للأخبار على صحته النفسية وقدرته على البقاء في المهنة؟ إن فهم هذه الأسئلة لا يخدم الرفاه الفردي فقط، بل يخدم أيضًا جودة الصحافة نفسها؛ لأن المؤسسات التي تتعامل مع الصحفي بوصفه "منفذًا" دائمًا بلا حدود زمنية أو نفسية، قد ترفع وتيرة الإنتاج على المدى القصير، لكنها تخسر على المدى الأبعد التركيز، والثبات المهني، والقدرة على التحقق، والاحتفاظ بالكفاءات.

وتظهر تقارير مهنية وأكاديمية متعددة أن الإرهاق النفسي لم يعد حالة استثنائية في المهنة، بل أصبح في عدد من البيئات الإعلامية ظاهرة واسعة تستدعي تدخلًا مؤسسيًا منظمًا.

الضغط الناتج عن المراقبة الرقمية

من أخطر ما يواجه الصحفي نفسيًا في العصر الرقمي أنه قد يعيش تحت إحساس مستمر بأن عينًا خفية تراقبه، حتى عندما لا يملك دليلًا يوميًا مباشرًا على ذلك. وهذا الإحساس لا يأتي فقط من حوادث الاختراق المؤكدة، بل من البيئة نفسها: الرسائل المشبوهة، الاحتمال الدائم للتتبع، الحديث المتكرر عن برامج التجسس، مراقبة الحسابات، جمع البيانات الوصفية، وتحول الهاتف الشخصي إلى نقطة انكشاف محتملة.

وتوضح منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن الصحفيين الخاضعين لضغط سياسي شديد يواجهون تهديدات رقمية تشمل المراقبة والاختراق والتحرش الإلكتروني، وأن هذه الضغوط لا تقف عند مستوى الخطر التقني، بل تولد "قدرًا هائلًا من عدم اليقين والضغط على إحساس الصحفي بالأمن".

كما يشير تقريرها إلى أن القمع الرقمي العابر للحدود يسبب ضغطًا نفسيًا ملحوظًا ويقود إلى الرقابة الذاتية والتردد في التعبير أو الانخراط في العمل العام.

وتتضح هذه العلاقة أكثر في حالات الصحفيين المنفيين أو العاملين في ملفات سياسية وأمنية حساسة. فـRSF توثق في تقريرها عن الصحفيين الإيرانيين العاملين في المملكة المتحدة أن التهديدات العابرة للحدود، سواء كانت رقمية أو ميدانية أو متصلة بالعائلة، ترتب "كلفة شخصية ومهنية هائلة"، وأن الصحفيين واصلوا عملهم رغم هذا المناخ الضاغط، لكنهم فعلوا ذلك في ظل خوف واستنزاف دائمين.

كما حذر خبراء الأمم المتحدة في مايو 2024 من العنف والتهديدات والترهيب ضد الصحفيين الذين يغطون إيران من الخارج، موضحين أن هذه الأعمال تأتي ضمن نمط أوسع من القمع يستهدف إسكات الإعلام الناقد. في مثل هذا السياق، لا تعود المراقبة مجرد إجراء جمع معلومات، بل تتحول إلى وسيلة ضغط نفسي تضع الصحفي في حالة تأهب مستمر، وتجعله يعيد حساباته في التواصل، والحركة، والنشر، وحتى في الحديث مع زملائه ومصادره.

والأثر النفسي للمراقبة لا يظهر فقط عند لحظة الاختراق أو التهديد، بل فيما بعد ذلك أيضًا. فحين يعرف الصحفي أن هاتفه قد يكون مخترقًا، أو أن بياناته قد تكون مكشوفة، أو أن عائلته قد تُستهدف بسبب عمله، فإنه لا يخسر فقط شعور الطمأنينة الشخصية، بل يفقد كذلك واحدة من أهم أدوات المهنة: الثقة بالحيز الذي يعمل داخله.

وهذا ما تشير إليه OSCE بوضوح عندما تتحدث عن التآكل الذي يصيب شعور الصحفي بالأمان تحت ضغط المراقبة والتحرش الرقمي، وعن أن هذا التآكل قد يقود في النهاية إلى الانسحاب من المجال العام أو ترك المهنة أصلًا.

لهذا، فإن المراقبة الرقمية لا تُفهم فقط بوصفها انتهاكًا للخصوصية، بل أيضًا بوصفها أداة لإنتاج الضغط المزمن واستنزاف الإحساس بالسيطرة.

الخوف من الاختراق أو التشهير

في البيئة الرقمية، لا يخاف الصحفي من فقدان الجهاز أو الحساب وحسب، بل من كل ما قد يترتب على ذلك: كشف مصادره، تسريب ملاحظاته، انتحال هويته، العبث برسائله، نشر مواد محرجة أو مجتزأة من سياقها، أو استخدام الاختراق بوصفه مقدمة لتشهير منظم. ولهذا يبدو الخوف من الاختراق أو التشهير واحدًا من أكثر مصادر الضغط النفسي ثباتًا داخل العمل الصحفي الرقمي.

لجنة حماية الصحفيين تشير إلى أن التحرش الرقمي غالبًا ما يُستخدم لترهيب الصحفيين أو محاولة إسكاتهم، وأنه يتضمن في كثير من الحالات تهديدات بالعنف تستهدف الصحفي وأسرته وأصدقاءه، وهو ما يستدعي ليس فقط حماية تقنية، بل أيضًا حماية نفسية واستعدادًا عاطفيًا للتعامل مع آثار هذه الهجمات. كما توفر CPJ موارد متخصصة لمساعدة الصحفيين على الاستعداد للتحرش الرقمي والتعامل معه، ما يعكس اعترافًا واضحًا بأن الأذى هنا ليس تقنيًا خالصًا، بل نفسيًا أيضًا.

وتظهر خطورة هذا الخوف بوضوح في استهداف الصحفيات على نحو خاص، فقد أفادت اليونسكو في يناير 2026 بأن 75% من النساء الصحفيات اللواتي شملهن الاستطلاع تعرّضن لعنف أو إساءة عبر الإنترنت أثناء عملهن، وأن 42% منهن ربطن بين هذه الهجمات الرقمية وبين أذى أو تحرش أو تهديد في العالم الواقعي، فيما قالت 19% من النساء الصحفيات والإعلاميات إنهن تعرضن لعنف إلكتروني مدعوم بالذكاء الاصطناعي، وقال 24% من جميع المشاركين في الاستطلاع، من صحفيين وكتاب ومدافعين عن حقوق الإنسان، إنهم واجهوا عنفًا رقميًا مدعومًا بالذكاء الاصطناعي.

هذه الأرقام تعني أن الخوف من الاختراق أو التشهير لم يعد "مبالغة فردية"، بل أصبح استجابة معقولة لخبرة مهنية متكررة وواسعة. كما تعني أن الضرر لا يتوقف

عند التعليق المسيء أو الصورة المفبركة، بل يمتد إلى شعور دائم بأن أي ظهور عام أو موقف مهني قد يتحول إلى بوابة استهداف شخصي.

كما أن التشهير الرقمي يختلف عن النقد المهني العادي؛ لأنه يُصمم غالبًا لكسر التوازن النفسي للصحفي لا لمناقشة عمله. وقد يشمل ذلك حملات منظمة، أو اتهامات أخلاقية، أو سياسية، أو تهديدات جنسية، أو تسريبًا مجتزأً للمراسلات، أو استهداف أفراد الأسرة.

وفي حالات الصحفيين الإيرانيين في المنفى، على سبيل المثال، توثق RSF و OHCHR نمطًا يجمع بين العنف اللفظي، والتحريض، والضغط على الأقارب، والوصم الإعلامي، والتهديدات المستمرة، وهو ما يجعل التشهير جزءًا من منظومة قمع متكاملة لا مجرد إساءة متفرقة.

ومن منظور نفسي، تكمن خطورة هذا النمط في أنه يجعل الصحفي يشعر بأن أي مساحة رقمية قد تنقلب عليه، وأن حضوره المهني نفسه صار مصحوبًا بثمن شخصي دائم.

وهنا تتولد واحدة من أخطر النتائج النفسية: الرقابة الذاتية. فالصحفي الذي لا يضمن حماية حساباته، أو يخشى أن يتحول أي خطأ بسيط أو أي تفاعل عادي إلى حملة تشهير، قد يبدأ في تخفيف حضوره، أو تجنب ملفات بعينها، أو الامتناع عن التواصل مع بعض المصادر، أو تقليص لهجته في المواد الحساسة.

وقد أشارت اليونسكو إلى أن الرقابة الذاتية بين الصحفيين ارتفعت بوضوح خلال السنوات الأخيرة، فيما توضح OSCE أن الضغط النفسي الناجم عن القمع الرقمي يؤدي بالفعل إلى التردد في التعبير والمشاركة. بهذا المعنى، يصبح الخوف من الاختراق أو التشهير ليس مجرد أثر جانبي للعنف الرقمي، بل أحد أهدافه الأساسية.

الإرهاق بسبب سرعة تدفق الأخبار

إلى جانب المراقبة والتهديد، هناك مصدر ثالث للأذى النفسي أقل صخبًا لكنه أكثر دوامًا: الإيقاع المستمر للأخبار. فالصحفي الرقمي يعيش داخل دورة لا تكاد تتوقف: تحديثات عاجلة، منصات تعمل على مدار الساعة، ضغط النشر السريع، تدفق لا ينتهي من التنبيهات، وتوقع ضمني بأن يكون "متاحًا دائمًا". وفي هذا السياق، لا يعود الإرهاق حدثًا طارئًا، بل يصبح نمطًا يوميًا متكررًا.

تقرير الاتحاد الأوروبي للصحفيين ونقابات الصحفيين الأوروبيين الصادر في 2025 يصف هذه الأزمة بوضوح، ويشير إلى أن pressure 24/7 من أبرز أسباب المعاناة النفسية في المهنة، وأن الحق في الانفصال الرقمي نادرًا ما يُحترم داخل الصناعة الإعلامية. كما يعرض أمثلة من أوروبا تفيد بأن 60% من الصحفيين المستقلين قالوا إنهم عانوا من الاحتراق المهني خلال مسيرتهم، وأن 55% من الصحفيين في شمال مقدونيا يقولون إنهم يشعرون بتوتر متكرر أو دائم بسبب العمل، وأن أكثر من نصف من شملهم الاستطلاع في بعض البيئات يفكرون في مغادرة المهنة.

وتضيف دراسات وتحليلات أخرى أن هذا الإيقاع المتسارع لا يرهق فقط وقت الصحفي، بل يستهلك حدوده النفسية أيضًا.

فالمادة التحليلية المنشورة عبر معهد الجزيرة للإعلام، استنادًا إلى بحث حول الصحة النفسية في غرف الأخبار، تشير إلى أن 70% من الصحفيين الدوليين الذين شملهم مسح في 2020 أفادوا بوجود ضيق نفسي، وأن 11% أظهروا أعراضًا مرتبطة باضطراب ما بعد الصدمة، كما أن 77% من المشاركين في بحث آخر قالوا إن حياتهم الشخصية تأثرت بعبء العمل والضغط. ورغم أن هذه الأرقام تختلف في نطاقها ومنهجياتها، فإن دلالتها العامة واحدة: المشكلة لم تعد تتعلق بأفراد "غير قادرين على التحمل"، بل ببنية مهنية تدفع كثيرين إلى العيش في حالة استنفار دائم.

وتُظهر OSCE في تحليلها للصحة النفسية لدى الصحفيين أن الإرهاق المهني واسع الانتشار؛ إذ وجدت في إحدى الدراسات التي عرضتها أن 83.1% من الصحفيين الذين شملهم المسح مروا بتجربة احتراق مهني في العمل، وأن الموضوعات التي يغطونها، من السياسة والجريمة إلى الرعاية الصحية والعنف والحروب، تظل ضمن أبرز مصادر الضغط.

هذا النوع من الأرقام لا ينبغي قراءته بوصفه "وضعًا فرديًا"، بل كإشارة إلى أن الجمع بين الموضوعات الصادمة وسرعة الإيقاع وضعف الدعم المؤسسي يخلق بيئة يمكن أن تستنزف حتى الصحفيين ذوي الخبرة.

كما أن سرعة تدفق الأخبار لا تُنتج الإرهاق وحدها، بل تتقاطع مع سوء الإدارة، وضعف الموارد، والقلق المالي، وتوقعات الجمهور، والمنصات. تقرير EFJ يلفت إلى أن العبء الثقيل، وسوء الممارسات التنظيمية، وغياب التوازن بين ما يقدمه الصحفي وما يحصل عليه، كلها تغذي الاستنزاف.

ويشير أيضًا إلى أن أكثر من نصف الصحفيين في بعض البيئات يتعرضون لإساءات لفظية أو ترهيب، وأن كثيرين يختارون الصمت بدل التبليغ، ما يعني أن الإرهاق ليس نتيجة السرعة فقط، بل نتيجة اجتماع السرعة مع الهشاشة المؤسسية وضعف ثقافة الرعاية داخل غرف الأخبار.

التوصيات

في ضوء ما كشفه التقرير من تداخل متزايد بين الذكاء الاصطناعي، وحرية الصحافة، والحقوق الرقمية، وأمن الصحفيين المهني والنفسي، تبدو الحاجة ملحّة إلى الانتقال من مستوى التشخيص إلى مستوى الفعل المؤسسي والتشريعي والمهني. وتزداد أهمية ذلك مع تشكل أطر دولية جديدة، مثل قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي، واتفاقية مجلس أوروبا، وتوصية اليونسكو لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، وكلها تدفع في اتجاه الحوكمة، والشفافية، والمساءلة، وحماية الحقوق الأساسية.

أولًا: توصيات تشريعية وتنظيمية

1- تطوير أطر وطنية واضحة تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي في الإعلام، بحيث لا يظل التعامل مع هذه الأدوات محكومًا باجتهادات متفرقة أو سياسات مؤقتة، بل يخضع لمبادئ واضحة تتعلق بالشفافية، والمسؤولية، وحماية الخصوصية، وسرية المصادر، وحقوق النشر.

2- إدراج حماية الصحفيين رقميًا ضمن سياسات حماية الصحفيين عمومًا، على أساس أن الخطر لم يعد ميدانيًا فقط، بل أصبح يشمل الاختراق، والمراقبة، والتحرش الرقمي، وانتحال الهوية، والتشهير، وتسريب البيانات.

3- تقنين استخدام تقنيات المراقبة والذكاء الاصطناعي في المجال العام، ومنع استخدامها بما يقوض حرية التعبير أو يستهدف الصحفيين والمصادر أو يخلق بيئة ترهيب ورقابة ذاتية، اتساقًا مع التحذيرات الحقوقية الدولية من مخاطر المراقبة الشاملة والأنظمة عالية الخطورة.

4- وضع ضوابط قانونية أشد وضوحًا لوسم المحتوى المولد آليًا، خصوصًا في الصور والفيديوهات والتسجيلات والمحتويات التي تمس المصلحة العامة، بما يقلل فرص التضليل والخداع والانتحال.

5- تعزيز حماية الملكية الفكرية للمحتوى الصحفي في مواجهة استخدامه غير المتكافئ داخل نظم الذكاء الاصطناعي، مع السعي إلى نماذج عادلة للترخيص والتعويض بدل ترك المؤسسات الصحفية، خصوصًا الصغيرة، في موقع المورد المجاني للمحتوى.

ثانيًا: توصيات مؤسسية لغرف الأخبار

1- اعتماد سياسة تحريرية مكتوبة لاستخدام الذكاء الاصطناعي داخل المؤسسة، تحدد بوضوح:

- ما الذي يجوز استخدامه فيه؟
- ما الذي يحظر تفويضه للآلة؟
- ما نوع البيانات التي يمنع إدخالها؟
- من يراجع المخرجات؟
- وكيف يُفصح للجمهور عن مواضع الاستخدام؟

2- إبقاء الإنسان داخل الحلقة في جميع المواد الحساسة، لا سيما ما يتعلق بالسياسة، والنزاعات، والقضاء، والصحة، والسمعة، وحقوق الإنسان، بحيث لا يتحول الذكاء الاصطناعي من أداة مساعدة إلى مصدر قرار تحريري نهائي.

3- إنشاء وحدات أو أدوار واضحة للتحقق والتحرير الرقمي داخل المؤسسات، مثل :

- محرر AI
- مدقق محتوى رقمي
- محلل بيانات أو جمهور
- مسؤول سلامة رقمية

لأن غرف الأخبار الحديثة لم تعد تكتفي بالمحرر التقليدي وحده، بل تحتاج إلى

مهـارات مركبـة تجمـع بيـن التحريـر والتحقـق والتحليـل والوعـي الرقمـي.

4- تطويـر بروتوكـولات خاصـة بالتعامـل مـع المـواد البصريـة والمرئيـة، تشـمل التحقـق مـن الأصـل، وفحـص الصـور والفيديوهـات المتداولـة، وعـدم نشـر أي مـادة بصريـة عاليـة الحساسـية قبـل التأكـد مـن منشـئها وسـياقها وسلسـلة تداولهـا.

5-منـع إدخـال بيانـات المصـادر الحساسـة أو الوثائـق غيـر المنشـورة فـي أدوات عامـة لا توفـر ضمانـات واضحـة بشـأن الاحتفـاظ بالبيانـات، أو إعـادة اسـتخدامها، أو تدريـب النمـاذج عليهـا.

ثالثًا: توصيات مهنية وأخلاقية

1- إقـرار مبـدأ الإفصـاح الواضـح: كل اسـتخدام مؤثـر للـذكاء الاصطناعـي فـي إنتـاج المـادة، أو إعـادة تشـكيلها، أو ترجمتهـا، أو تلخيصهـا، أو توليـد عناصرهـا البصريـة يجـب أن يكـون خاضعًـا لشـفافية مناسـبة تحافـظ علـى ثقـة الجمهـور.

2- تثبيـت مبـدأ المسـؤولية التحريريـة البشـرية: المؤسسـة مسـؤولة عـن كل مـا تنشـره، حتـى إذا اسـتعانت بالـذكاء الاصطناعـي فـي جـزء مـن العمليـة. ولا يجـوز أن يتحـول الخطأ الناتـج عـن الأداة إلـى فـراغ للمسـاءلة.

3- عـدم السـماح بتوليـد الاقتباسـات، أو المصـادر، أو الشـهادات، أو تمريرهـا بوصفهـا مـواد موثقـة مـا لـم تكـن مسـتندة إلـى أصـل معـروف ومراجعتـه البشـرية مكتملـة.

4-بنـاء ثقافـة تصحيـح علنـي وسـريع عنـد وقـوع أخطـاء مرتبطـة بـالأدوات الذكيـة، لأن سـرعة التصحيـح ووضوحـه جـزء مـن اسـتعادة الشـرعية المهنيـة فـي زمـن الشـك العـام.

رابعًا: توصيات للحماية الرقمية والنفسية

1-جعـل التدريـب علـى الأمـان الرقمـي إلزاميًـا داخـل المؤسسـات الإعلاميـة، لا اختياريًـا، وأن يشـمل:

- حماية الحسابات

- المصادقة الثنائية
- التشفير
- إدارة كلمات المرور
- حماية الأجهزة
- تقييم المخاطر قبل التواصل مع المصادر وذلك لأن التهديدات الرقمية التي تواجه الصحفيين تتراوح بين التصيد والاختراق والمراقبة وتتبع المواقع والبرمجيات الخبيثة.

2- اعتماد قنوات مشفرة عند التواصل مع المصادر الحساسة، مع بناء بروتوكولات واضحة لحذف البيانات وتقليلها وفصل الأجهزة الشخصية عن أجهزة العمل متى أمكن، اتساقًا مع المعايير الحقوقية التي تعتبر التشفير عنصرًا أساسيًا في حماية الخصوصية وحرية التعبير وسرية المصادر.

3- إدراج الدعم النفسي ضمن منظومة السلامة الصحفية، لأن العنف الرقمي، والمراقبة، والتهديدات، وتسارع دورة الأخبار تترك آثارًا نفسية حقيقية على الصحفيين، وخاصة النساء. وقد أظهرت اليونسكو أن 75% من النساء الصحفيات اللواتي شملهن الاستطلاع تعرضن لعنف أو إساءة عبر الإنترنت أثناء العمل، وأن 19% منهن تعرضن لعنف إلكتروني مدعوم بالذكاء الاصطناعي.

4- إقرار حق عملي في الانفصال الرقمي داخل المؤسسات الإعلامية، خاصة في البيئات التي تعمل على مدار الساعة، لتقليل الاحتراق المهني والاستنزاف الناتج عن التدفق المستمر للأخبار والتنبيهات.

خامسًا: توصيات اقتصادية وتعليمية

1- بناء نماذج اقتصادية جديدة تحمي الصحافة من التبعية التقنية، مثل:

- الاشتراكات المتخصصة
- منتجات التحقق والشرح
- خدمات البيانات
- التراخيص المنظمة للمحتوى
- الشراكات التقنية العادلة

2- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي، لأن كلفة الأدوات والبنية والحماية والتدريب قد تعمق عدم المساواة الإعلامية بين المؤسسات والدول. وتشير UNCTAD إلى أن سوق الذكاء الاصطناعي قد تصل إلى 4.8 تريليون دولار بحلول 2033، مع تركز المنافع في عدد محدود من الشركات والدول، ما يجعل العدالة في الوصول إلى التقنية قضية إعلامية أيضًا.

3- إدخال الذكاء الاصطناعي والأمن الرقمي وأخلاقيات المنصات في مناهج الإعلام والتدريب المهني، حتى لا تظل غرف الأخبار وحدها مسؤولة عن سد فجوة مهارية كان يفترض أن يبدأ التعامل معها في الجامعات والمعاهد.

4- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لتطوير أدوات عربية ومحلية أكثر احترامًا للخصوصية واللغة والسياق، بدل الارتهان الكامل لأدوات خارجية قد لا تراعي الحساسيات المهنية أو الحقوقية للصحافة العربية.

مراجع ومصادر

أولًا: المراجع الدولية والحقوقية

1- اليونسكو، توصية أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، باريس، 2021.

2- اليونسكو، الذكاء الاصطناعي ومستقبل الصحافة: موجز لصناع السياسات وأصحاب المصلحة، 2025.

3- اليونسكو، الاتجاهات العالمية لحرية التعبير وتطوير وسائل الإعلام، 2025.

4- مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، الحق في الخصوصية في العصر الرقمي.

5- مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، تصنيف أضرار الذكاء الاصطناعي التوليدي على حقوق الإنسان.

6- مجلس أوروبا، الاتفاقية الإطارية بشأن الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، 2024.

7- مجلس أوروبا، التشفير في عصر المراقبة.

8- المفوضية الأوروبية، قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي، 2024.

ثانيًا: المراجع الإعلامية والمهنية

1- معهد رويترز لدراسة الصحافة، تقرير الأخبار الرقمية، 2025.

2- معهد رويترز لدراسة الصحافة، اتجاهات وتوقعات الإعلام والصحافة والتكنولوجيا، 2025.

3- وكالة أسوشيتد برس، تحديثات معايير استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في العمل الصحفي، 2024.

4- لجنة حماية الصحفيين (CPJ)، دليل السلامة الرقمية للصحفيين.

5- منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)، السلامة على الإنترنت والأمن الرقمي للصحفيين.

6- منظمة مراسلون بلا حدود (RSF)، تقارير حول التهديدات الرقمية والعابرة للحدود ضد الصحفيين.
7- منظمة العفو الدولية، تقارير حول المراقبة الرقمية، وبرمجيات التجسس، والتعرف على الوجوه.
8- Citizen Lab، تقارير عن استهداف الصحفيين وبرامج التجسس، خاصة في الأردن وأوروبا.
9- Access Now، تقارير قطع الإنترنت وتأثيره في حرية التعبير والعمل الصحفي، 2025.

ثالثًا: المراجع الاقتصادية والتقنية

1- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، مستقبل الذكاء الاصطناعي والفجوة العالمية في الوصول إليه، 2025.
2- المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير مستقبل الوظائف، 2025.
3- الصندوق الدولي للإعلام ذي المصلحة العامة (IFPIM)، مواد وتقارير حول دعم استدامة الإعلام المستقل في عصر الذكاء الاصطناعي.

رابعًا: المصادر والملفات المرجعية المعتمدة في إعداد التقرير

1- منصات الذكاء الاصطناعي وصراعها مع الصحافة، تقرير مرجعي استخدم في بناء الإطار التحليلي العام.
2- الشرعية المهنية للإعلام في زمن المنصات، ملف مرجعي استخدم في محور الثقة والشرعية المهنية.
3- لماذا تنتشر الأخبار المضللة؟، ملف مرجعي استخدم في محور التضليل وسلوك الجمهور والمنصات.
4- وظائف جديدة داخل غرف الأخبار: محرر AI، مدقق محتوى، محلل جمهور، ملف مرجعي استخدم في محور مستقبل الصحافة والوظائف المستجدة.

المركـــز القطـــري للصحافة

QATAR PRESS CENTER